

مركز دراسات الوحدة العربية

شركاء في الجريمة

الدور البريطاني في غزو العراق

الملخص التنفيذي

لتقرير لجنة تشيلكوت للتحقيق بشأن العراق

لجنة التحقيق بشأن العراق

ترجمة

طارق العاني



مركز دراسات الوحدة العربية

شركاء في الجريمة

الدور البريطاني في غزو العراق

الملخص التنفيذي

لتقرير لجنة تشيلكوت للتحقيق بشأن العراق

لجنة التحقيق بشأن العراق

ترجمة

طارق العاني

شركاء في الجريمة

الدور البريطاني في غزو العراق

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

شركاء في الجريمة: الدور البريطاني في غزو العراق (الملخص التنفيذي لتقرير لجنة تشيلكوت للتحقيق بشأن العراق)/ لجنة التحقيق بشأن العراق؛ ترجمة طارق العاني.

190 ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-845-9

1. الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق (2003). 2. الأحوال السياسية - العراق.

3. أسلحة الدمار الشامل - العراق. 4. حسين، صدام. 5. حزب البعث – العراق.

أ. لجنة التحقيق بشأن العراق. ب. العاني، طارق (مترجم).

956.70443

العنوان الأصلي بالإنكليزية

The Report of the Iraq Inquiry: Executive Summary

Report of a Committee of Privy Counsellors

(London: HM Government, 2016).

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113

الحمرا ـ بيروت 2034 2407 ـ لبنان

تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 ـ 750087 (9611 +)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: 750088 (9611 +)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير 2019

لجنة التحقيق بشأن العراق

10 داونينغ ستريت

لندن

عزيزي رئيس الوزراء،

يسعدني جداً أن أرسل إليكم التقرير الكامل عن التحقيق بشأن العراق الذي كلفنا به رئيس الوزراء آنذاك السيد غوردون براون في عام 2009.

يشتمل التقرير بعد التنضيد النهائي على ملخص إداري واثني عشر مجلداً من الأدلة والنتائج والاستنتاجات.

يقدم التقرير عرضاً مستقلاً ونزيهاً ودقيقاً للأحداث التي استخلص منها الاستقصاء استنتاجاته، ولكنه سيسمح للقارئ أيضاً أن يستخلص استنتاجاته الخاصة.

نود أنا وزملائي في لجنة التحقيق أن نشكر السيدة روزالين هيغينز والجنرال سير روجر ويلر على مشورتهم المتخصصة التي لا تقدَّر بثمن؛ وقد قدَّم كل من ظهر كشاهد في التحقيق ومساعديهم، والإدارات والوكالات التي دعمت جمع الاستقصاءات ورفع السرية عن المواد، وأمانة التحقيق بقيادة مارغريت ألدريد وجميع أعضائها – المؤقتين والدائمين – مساهمة بارزة من أعلى مستويات الجودة على مدار فترة متواصلة.

المخلص

السير جون تشيلكوت

المحتويات

مقدمة المترجم .... طارق العاني 11
المقدمة 15
الخطة السَّوقية والتخطيط السابق للنزاع 17
قرار المملكة المتحدة بدعم العمل العسكري للولايات المتحدة 18
سياسة المملكة المتحدة قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 19
تأثير الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 23
القرار بسلوك طريق الأمم المتحدة 30
المشاورات حول القرار 1441 33
آفاق العمل العسكري 36
اتساع الهوة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي 40
نهاية سلوك طريق الأمم المتحدة 48
لماذا العراق ولماذا الآن؟ 60
هل كان العراق خطراً جدياً وشيكاً؟ 60
الزيادة المتوقعة في التهديد الذي نتج من العمل العسكري للمملكة المتحدة
في العراق..68
علاقة المملكة المتحدة بالولايات المتحدة 72
اتخاذ القرار 77
المسؤولية الجماعية...77
المشورة حول الأساس القانوني للعمل العسكري 86
توقيت المشورة القانونية للورد غولدسميث حول تفسير القرار 1441..........87
مشورة اللورد غولدسميث المؤرخة في السابع من آذار/مارس 2003 88

توصل اللورد غولدسميث إلى «رؤية أفضل» 90
الرسائل المتبادلة يومَي الرابع عشر والخامس عشر من آذار/مارس 2003 90
الجواب الخطي للورد غولدسميث في السابع عشر من آذار/مارس 2003............91
مجلس الوزراء، في السابع عشر من آذار/مارس 2003.......................................92
أسلحة الدمار الشامل 93
تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل قبل تموز/يوليو 2002..............................93
تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2002 97
تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تشرين الأول/أكتوبر 2002 وآذار/ مارس 2003. 100
التخطيط لعراق ما بعد صدّام حسين 105
فشل التخطيط أو التحضير للأخطار المعروفة 105
العملية التخطيطية واتخاذ القرار...107
فترة ما بعد النزاع...114
الاحتلال...114
عمليات النهب في البصرة..114
عمليات النهب في بغداد..116
تأثير المملكة المتحدة في خطط السوق ما بعد الغزو: القرار 1483 117
تأثير المملكة المتحدة في سلطة الائتلاف المؤقتة.......................................118
تدهور الوضع الأمني...123
نقطة التحول 126
الفترة الانتقالية 127
تأثير المملكة المتحدة على الخطط السَّوقية الأمريكية لما بعد سلطة الائتلاف المؤقتة 127
التخطيط للانسحاب 128
تأثير أفغانستان 130
التهيئة للانسحاب 135
تفاوت كبير في الخطط السَّوقية 135
حرب أهلية محتملة 137
مراجعة مستوى القوات 141
بداية النهاية 143
هل حققت المملكة المتحدة أهدافها في العراق؟.......................................144
النتائج الرئيسة...146

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين الحادي عشر من أيلول/سبتمبر
وحتى أوائل كانون الثاني/يناير 2002 146
تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين كانون الثاني/يناير ونيسان 2002 –
من «محور الشر» إلى كروفورد 147
تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2002 .. 148
تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين أواخر تموز/يوليو والرابع عشر
من أيلول/سبتمبر 2002 148
تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين أيلول/سبتمبر
وتشرين الثاني/نوفمبر 2002 – المفاوضات حول القرار 1441........................149
تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين تشرين الثاني/نوفمبر 2002
وكانون الثاني/يناير 2003..149
تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين الأول من شباط/فبراير
والسابع من آذار/مارس 2003 150
تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل قبل تموز/يوليو 2002........................152
تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2002 153
تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تشرين الأول/أكتوبر 2002 وآذار/مارس 2003 .. 153
البحث عن أسلحة الدمار الشامل 154
المشورة حول الأساس القانوني للعمل العسكري من تشرين الثاني/نوفمبر 2002
إلى آذار/مارس 2003 156
تطور الخيارات العسكرية لغزو العراق..157
التخطيط العسكري للغزو بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2003 159
المعدات العسكرية (قبل النزاع) 159
التخطيط لعراق ما بعد صدّام حسين..160
الغزو..161
فترة ما بعد الغزو 161
إعادة الإعمار 162
اجتثاث البعث 163
إصلاح القطاع الأمني 163
الموارد..164
المعدات العسكرية (ما بعد النزاع) 165

المستخدمون المدنيون..166
المستخدمون العسكريون 166
الضحايا المدنيون...167
الدروس والعبر..168
قرار الذهاب إلى الحرب 168
أسلحة الدمار الشامل 170
غزو العراق...173
فترة ما بعد النزاع..174
إعادة الإعمار...176
اجتثاث البعث...177
إصلاح القطاع الأمني...178
الموارد 179
المعدات العسكرية (ما بعد النزاع)...180
المستخدمون المدنيون 181
التسلسل الزمني للأحداث..183
فهرس..187

مقدمة المترجم(*)

هذه هي الترجمة العربية للملخص الإداري لتقرير لجنة التحقيق بشأن العراق التي ألَّفها رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون عام 2009. ومع أهمية التقرير للقارئ العربي، وخصوصاً في ما يتعلق بالطريقة التي اتُّخذ بها القرار الخطير بغزو العراق وتدميره واحتلاله، إلا أن التقرير لم يلقَ العناية المطلوبة لا على المستوى الرسمي عربياً ولا من وسائل الإعلام العربية، فلم يُنقل للقارئ العربي إلا نتفٌ مما كتبته الصحف الأجنبية. ولهذا رأيت أن أنقله إلى العربية لكي يطلع العرب على واحد من أخطر الأعمال العدائية ضد دولة عربية رئيسة نتجت منه سلسلة من الأحداث شملت كل المنطقة دون شك.

فقد أعلن السيد غوردون براون رئيس وزراء حكومة المملكة المتحدة أمام مجلس العموم يوم 15 حزيران/يونيو 2009 أن الوقت قد حان مع قرب عودة قوات المملكة المتحدة من العراق، للتحقق من وجود المنظومة المناسبة للتعلم من دروس الأحداث المعقدة والمثيرة للجدل للسنوات الست التي سبقت. وكان غزو العراق واحتلاله موضوع جدل شديد داخل المملكة المتحدة منذ حدوثه.

وقد شكل براون لجنة تحقيق خاصة من «مجلس مستشاري الملكة» لدراسة ماجريات الأحداث من صيف 2001 قبل بدء العمليات العسكرية في آذار/مارس 2003 وحتى نهاية تموز/يوليو من عام 2009. ومنحت اللجنة صلاحيات دراسة مشاركة حكومة المملكة المتحدة في غزو العراق واحتلاله وعملها في تلك الفترة. وقد شمل عملها الفترة السابقة

(*) وردت في هذه الترجمة العربية للتقرير عدة مصطلحات معرّبة على نحو لا يتوافق مع المعايير التي يعتمدها مركز دراسات الوحدة العربية في الترجمة. إذ كان المركز يفضّل مثلاً اعتماد مصطلح «استراتيجية» لا «سوقية» مقابل Strategic، ومصطلح «تكتيكية» لا «تعبوية» مقابل Tactic ومصطلح «ديمقراطية» لا «شعبية» مقابل Democratic، لكنه حافظ على هذه المصطلحات وغيرها كما وردت في النص على مسؤولية المترجم.

للصراع والعمل العسكري وتبعاته للتوصل إلى تقدير الطريقة التي اتخذت بها القرارات ومعرفة ما حدث ولتحديد الدروس المستقاة لضمان تصرف الحكومة البريطانية في أي ظروف مماثلة في المستقبل بكفاءة وفعالية.

كانت لجنة التحقيق برئاسة السير جون تشيلكوت، وهو كبير موظفي الخدمة المدنية، وعضوية السير لورانس فريدمان وهو مؤرخ عسكري وأستاذ الدراسات الحربية في كلية الملك في جامعة لندن، ومارتن غيلبرت وهو مؤرخ أيَّد الحرب على العراق، والسير رودريك لين السفير السابق لدى روسيا والأمم المتحدة في جنيف، شغل سابقاً منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء جون ميجور، والبارونة أوشا بارشر وهي عضو في اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان، والرئيسة الحالية للجنة التعيينات القضائية. وقد أخذ على اللجنة خلوّها من القضاة أو المحامين ومحدودية صلاحياتها وعدم قدرتها على الاطلاع على الوثائق والتقارير السرية وسرية معظم جلساتها. ويطلق على اللجنة اسم «لجنة تشيلكوت» مع أن اسمها الرسمي هو «لجنة التحقيق بشأن العراق».

استغرق عمل اللجنة سبع سنين، وهو وقت أطول مما كان متوقعاً اطلعت فيه اللجنة على 150 ألف وثيقة حكومية، كما قامت باستجواب رئيس الوزراء توني بلير ووزير الخارجية جاك سترو والمدعي العام اللورد غولدسميث وعدد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين من الذين كان لهم دور في اتخاذ القرارات أو في العمل العسكري.

نشرت اللجنة تقريرها النهائي يوم 6 تموز/يوليو 2016، وهو تقرير جاء في أكثر من مليونين ونصف المليون كلمة واثني عشر جزءاً، في إدانة واضحة للمسؤولين في حكومة المملكة المتحدة مدعومة بآلاف من الوثائق الرسمية الواضحة، وإن كان قد صيغ بلغة مدروسة ابتعدت عن توجيه اللوم المباشر. وأشار التقرير إلى أن هذه كانت المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها المملكة المتحدة في غزو واحتلال واسع النطاق لبلد ذي سيادة، وهو عمل في غاية الخطورة. لكن الحكومة اختارت المشاركة في غزو العراق واحتلاله قبل استنفاد كل الخيارات السلمية، ولم يكن العمل العسكري خياراً واحداً، ولم يكن صدّام حسين يمثّل تهديداً وشيكاً، كما ادعت الحكومة، وأن الخلفية الدقيقة لاتخاذ قرار المشاركة كانت غير واضحة، كما أن التأكيدات بوجود تهديد تمثله أسلحة الدمار الشامل قدم بدرجة «يشوبها تأكيد غير مسوغ». وأكد التقرير أن خطوات حكومة المملكة المتحدة قد قوضت سلطة مجلس الأمن الدولي رغم ادّعاء الحكومة البريطانية أنها تتحرك نيابة عن المجتمع الدولي «لتعزيز سلطة مجلس الأمن» وأنها كانت «تعلم أنه لا يوجد دعم كبير لخطواتها».

تألف **التقرير**، إضافة إلى الملخص الإداري، من اثني عشر مجلداً وزعت حول الموضوعات والفترة الزمنية إلى 17 قسماً. احتوى المجلد **الأول** على المقدمة ودراسة لخيارات الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة منذ عام 1990 وحتى عام 2000، ثم دراسة لتطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين عامي 2000 و2001، وأسلوب اتخاذ القرارات داخل الحكومة، وتطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وحتى كانون الثاني/يناير 2002، ثم تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2002.

أما المجلد **الثاني** فقد تناول تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها في فترات مختلفة من نيسان/أبريل 2002 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2002، والمباحثات بشأن القرار 1441.

تناول المجلد **الثالث** تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها في فترات مختلفة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وآذار/مارس 2003.

وتناول المجلد **الرابع** تقويم أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل تموز/يوليو 2002 وبين تموز/يوليو 2002 وآذار/مارس 2003، ثم البحث عن تلك الأسلحة.

أما المجلد **الخامس** فقد تعامل مع المشورة القانونية حول الأساس القانوني للعمل العسكري التي جرت بين تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وآذار/مارس 2003، وتطور خيارات العمل العسكري لغزو العراق والتخطيط العسكري للغزو بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2003.

ويتعامل المجلد **السادس** مع المعدات العسكرية قبل الصراع وعمليات التخطيط والتحضير لعراق ما بعد صدّام حسين في الفترة بين منتصف 2001 وحتى آذار/مارس 2003 والاستنتاجات حول الخطط السَّوقية والتخطيط لما قبل الصراع.

وتعامل المجلد **السابع** مع الغزو متنقلاً في فترات زمنية منذ آذار/مارس 2003 وحتى أيار/مايو 2006.

وتعامل المجلد **الثامن** مع فترات زمنية بين حزيران/يونيو 2006 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2009 والاستنتاجات حول فترة ما بعد الصراع.

تناول المجلد **التاسع** إعادة الإعمار في فترتين بين آذار/مارس 2003 وتموز/يوليو 2009، وقضايا النفط والأمور التجارية وتخفيف الديون واللجوء وسياسة إعادة الاستقرار.

وتعامل المجلد **العاشر** مع مسألة اجتثاث البعث واستنتاجات حولها، وإصلاح القطاع الأمني واستنتاجات حوله والموارد واستنتاجات بشأنها.

أما المجلد **الحادي عشر** فقد تناول المعدات العسكرية بعد فترة الصراع والاستنتاجات بشأن هذه المعدات والمستخدمين المدنيين والاستنتاجات بشأنهم.

وأخيراً تناول المجلد الثاني عشر من التقرير رفاهية المستخدمين العسكريين والدعم للمستخدمين العسكريين الجرحى والضحايا من العسكريين والعائلات الثكلى والاستنتاجات بخصوص المستخدمين العسكريين. كما تعامل المجلد مع الضحايا من المدنيين، واختتم بملاحق لتأريخ العراق ومعجم للمصطلحات وأسماء وخرائط.

ومع أن التقرير لا يحدد المسؤولية القانونية عن العمل العسكري الذي شاركت فيه المملكة المتحدة بما يقوض سلطة مجلس الأمن الدولي ولا يدين أي شخص في موقع المسؤولية، إلا أنه يبقى إدانة مهمة لحكومة المملكة المتحدة قد تكون أساساً لعمل قانوني من جانب العراقيين والبريطانيين الذين تضرروا بسبب قرار الحكومة هذا.

أرجو أن أكون قد وفقت في نقل هذا الملخَّص إلى القارئ العربي بوضوح محاولاً استخدام الألفاظ العربية بعيداً من الألفاظ الأجنبية الدخيلة على لغتنا.

وأشكر شقيقي الدكتور عبد الحق العاني على دعمه لي أثناء العمل ومساعدتي حين احتجت وتدقيقه لغة الترجمة وتصويب الأخطاء.

والله المستعان.

طارق العاني

2018

المقدمة

1. قامت المملكة المتحدة في عام 2003، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بالمشاركة في غزو معترَض عليه واحتلال لدولة ذات سيادة هي العراق. فقد قرر مجلس الوزراء في السابع عشر من آذار/مارس الانضمام إلى الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة بافتراض عدم استسلام صدّام حسين في الدقيقة الأخيرة. وصادق مجلس العموم في اليوم التالي على هذا القرار وتم تنفيذه في الليلة التي تلته.

2. كانت المملكة المتحدة حتى الثامن والعشرين من حزيران/يونيو 2004 قوة احتلال مشتركة في العراق. وبقيت قوات المملكة المتحدة بعد ذلك خمس سنوات في العراق مسؤولة عن الأمن في جنوب شرق العراق، ساعية إلى تقديم المساعدة على تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار.

3. ما تزال الآثار المترتبة على الغزو والنزاع الذي تبعه داخل العراق محسوسة في العراق والشرق الأوسط الكبير، وكذلك في المملكة المتحدة. فقد ترك عائلات ثكلى والعديد من الأفراد المصابين عقلياً وجسدياً. وقد عانى الشعب العراقي سنوات أخرى من العنف بعد الحرمان القاسي في ظل نظام صدّام حسين.

4. أثار قرار استخدام القوة - وهو قرار خطير جداً لأية حكومة أن تتخذه - الجدل العميق بخصوص العراق، وأصبح أكثر إثارة للجدل عندما تبين لاحقاً أن برامج العراق لتطوير وإنتاج المواد الكيمياوية والأسلحة البيولوجية والنووية كانت قد فككت. ويستمر هذا القرار في تشكيل النقاشات حول سياسة الأمن القومي والظروف التي يمكن فيها التدخل.

5. وقد فشل التحالف، على الرغم من أنه حقق إزالة نظام وحشي تحدى الأمم المتحدة وكان يُنظر إليه على أنه يمثل تهديداً للسلام والأمن، في تحقيق الأهداف التي وضعها لعراق

جديد. وقد كافحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاحتواء الموقف في مواجهة اضطراب خطير في العراق تفاقم بسبب الخلافات الطائفية. وأعاق انعدام الأمن إعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6. يوضح تقرير لجنة التحقيق بالتفصيل عملية صنع القرار في حكومة المملكة المتحدة والتي تغطي الفترة من نشوء احتمال القيام بعمل عسكري لأول مرة في عام 2001 حتى رحيل القوات البريطانية في عام 2009، ويغطي العديد من الجوانب المختلفة للسياسة وتطبيقها.

7. تحدد لجنة التحقيق في هذا الملخص الإداري استنتاجاتها حول عدد من القضايا التي كانت محورية بالنسبة إلى الخلافات المحيطة بالعراق، وهي، إضافة إلى العوامل التي مهّدت لقرار القيام بعمل عسكري في آذار/مارس 2003 بدون دعم من قرار من مجلس الأمن الدولي: تقويم قدرات أسلحة الدمار الشامل العراقية من قبل أجهزة الاستخبارات قبل الغزو (بما في ذلك العرض الذي قدموه في إضبارة أيلول/سبتمبر 2002)؛ المشورة بشأن قانونية العمل العسكري؛ عدم التحضير الكافي لفترة ما بعد النزاع وما يترتب عليه من السعي من أجل التعامل مع الوضع الأمني المتدهور في العراق بعد الغزو.

يحتوي هذا الملخص أيضاً على النتائج الرئيسة للجنة التحقيق وتجميعاً للدروس والعبر من استنتاجات أقسام التقرير.

8. تحتوي الأقسام الأخرى من التقرير على تقارير مفصلة عن القرارات والأحداث ذات الصلة والاستنتاجات والدروس الكاملة للجنة التحقيق.

9. وفي ما يأتي مقتطفات من الجزء الرئيس من التقرير تغطي بعضاً من أهم القضايا التي نظرت فيها لجنة التحقيق.

الخطة السَّوقية(*) والتخطيط السابق للنزاع

10. حولت الإدارة الأمريكية اهتمامها، بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة وسقوط نظام طالبان في أفغانستان، نحو تغيير النظام في العراق كجزء من المرحلة الثانية مما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب.

11. سعت حكومة المملكة المتحدة في التأثير في قرارات الإدارة الأمريكية وتجنُّب عمل عسكري أمريكي من جانب واحد في العراق من خلال عرض شراكة على الولايات المتحدة والسعي لحشد الدعم الدولي للموقف القائل بأن العراق كان يمثل تهديداً وكان لا بد من التعامل معه.

12. كان قرار الوقوف «كتفاً إلى كتف» مع الولايات المتحدة، من وجهة نظر السيد بلير، تعبيراً أساساً عن التضامن مع الحليف الرئيس للمملكة المتحدة فضلاً عن كونه يخدم المصلحة الوطنية طويلة الأجل للمملكة المتحدة.

13. وكان على المملكة المتحدة من أجل القيام بذلك التوفيق بين هدفها في نزع سلاح العراق، بالوسائل السلمية إن أمكن، مع هدف الولايات المتحدة في تغيير النظام. وقد تحقق ذلك من خلال تطوير خطة سوق تعطي إنذاراً نهائياً بالتهديد باستخدام القوة إذا لم يمتثل صدّام حسين لمطالب المجتمع الدولي، وتسعى أيضاً إلى إقناع الولايات المتحدة بتبني هذه الخطة ومتابعة ذلك من خلال الأمم المتحدة.

14. وقد عُد قرار الرئيس بوش في الخامس من أيلول/سبتمبر 2002، بدفع الأمم المتحدة إلى التعامل مع العراق، والمفاوضات الناجحة اللاحقة للقرار 1441 بإعطاء العراق فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح أو مواجهة عواقب وخيمة، نجاحاً كبيراً لخطة بلير ونفوذه لدى الرئيس بوش.

(*) هذه هي الترجمة الصحيحة لكلمة (strategy) وسوف تستخدم خلال كل الترجمة (المترجم).

15. لكن استعداد الولايات المتحدة للعمل من خلال الأمم المتحدة كان محدوداً. فقد رأت المملكة المتحدة بعد إعلان العراق في السابع من كانون الأول/ديسمبر 2002، أن الرئيس بوش قد قرر أن الولايات المتحدة سوف تلجأ لعمل عسكري في أوائل عام 2003 إذا لم ينزع صدّام حسين سلاحه واستمر في السلطة.

16. كان توقيت العمل العسكري بيد الولايات المتحدة بالكامل.

17. قبل السيد بلير، في نهاية كانون الثاني/يناير 2003 الجدول الزمني للولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري بحلول منتصف آذار/مارس. ووافق الرئيس بوش على دعم استصدار قرار ثان لمساعدة بلير.

18. واجهت جهود حكومة المملكة المتحدة لاستصدار قرار ثان المعارضة من بعض الدول، ولا سيَّما فرنسا وألمانيا وروسيا، التي اعتقدت أن عملية التفتيش يمكن أن تستمر. وأفاد المفتشون أن تعاون العراق، بالرغم من كونه بعيداً من الكمال، كان في تحسن.

19. كانت الإدارة الأمريكية بحلول أوائل آذار/مارس غير مستعدة للسماح للتفتيش بالاستمرار أو إعطاء بلير المزيد من الوقت لمحاولة الحصول على دعم للعمل العسكري. وتم التخلي عن محاولة لكسب الدعم لقرار ثان.

20. ترى لجنة التحقيق أن الخيارات الدبلوماسية لم تكن قد استنفدت في تلك المرحلة ولهذا لم يكن العمل العسكري هو الملجأ الأخير.

21. كان إصرار السيد بلير في منتصف آذار/مارس على الوقوف كتفاً إلى كتف مع الولايات المتحدة قد ترك المملكة المتحدة أمام خيار صعب. فقد كان يمكن لها أن تعمل مع الولايات المتحدة ولكن من دون دعم من أغلبية مجلس الأمن في القيام بعمل عسكري إذا لم يقبل صدّام حسين الإنذار النهائي الأمريكي الذي أعطاه مهلة 48 ساعة لمغادرة البلاد. أو كان يمكن لها أن تختار عدم الانضمام إلى العمل العسكري بقيادة الولايات المتحدة.

22. اختارت الحكومة البريطانية، بقيادة السيد بلير، دعم العمل العسكري.

23. طلب السيد بلير من مجلسي العموم واللوردات الموافقة على قرار غزو واحتلال دولة ذات سيادة، من دون دعم من قرار لمجلس الأمن يجيز صراحة استخدام القوة، وأقر مجلسا العموم واللوردات هذا الخيار.

قرار المملكة المتحدة بدعم العمل العسكري للولايات المتحدة

24. قرر الرئيس بوش في نهاية عام 2001 اتباع سياسة تغيير النظام في العراق.

25. اشتركت المملكة المتحدة في الهدف الفضفاض لإيجاد وسيلة للتعامل مع تحدّي صدّام

حسين لقرارات مجلس الأمن وللتعامل مع أسلحة الدمار الشامل المفترضة. إلا أن المملكة المتحدة، وبناء على نصائح قانونية ثابتة، لم يكن بإمكانها لها المشاركة في هدف تغيير النظام. ولهذا وضعت حكومة المملكة المتحدة هدفاً لها نزع سلاح العراق على وفق التزاماته المفروضة في مجموعة من قرارات مجلس الأمن.

سياسة المملكة المتحدة قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

26. كانت المملكة المتحدة قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 (11/9) في الولايات المتحدة تتبع خطة سوقية تقوم على الاحتواء، تستند إلى نظام عقوبات جديد يحسن الدعم الدولي ويحفز العراق على التعاون، مضيقاً ومعمقاً بذلك نظام العقوبات للتركيز على المواد المحظورة فقط في نفس الوقت الذي يحسن فيه الرقابة المالية للحدِّ من تدفق الأموال غير المشروعة إلى صدّام حسين.

27. عندما تم استعراض سياسة المملكة المتحدة تجاه العراق بشكل رسمي والموافقة عليها من قبل اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة لما وراء البحار في أيار/مايو 1999، حُددت الأهداف تجاه العراق على النحو التالي: «.... في المدى القصير، الحد من الخطر الذي يمثله صدام على المنطقة بما في ذلك عن طريق القضاء على برامج أسلحته للدمار الشامل؛ وفي المدى الطويل، إعادة دمج العراق كعضو في المجتمع الدولي سالم إقليمياً وملتزم بالقانون»[1].

28. عُدَّت سياسة الاحتواء «الطريق الوحيد القابل للتطبيق» لمتابعة تلك الأهداف لأن «سياسة مبنية على محاولة الإطاحة بصدام قد لا تحصل على أي دعم دولي مفيد». وكان من غير المرجح أن يقبل العراق الصفقة على الفور ولكنه «قد يمكن إقناعه ليرضخ في نهاية المطاف».

29. تبنى مجلس الأمن الدولي، بعد مناقشة حول الخطوات القادمة، القرار 1284 في كانون الأول/ديسمبر عام 1999، على الرغم من امتناع الصين وفرنسا وروسيا عن التصويت[2].

30. أقر القرار:

---

(1) مذكرة مشتركة من وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث ووزير الدولة لشؤون الدفاع في 17 أيار/مايو 1999 بعنوان «الخطة السَّوقية لمستقبل العراق».

(2) بيان صحافي لمجلس الأمن الدولي في 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، مجلس الأمن ينشئ لجنة مراقبة جديدة بالنسبة إلى العراق متبنياً القرار 1284 (1999) بتصويت 11-0-4 (SC / 6775)

- إنشاء هيئة تفتيش جديدة وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (UNMOVIC) (والتي تم في وقت لاحق تعيين الدكتور هانز بليكس لرئاستها)؛
- تحديد جدول زمني لتحديد برنامج العمل والاتفاق عليه؛
- المبدأ القائم على أنه في حال تقديم المفتشين تقريراً يثبت تعاون العراق في المجالات الرئيسة فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعليق العقوبات الاقتصادية[3].

31. وصف القرار 1284 امتثال العراق بالالتزام بمعايير نزع السلاح الواردة في القرار 687 والقرارات الأخرى ذات الصلة بـ «المعيار الذي يحكم امتثال العراق»، شريطة أن يقرر مجلس الأمن ما هو المطلوب من العراق لتنفيذ كل مهمة وأن يكون ذلك «محدداً بوضوح ودقة».

32. كان هذا القرار حلاً وسطاً متعمداً غيَّر معايير تعليق العقوبات ومن ثم رفعها من النزع الكامل للسلاح إلى اختبارات تقوم على أحكام صادرة عن اللجنة بشأن التقدم المحرَز في استكمال المهام المحددة.

33. رفض العراق قبول أحكام القرار 1284، بما في ذلك إعادة قبول مفتشي الأسلحة، وازدادت المخاوف بشأن أنشطة العراق في غياب المفتشين.

34. دفعت الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 المملكة المتحدة إلى المزيد من المراجعة لعملية سياسة الاحتواء (انظر القسم 1.2 من التقرير)، وثارت مخاوف بشأن المدة التي يمكن أن تستمر بها هذه السياسة وما الذي يمكن أن تحققه.

35. وكانت هناك مخاوف أيضاً حول الأساس القانوني المستمر للعمليات في مناطق حظر الطيران وإدارة العمليات الفردية[4].

36. توصلت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) في تقويمها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن صدّام حسين يشعر «بقليل من الضغط للتفاوض حول... القرار 1284 لأن عائدات تهريب النفط والاتجار غير المشروع قد زادت أكثر فأكثر هذا العام ونما عدد الدول التي زادت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع العراق.»[5].

37. رأت لجنة الاستخبارات المشتركة أيضاً أن: «صدّام حسين قد يفكر بالتعاون مع [القرار] 1284 وعودة المفتشين... إذا أمكن تصوير ذلك على أنه انتصار. فهو لن يقبل بالتعاون إلا إذا:

(3) مجلس الأمن الدولي، الاجتماع المرقم 4084 الجمعة 17 كانون الأول/ديسمبر 1999 (S/PV.4084).

(4) رسالة من غولتي (Goulty) إلى ماكين (McKane) في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2000، «العراق». <https://bit.ly/2qbb1Ss>.

(5) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2000: «Iraq: Prospects for Co-operation with Unscr 1284,» <https://bit.ly/2O1OfWJ>.

• كان هناك جدول زمني متفق عليه في الأمم المتحدة لرفع العقوبات. ويشك صدّام في أن الولايات المتحدة ستوافق على رفع العقوبات ما دام هو في السلطة؛

• كان قادراً على التفاوض مع الأمم المتحدة مسبقاً لإضعاف أحكام التفتيش. وتجعله طموحاته لإعادة بناء برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق معادياً لعمليات التفتيش الاقتحامية أو أي قيود أخرى قد تكون فعّالة.

«سوف يحاول صدّام، قبل الموافقة، تحقيق إزالة مناطق حظر الطيران. ومن المحتمل أن يطالب أيضاً أن تتخلى الولايات المتحدة عن هدفها المعلن في إسقاط النظام في العراق».

38. كان تطبيق القرار 1284 يعد «الخيار المفضل» للسيد بلير في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، متيحاً للمفتشين العودة وللعقوبات أن تُعلَّق[6].

39. ذكرت السفارة البريطانية في واشنطن في تقريرها في كانون الأول/ديسمبر 2000 وجود ضغوط كبيرة لتغيير المسار من الاحتواء إلى العمل العسكري للإطاحة بصدّام حسين، لكن الرئيس كلينتون لم يكن قد اتخذ أي قرار حول تغيير السياسة أو البدء في التخطيط العسكري[7].

40. تضمنت الأحكام الرئيسة لتقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في شباط/فبراير 2001:

• كان هناك «إجماع دولي واسع للإبقاء على حظر الأسلحة على الأقل ما دام صدّام حسين في السلطة. ولا يواجه صدام أي ضغط اقتصادي لقبول... [القرار] 1284 لأنه يقوض بنجاح نظام العقوبات الاقتصادية».

• يقدَّر أن صدّام حسين «يستطيع من خلال إساءة استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة [OFF] وتهريب النفط وغيرها من السلع أن يكسب ما بين مليار ونصف المليار دولار إلى مليار وثمانمئة مليون دولار نقداً وبضائع في عام 2001»، وهناك «مجال لكسب أكثر من ذلك».

• سببت «جهود الحظر الإيرانية انخفاضاً كبيراً في التهريب أسفل الخليج» لكن صدّام حسين كان «يعوض ذلك باستغلال الطرق البرية إلى تركيا وسورية».

• اعتقدت «معظم الدول» أن العقوبات الاقتصادية كانت «غير فعّالة وذات نتائج عكسية وأنها يجب رفعها الآن، لأن نظام العقوبات الاقتصادية بدون التطبيق الفاعل» سوف «يستمر في التآكل»[8].

---

(6) رسالة من ساويرز إلى «Cowper-Coles» في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، «العراق»، <https://bit.ly/2z4zn4s>.

(7) رسالة من بارو إلى ساويرز في 15 كانون الأول/ديسمبر 2000، «العراق»، <https://bit.ly/2AqoNXA>.

(8) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 14 شباط/فبراير 2001: «Iraq: Economic Sanctions Eroding,» <https://bit.ly/2CDOHs8>.

41. ذكر التقويم أيضاً:

- يحتاج صدّام حسين إلى أموال «للحفاظ على جهازيه العسكري والاستخباري وضمان ولائهما».
- وقد كان العراق، على الرغم من توافر الأموال، بطيء الامتثال لتوصيات الأمم المتحدة بشأن توزيع الغذاء. واحتاج صدّام حسين «إلى أن يعاني الشعب العراقي ليوطد حملته ضد العقوبات».
- شجع النجاح الذي حققته التجارة الحدودية بين العراق وتركيا «دول خط المواجهة» على «عدم تطبيق العقوبات».
- كانت هناك «زيادة كبيرة في تآكل العقوبات خلال الأشهر الستة الماضية».

42. اتفقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أثناء أول لقاء للسيد بلير والرئيس بوش في كامب ديفيد في أواخر شباط/فبراير 2001 على الحاجة إلى سياسة تلقى دعماً واسعاً في منطقة الشرق الأوسط[9]. وكان السيد بلير قد خلص إلى أن العرض العام يحتاج إلى تحسين مقترحاً أن المقاربة يجب أن تقدم على شكل «صفقة» تضم أربعة عناصر:

- عمل ما يصح لأجل الشعب العراقي، والذي ليس لدينا أي خلاف معه؛
- تشديد الرقابة على أسلحة صدّام حسين؛
- الاحتفاظ بالرقابة المالية على صدّام حسين؛
- الاحتفاظ بقدرتنا على توجيه ضربة.

43. كان الموقف المعلن لحكومة المملكة المتحدة في شباط/فبراير 2001 هو أن الاحتواء كان ناجحاً إلى حد كبير[10].

44. كانت المملكة المتحدة خلال صيف عام 2001 تستكشف السبل للمضي قدماً مع الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا في مشروع قرار لمجلس الأمن لوضع نظام «عقوبات ذكية»[11]. لكنه لم يكن هناك اتفاق على الطريق المفروض سلوكه بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

(9) رسالة من ساويرز إلى بارو في 24 شباط/فبراير 2001، «محادثات رئيس الوزراء مع الرئيس بوش في كامب ديفيد في 23 شباط/فبراير 2001».

(10) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 26 شباط/فبراير 2001، العمود 620.

(11) مذكرة من ماكين إلى ماتّينغ في 18 أيلول/سبتمبر 2001، «تقويم الوضع في العراق» (Iraq stocktake), <https://bit.ly/2S.fsBBP>.

45. أبلغ السيد بلير لجنة التحقيق أن المملكة المتحدة تبنّت حتى 18 أيلول/سبتمبر 2001 سياسة الاحتواء، لكن العقوبات كانت تتآكل[12]. وكانت السياسة «ناجحة جزئياً» لكن ذلك لم يعنِ أن صدّام حسين «لم يكن يطور برامجه [المحظورة]».

تأثير الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

46. غيَّرت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة من التصورات حول خطورة الإرهاب الدولي واحتمالات التهديد منه. وبدا أنه يمكن تنفيذ الهجمات التي تسعى إلى تكبيد أكبر عدد من الضحايا المدنيين في أي مكان في العالم.

47. وقد شعرت الحكومات، استجابة لهذا التصور حول التهديد الأكبر، بمسؤوليتها عن العمل على استباق المخاطر والحد منها قبل تحولها إلى تهديد. وقد شرح عدد من الشهود هذا للجنة التحقيق بأنه تغير في «حساب متغيرات المخاطر» بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

48. أعلن السيد بلير عقب الهجمات أن المملكة المتحدة ستقف «كتفاً إلى كتف» مع الولايات المتحدة لدحر الإرهاب الدولي والقضاء عليه[13].

49. قدر تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 18 أيلول/سبتمبر أن الهجمات على الولايات المتحدة قد «وضعت معياراً قياسياً جديداً للفظائع الإرهابية»، وأن الإرهابيين الذي يسعون إلى إحداث تأثير مماثل قد يحاولون استخدام المعدات الكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية أو النووية[14]. ولم يكن لدى أحد غير المتطرفين الإسلاميين، مثل أولئك الذين يشاركون أسامة بن لادن أهدافه، الحافز لمواصلة الهجمات متعمدين إيقاع أكبر قدر من الضحايا.

50. تولى السيد بلير طوال خريف 2001 دوراً فعّالاً وريادياً في بناء تحالف للعمل ضد هذا التهديد، بما في ذلك العمل العسكري ضد تنظيم القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان. وشدد أيضاً على المخاطر المحتملة من حيازة الإرهابيين واستخدامهم الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية، ومخاطر عدم القيام بعمل.

---

(12) جلسة علنية في 21 كانون الثاني/يناير 2011، ص 8.

(13) سجل المحفوظات الوطني، 21 كانون الثاني/يناير 2011، الصفحة 8، «هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: بيان رئيس الوزراء».

(14) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 18 أيلول/سبتمبر 2001: «UK Vulnerability to Major Terrorist Attack».

51. قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة في تقويمها في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 أن العراق لم يكن له دور في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ضد الولايات المتحدة وأن التعاون الفعلي بين العراق والقاعدة كان «من غير المحتمل»[15]. لم تكن هناك «أدلة موثوقة على نقل سري لتقنيات وخبرات تتعلق بأسلحة الدمار الشامل من العراق إلى منظمات إرهابية»، وكان من الممكن أن يستخدم العراق أسلحة الدمار الشامل في هجمات إرهابية، ولكن فقط في حالة كون النظام تحت تهديد خطير ووشيك الانهيار.

52. واصلت المملكة المتحدة بنشاط انتهاج سياسة مكرَّسة لاحتواء العراق من خلال نظام معدل وأكثر استهدافاً للعقوبات، ساعية في نفس الوقت للحصول على موافقة العراق على عودة المفتشين على النحو المطلوب في القرار 1284 (1999).

53. وكان اعتماد القرار 1382 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف. إلا أن الدعم للعقوبات الاقتصادية كان يضمحل وكان الشك يحوم حول ما إذا كان العراق سيوافق على الإطلاق على إعادة استقبال المفتشين والسماح لهم بالعمل دون إعاقة.

54. شجع السيد بلير الرئيس بوش على التعامل مع العراق في سياق خطة أوسع لمواجهة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على الرغم من عدم وجود أدلة على صلات بين العراق والقاعدة. وسعى لمنع عمل عسكري متسرع من قبل الولايات المتحدة من شأنه أن يقوّض نجاح التحالف الذي تم إنشاؤه للعمل ضد الإرهاب الدولي.

55. جددت ملاحظات الرئيس بوش[16] في 26 تشرين الثاني/نوفمبر المخاوف لدى المملكة المتحدة من أن اهتمام الولايات المتحدة كان متجهاً نحو العمل العسكري في العراق.

56. أرسل السيد بلير للرئيس بوش، بعد مناقشة معه في 3 كانون الأول/ديسمبر، رسالة تخص المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب[17].

57. أما في ما يتعلق بالعراق، فقد اقترح السيد بلير خطة سوقية لتغيير النظام في العراق تصاغ تدريجياً حتى التوصل إلى النقطة التي «يمكن فيها القيام بعمل عسكري إذا دعت الضرورة» دون خسارة الدعم الدولي.

---

(15) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 28 أيلول/سبتمبر 2001: «Iraq after September 11 – The Terrorist Threat,» <https://bit.ly/2yym9xp>.

(16) البيت الأبيض، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الرئيس يرحب بعمال الإغاثة الذين تم إنقاذهم في أفغانستان.

(17) رسالة [من بلير إلى بوش] في 4 كانون الأول/ديسمبر 2001، «The War against Terrorism: The Second Phase» <https://bit.ly/2OOf5qz>.

58. قامت الخطة على أساس أن العراق كان يمثل تهديداً لا بد من التعامل معه، وكان لها مسارات دبلوماسية متعددة. فقد تضمنت مطالبات متجددة للعراق بالامتثال للالتزامات التي يفرضها مجلس الأمن وإعادة قبول المفتشين، مع الاستعداد للرد بقوة إذا فشل صدّام حسين في الامتثال.

59. لم يكن في حسبان السيد بلير في تلك المرحلة أي غزو بري للعراق أو أي عمل عسكري فوري. كانت الخطة تتضمن القيام بعمليات سرية لدعم أولئك «الذين لديهم القدرة على إسقاط صدام». لكن السيد بلير أشار إلى أنه حين يقع تمرد فإن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دعمه.

60. وكانت تلك الخطوة الأولى نحو سياسة تدخل محتمل في العراق.

61. كان يجب، كجزء من تطوير الخطة السَّوقية هذه، حل عدد من القضايا بما فيها الأساس القانوني لأي عمل عسكري.

62. يبدو أن حكومة المملكة المتحدة لم يكن لديها أي علم في تلك المرحلة أن الرئيس بوش قد طلب من الجنرال تومي فرانكس، القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية، مراجعة الخيارات العسكرية لإزالة صدّام حسين، بما في ذلك خيارات غزو بري تقليدي.

63. أكد السيد بلير الخطر الذي قد يمثله العراق في المستقبل. وبقي هذا جزءاً أساساً من موقفه في الأشهر التي تلت.

64. وصف الرئيس بوش في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد الذي ألقاه يوم 29 كانون الثاني/يناير 2002 الأنظمة في كوريا الشمالية وإيران بأنها «راعية للإرهاب»[18]. وأضاف أن العراق قد استمر: «... في تباهيه بعدائه لأمريكا ودعمه للإرهاب... وقد خطط النظام العراقي لأكثر من عقد من الزمن لتطوير بكتريا الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية. هذا هو النظام الذي استخدم بالفعل الغاز السام لقتل الآلاف من مواطنيه. .. هذا هو النظام الذي وافق على عمليات التفتيش الدولية - ثم طرد المفتشين. هذا هو النظام الذي لديه ما يخفيه عن العالم المتحضر».

65. وقال الرئيس بوش: «إن دولاً مثل هذه [كوريا الشمالية وإيران والعراق] وحلفاءهم الإرهابيين يمثلون محوراً للشر ويتسلحون لتهديد السلام في العالم. إن هذه الأنظمة، بسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، تشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً».

---

(18) البيت الأبيض، 29 كانون الثاني/يناير 2002، خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد.

66. بدأ السيد بلير والسيد سترو منذ أواخر شباط/فبراير 2002 بالتصريح علناً بأن العراق كان يمثل تهديداً لا بد من التعامل معه، وأن على العراق أن ينزع سلاحه أو سيتم نزع سلاحه.

67. عكس الإصرار واليقين، اللذان عرض بهما الوضع، الإيمان المتأصل بأن نظام صدّام حسين احتفظ بقدرات الحرب الكيمياوية والبيولوجية وكان عازماً على صون قدراته وتعزيزها إذا أمكن، بما في ذلك _ في مرحلة ما في المستقبل _ قدراته النووية، وكان يتبع سياسة نشطة من الخداع والإخفاء. وعكسا أيضاً السياق الأوسع الذي تجري فيه مناقشة السياسة مع الولايات المتحدة.

68. أشار السير ريتشارد ديرلوف، رئيس جهاز الاستخبارات السرية، في 26 شباط/فبراير 2002 إلى أن الإدارة الأمريكية خلصت إلى أن الاحتواء لن يجدي نفعاً، وأنها كانت تضع خططاً لحملة عسكرية في وقت لاحق من العام، وتدرس تقديم إنذار نهائي إلى صدّام حسين بعودة المفتشين في نفس الوقت الذي تجعل فيه سقف المطالب «عالياً جداً بحيث لن يكون صدّام حسين قادراً على الامتثال»[19].

69. قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة في تقويمها في اليوم التالي أن صدّام حسين يخشى من هجوم عسكري أمريكي بوزن الحملة العسكرية لعام 1991 لتحرير الكويت ولكنه لا يعتبر مثل هذا الهجوم حتمياً؛ وأن جماعات المعارضة العراقية لن تعمل دون «دعم عسكري واضح ومستمر في الميدان»[20].

70. أكد السيد بلير والسيد سترو في مجلس الوزراء في 7 آذار/مارس، أنه لم تُتخذ أي قرارات للقيام بالمزيد من الأعمال العسكرية وأن أي أعمال ستكون وفقاً للقانون الدولي.

71. عبر النقاش في مجلس الوزراء بمصطلحات عن ضرورة امتثال العراق لالتزاماته، والخيارات المستقبلية من قبل المجتمع الدولي حول كيفية الرد على التهديد الذي كان العراق يمثله.

72. أيد مجلس الوزراء الاستنتاج القائل بأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية تهدد السلام، وأيد خطة سوقية مبنية على المشاركة بقوة مع حكومة الولايات المتحدة من أجل صوغ وعرض السياسات. ولم يناقش مجلس الوزراء كيفية تحقيق ذلك.

73. سعى السيد بلير قبل اجتماعه مع الرئيس بوش في كروفورد في 5 و6 نيسان/أبريل للحصول على معلومات حول مجموعة من القضايا وأعطيت له. لكن أي تحليل رسمي ومتفق عليه

---

(19) رسالة من رئيس جهاز الاستخبارات السرية إلى ماتّينغ في 26 شباط/فبراير 2002، «السياسة الأمريكية حول العراق».

(20) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 27 شباط/فبراير 2002: «Saddam under the Spotlight,» <https://bit.ly/2O40z95>.

للقضايا والخيارات لم يتم طلبه أو صياغته، ولم يكن هناك أي التفات جمعي لمثل هذه المشورة.

74. اقترح السيد سترو في 25 آذار/مارس أن تسعى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتوجيه إنذار نهائي لصدّام حسين بإعادة استقبال مفتشي الأسلحة[21]. وكان من شأن هذا أن يوفر طريقاً للمملكة المتحدة لمواءمة نفسها مع الولايات المتحدة من دون تبني هدف الولايات المتحدة في تغيير النظام. وعكست هذه النصيحة أن تغيير النظام سيكون غير قانوني.

75. عرض السيد بلير في كروفورد على الرئيس بوش الشراكة في التعامل بعجلة مع التهديد الذي يمثله صدّام حسين. واقترح ضرورة أن تنشد المملكة المتحدة والولايات المتحدة خطة تقوم على توجيه إنذار نهائي للعراق بالسماح بعودة مفتشي الأسلحة أو مواجهة العواقب[22].

76. وافق الرئيس بوش على دراسة الفكرة لكن أي قرار لم يتخذ حتى أيلول/سبتمبر 2002.

77. قال السيد بلير في مؤتمر صحافي لاحق يوم 6 نيسان/أبريل إن «عدم فعل شيء» لم يكن خياراً: فتهديد أسلحة الدمار الشامل كان حقيقياً ولا بد من التعامل معه[23]. وكان الدرس المستخلص من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هو ضمان عدم السماح لـ «الجماعات» بتطوير قدرة قد تستخدمها.

78. وصف السيد بلير في مذكراته الرسالة التي أرسلها هو والرئيس بوش إلى صدّام حسين بأنها: «غَيِّرْ موقف النظام من عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل أو واجِه احتمال تغيير النظام»[24].

79. ذكرت وثائق مكتوبة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2002 أن السيد بلير قد عرض في مناقشة مع الرئيس بوش في كروفورد عدداً من الاعتبارات في ما يتعلق بتطوير السياسة حول العراق. وقد وصفت هذه بنقاط مختلفة على النحو التالي:

- يجب إعطاء مفتشي الأمم المتحدة كل فرصة للنجاح؛
- ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالعمل في إطار متعدد الأطراف بدعم الدولي، لا أن تقوم بعمل أحادي؛

---

(21) مذكرة من سترو إلى رئيس الوزراء في 25 آذار/مارس 2002: Crawford/Iraq, <https://bit.ly/2PTvqHf>.

(22) رسالة من مانينغ إلى ماكدونالد في 8 نيسان/أبريل 2002، «زيارة رئيس الوزراء إلى الولايات المتحدة: 5 - 7 نيسان/أبريل».

(23) البيت الأبيض، 6 نيسان/أبريل 2002، الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير يعقدان مؤتمراً صحافياً.

(24) Tony Blair, *A Journey: My Political Life* (London: Hutchinson, 2010).

- يجب القيام بحملة إعلامية لشرح طبيعة نظام صدّام حسين والتهديد الذي يمثله؛
- يجب أن يكون أي عمل عسكري في إطار القانون الدولي؛
- يجب أن تضمن أية خطة سوق عسكرية إزاحة صدّام حسين بسرعة ونجاح؛
- هناك حاجة إلى «مخطط تفصيلي» مقنع لعراق ما بعد صدّام حسين يكون مقبولاً لشعب العراق ولجيرانه؛
- يجب على الولايات المتحدة المضيّ في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تحسين فرص الحصول على دعم واسع في منطقة الشرق الأوسط للعمل العسكري ضد العراق ولتفادي اتهامات الكيل بمكيالين.
- يجب أن يعزز العمل العسكري الاستقرار في المنطقة لا أن يُضعفه.
- يجب أن يكون هناك نجاح في أفغانستان لإثبات فوائد تغيير النظام.

80. عدّ السيد بلير أنه كان يسعى للتأثير في سياسة الولايات المتحدة من خلال وصف العناصر الرئيسة لخطة سوقية ناجحة لتأمين الدعم الدولي لأي عمل عسكري ضد العراق.

81. اعتقد الوزراء الرئيسون وبعض كبار مستشاريهم أن هذه هي الظروف التي يجب أن تتحقق إذا كانت المملكة المتحدة ستشارك في عمل عسكري تقوده الولايات المتحدة.

82. لم يكن أي تقدم قد أحرز بحلول تموز/يوليو بشأن الخطة السَّوقية للإنذار النهائي وكان العراق ما يزال يرفض السماح بدخول مفتشي الأسلحة كما هو مطلوب في القرار 1284 (1999).

83. كانت حكومة المملكة المتحدة قلقة من أن الإدارة الأمريكية تفكر في عمل عسكري في ظروف يكون فيها من الصعب للغاية على المملكة المتحدة المشاركة في هذا العمل أو من الممكن أن تدعمه.

84. حددت ورقة العمل من مكتب مجلس الوزراء في 19 تموز/يوليو عنوانها «العراق: شروط العمل العسكري»، لأجل توفير أساس للحوار مع الولايات المتحدة، الشروط الواجب توافرها قبل أن يكون القيام بعمل عسكري له ما يسوِّغه وأن يمكِّن المملكة المتحدة من أن تشارك في مثل هذا العمل[25].

85. ذكرت ورقة العمل من مكتب مجلس الوزراء أن بلير قد قال في كروفورد: «... إن المملكة المتحدة ستدعم العمل العسكري لإحداث تغيير في النظام، شريطة استيفاء شروط معينة:

---

(25) ورقة العمل من مكتب رئيس الوزراء، في 19 تموز/يوليو 2002: «Iraq: Conditions for Military Action».

• أن تكون الجهود قد بذلت لبناء تحالف وتشكيل الرأي العام؛
• أن تكون الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية هادئة؛
• أن تكون الخيارات للعمل من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق من خلال مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة قد استنفدت ».

86. حددت ورقة العمل من مكتب مجلس الوزراء أيضاً الحاجة إلى معالجة مسألة ما إذا كان من شأن الفوائد من عمل عسكري أن تفوق المخاطر.

87. لاحظ المسؤولون أثناء إعداد ورقة عمل مكتب مجلس الوزراء عدم التوافق المحتمل بين الجدول الزمني وبرنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنصوص عليها في القرار 1284 (1999) وبين خطط الولايات المتحدة لعمل عسكري[26].

88. لم تعالج المسألة في ورقة العمل الختامية المقدمة إلى الوزراء في 19 تموز/يوليو[27].

89. أورد السير ريتشارد ديرلوف أنه أبلغ بأن الولايات المتحدة قد اتخذت بالفعل القرار بشأن العمل العسكري _ «كان السؤال فقط كيف ومتى»؛ وأنه قد أبلغ أنها تعتزم جعل سقف مستوى التفتيش عن الأسلحة عالياً بحيث لن يكون العراق قادراً على تلبية مطالب سياسة الولايات المتحدة[28].

90. لم يحسب المعنيون أن اجتماع السيد بلير مع زملائه في الحكومة وكبار المسؤولين في 23 تموز/يوليو قد توصل إلى قرارات[29].

91. طلب المزيد من المشورة وتحليل عن الخلفيات، بما في ذلك إمكان توجيه الأمم المتحدة إنذاراً نهائياً إلى العراق والأساس القانوني للعمل العسكري. وذكر المحضر: «يجب أن نعمل بافتراض أن المملكة المتحدة ستشارك في عمل عسكري. لكننا في حاجة إلى صورة أكثر اكتمالاً لخطط الولايات المتحدة قبل أن نتمكن من اتخاذ أي قرارات حاسمة. ويجب على رئيس أركان الدفاع الأميرال مايكل بويس أن يبلغ الجيش الأمريكي أننا ندرس مجموعة من الخيارات».

---

(26) ورقة عمل [مسودة] من مكتب رئيس الوزراء، «العراق: شروط العمل العسكري» مرفقة بمذكرة ماكين إلى بوين 16 تموز/يوليو 2002 - «العراق».

(27) ورقة عمل من مكتب رئيس الوزراء، في 19 تموز/يوليو 2002: «Iraq: Conditions for Military Action».

(28) تقرير، 22 تموز/يوليو 2002، «العراق [بيان رئيس جهاز الاستخبارات السرية لمحادثاته من الدكتورة رايس]».

(29) مذكرة ريكروفت إلى مانينغ، 23 تموز/يوليو 2002، «العراق: لقاء رئيس الوزراء، 23 تموز/يوليو»، <https://bit.ly/2PVOBAe>.

92. أشير على السيد بلير أنه سوف تكون هناك «عقبات هائلة» أمام تأمين استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة يتضمن إنذاراً نهائياً دون أدلة مقنعة على ازدياد التهديد من العراق أكثر فأكثر[30]. وكانت هناك حاجة إلى قدر كبير من العمل لتوضيح ما تسعى إليه المملكة المتحدة وكيف يمكن تحقيق هذا الهدف.

93. سعت مذكرة السيد بلير إلى الرئيس بوش في 28 تموز/يوليو إلى إقناعه باستخدام الأمم المتحدة لبناء تحالف من أجل العمل العسكري من خلال السعي لشراكة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة ووضع إطار عمل للعمل[31].

94. بدأت المذكرة بما يلي: «سأكون معك، مهما كان. لكن هذا هو الوقت لتقويم الصعوبات بوضوح. فالتخطيط لهذا والخطة السَّوقية هما الأصعب حتى الآن. فهذه ليست كوسوفو وهذه ليست أفغانستان. وهي حتى ليست حرب الخليج»... «إن الجزء العسكري لهذا محفوف بالمخاطر ولكنني سوف أركز أولاً على السياق السياسي للنجاح».

95. ذكر السيد بلير أن التخلص من صدّام حسين كان: «... الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، فهو يمثل تهديداً محتملاً ويمكن احتواؤه. ولكن الاحتواء. .. محفوف دائماً بالمخاطر. إن رحيله يحرر المنطقة، ونظامه. .. وحشي وغير إنساني. ..»

96. أبلغ السيد بلير الرئيس بوش أن الأمم المتحدة كانت أسهل السبل لتغليف «سبب الحرب» تحديداً بإعطاء إنذار نهائي إلى العراق عندما يبدأ حشد القوات العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر. وقد يمكن دعم هذا بقرار من الأمم المتحدة.

97. لم يعتقد السيد بلير أنه كان من المحتمل أن صدّام حسين كان ينوي السماح للمفتشين بالعودة. ولو فعل ذلك، فإن لجنة الاستخبارات المشتركة قد أشارت إلى أن العراق سوف يعرقل عمل المفتشين. وهذا سيكون خرقاً جوهرياً للالتزامات المفروضة من الأمم المتحدة.

98. سيكون من المطلوب وضع خطة عسكرية عملية لضمان انهيار النظام.

99. عكست المذكرة وجهة نظر السيد بلير الشخصية، إذ إنه لم يناقش المقترحات أو يتفق عليها مع زملائه.

القرار بسلوك طريق الأمم المتحدة

100. أبلغ السير ديفيد مانينغ، مستشار السياسة الخارجية للسيد بلير، الرئيس بوش أنه سيكون

---

(30) رسالة من ماكدونالد إلى ريكروفت، 26 تموز/يوليو 2002، «Iraq: Ultimatum» Attaching Paper «Elements which might be incorporated in an SCR embodying an ultimatum to Iraq»», <https://bit.ly/2PT7P9x>.

(31) مذكرة من بلير [إلى بوش]، 28 تموز/يوليو 2002: «Note on Iraq,» <https://bit.ly/2RdHzqu>.

مستحيلاً بالنسبة إلى المملكة المتحدة المشاركة في أي عمل ضد العراق ما لم يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة.

101. وعندما تحدث السيد بلير إلى الرئيس بوش في 31 تموز/يوليو تمت مناقشة «القضية المركزية وهي سبب الحرب» والحاجة إلى مزيد من العمل على الطريق الأمثل لتحقيق ذلك[32]. وقال بلير إنه يريد استكشاف ما إذا كانت الأمم المتحدة الطريق الصحيح لتوجيه إنذار نهائي أم أنها كانت ستكون عقبة.

102. اقترحت وزارة الخارجية في أواخر شهر آب/أغسطس خطة للإكراه، باستخدام قرار للأمم المتحدة لتوجيه إنذار نهائي للعراق بقبول مفتشي الأسلحة ونزع سلاحه. وكانت المملكة المتحدة تسعى للحصول على التزام من مجلس الأمن باتخاذ إجراء في حال رفض صدّام حسين أو عرقل المفتشين في وقت لاحق.

103. قرر السيد بلير في أوائل أيلول/سبتمبر، في رد فعل على النقاش العام والقلق، أنه يجب، وعلناً، تفسير لماذا أصبح القيام بعمل ضد العراق ضرورياً.

104. أشار السيد بلير في مؤتمره الصحافي في سيدجفيلد يوم 3 أيلول/سبتمبر إلى أن الوقت والصبر بدأا بالنفاد وأن هناك صعوبات مع السياسة الحالية للاحتواء[33]. كما أعلن عن نشر إضبارة العراق مشيراً إلى أن: «... سيرى الناس أنه لا يوجد شك في أن كل قرارات الأمم المتحدة التي أخل صدام بها كان لها سبب. إنه [صدّام حسين] ما يزال، من دون شك، يحاول تطوير قدراته الكيمياوية والبيولوجية وربما النووية، وأنا أعتقد أن السماح له للقيام بذلك دون إيقاف أو إعاقة، فقط ليقول، نحن [كذا] يمكننا الاستمرار في عمل ذلك، سيكون غير مسؤول».

105. قرر الرئيس بوش في اجتماع مجلس الأمن القومي في 7 أيلول/سبتمبر عرض قضية العراق مجدداً على الأمم المتحدة.

106. كانت المملكة المتحدة حليفاً أساسياً تطلب الولايات المتحدة دعمه. ولم يكن لدى الإدارة الأمريكية أدنى شك في أن حكومة المملكة المتحدة كانت تريد أخذ قضية العراق مرة أخرى إلى مجلس الأمن قبل أن تكون قادرة على المشاركة في عمل عسكري في العراق.

107. كان الهدف من المناقشات اللاحقة بين الرئيس بوش والسيد بلير في كامب ديفيد، كما ذكر

(32) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 31 تموز/يوليو 2002، «العراق: محادثة رئيس الوزراء الهاتفية مع الرئيس بوش، 31 تموز/يوليو».

(33) سجل المحفوظات الوطني، 3 أيلول/سبتمبر 2002، المؤتمر الصحافي لرئيس الوزراء [في سيدجفيلد].

السيد بلير في مؤتمر صحافي قبل المناقشات، هو العمل على صوغ خطة سوقية[34].

108. أخبر السيد بلير الرئيس بوش أنه لم يكن لديه شك حول ضرورة التعامل مع صدّام حسين[35].

109. على الرغم من أنه في تلك المرحلة لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن أية صفقة عسكرية قد تعرض على الولايات المتحدة لأغراض التخطيط، إلا أن السيد بلير الرئيس أبلغ الرئيس بوش أنه إذا وصل الأمر إلى الحرب، فإن المملكة المتحدة سوف تضطلع بدور عسكري كبير.

110. حدد الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة يوم 12 أيلول/سبتمبر وجهة نظره من «الخطر الجسيم والمتزايد» الذي يمثله صدّام حسين ودفع الأمم المتحدة إلى التحرك لمعالجة فشل العراق في الوفاء بالالتزامات التي فرضها مجلس الأمن منذ 1990 [36]. وأوضح أنه إذا تحدى العراق الأمم المتحدة، فإنه يجب على العالم محاسبة العراق وأن الولايات المتحدة «سوف تعمل مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل اتخاذ القرارات اللازمة». لكن الولايات المتحدة لن تقف موقف المتفرج دون أن تفعل شيئاً في مواجهة هذا التهديد.

111. أبرزت تصريحات الصين وفرنسا وروسيا في مناقشات الجمعية العامة بعد خطاب الرئيس بوش المواقف المختلفة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ولا سيما حول دور المجلس في تحديد ما إذا كان العمل العسكري له ما يسوِّغه.

112. نشرت الحكومة ملف العراق [37] في 24 أيلول/سبتمبر. وكانت قد صيغت «لتسويغ القضية» وضمان الدعم النيابي (والشعبي) لسياسة الحكومة بوجود ضرورة ملحة للعمل لضمان نزع سلاح العراق.

113. عرض السيد بلير في بيانه أمام مجلس العموم يوم 24 أيلول/سبتمبر وفي إجاباته عن أسئلة لاحقة، ماضي العراق وقدراته الحالية والمستقبلية المحتملة كدليل على خطورة التهديد المحتمل من أسلحة العراق للدمار الشامل. وقال إنه في مرحلة ما في المستقبل سيصبح هذا التهديد حقيقة واقعة[38].

---

(34) البيت الأبيض، 7 أيلول/سبتمبر 2002، والرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير يناقشان حفظ السلام.

(35) مذكرة من مانينغ إلى رئيس الوزراء، 8 أيلول/سبتمبر 2002، «زيارتكم إلى كامب ديفيد في 7 أيلول/سبتمبر: محادثة مع الرئيس بوش».

(36) البيت الأبيض، 12 أيلول/سبتمبر 2002، كلمة الرئيس في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(37) أسلحة العراق للدمار الشامل، تقويم الحكومة البريطانية، 24 أيلول/سبتمبر 2002.

(38) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 24 أيلول/سبتمبر 2002، العمود 1 - 23.

114. كتب بلير بيانه إلى مجلس العموم بنفسه واختار الحجج ليوضح تصوره للخطر ولماذا يعتقد أن هناك قضية «كاسحة» تدعو إلى العمل على نزع سلاح العراق.

115. وقال بلير، رداً على التساؤل حول السبب وراء قرار صدّام حسين السماح بدخول مفتشي الأسلحة في منتصف أيلول/سبتمبر وليس قبل ذلك، إن الجواب موجود في الإضبارة وهو:

«إن برنامجه الكيمياوي والبيولوجي والنووي ليس بقية تاريخية من عام 1998، ولم تكن هناك حاجة للمفتشين لتنظيف البقايا القديمة. إن برنامجه لأسلحة الدمار الشامل نشط ومفصل وفي نمو، وإن سياسة الاحتواء لا تعمل. فبرنامجه لأسلحة الدمار الشامل لم يتم إيقافه بل هو ما يزال قائماً ويعمل الآن».

116. طرح السيد بلير ثلاثة أسئلة وعالجها، وهي: «لماذا صدام؟» و«لماذا الآن؟» و«لماذا يجب أن تهتم بريطانيا؟»

117. قال السيد بلير حول «لماذا صدام؟» إن شيئين يبرزان بخصوص صدام. «فهو قد استخدم هذه الأسلحة في العراق» ومات الآلاف منها، وهو قد استخدمها خلال الحرب مع إيران «حيث مات مليون شخص» وليس في النظام «عناصر معتدلة لمناشدتها».

118. وقال السيد بلير حول السؤال «لماذا الآن؟».

«أقر بأني لا أستطيع أن أقول إن صدام سوف يستخدم أسلحته هذا الشهر أو الشهر المقبل أو حتى هذا العام أو العام المقبل، لكنني أستطيع أن أقول إنه إذا كان المجتمع الدولي في لحظة القرار هذه، الآن وفي هذه اللحظة، بعد أن دعاه إلى نزع سلاحه، سوف يهز كتفيه ويمشي بعيداً، فإنه [أي صدام] سوف يصل إلى الاستنتاج الذي يصل إليه الطغاة الذين يواجهون إرادة ضعيفة: إن المجتمع الدولي سوف يتكلم ولكنه لن يعمل، وسوف تستخدم الدبلوماسية وليست القوة. ونحن نعرف، ومرة أخرى من تاريخنا، أن الدبلوماسية التي لا يدعمها التهديد باستخدام القوة لم تأتِ بنتيجة مع الطغاة ولن تفعل أبداً».

المشاورات حول القرار 1441

119. ظهرت خلافات كبيرة في المواقف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبينها وبين الصين وفرنسا وروسيا حول جوهر الخطط السَّوقية التي يتعين اتخاذها، بما فيها دور مجلس الأمن في تحديد ما إذا كانت الوسائل السلمية قد استنفدت وأن استخدام القوة لتأمين نزع السلاح له ما يسوِّغه.

120. نتجت من هذه الاختلافات مفاوضات صعبة على مدى أكثر من ثمانية أسابيع قبل الموافقة بالإجماع على القرار 1441 في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

121. عندما ألقى الرئيس بوش خطابه يوم 12 أيلول/سبتمبر كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد وافقتا على النهج بصورة واسعة ولكن ليس على جوهر المقترحات التي ستقدم لمجلس الامن الدولي أو الخطط التعبوية(*).

122. كتب الدكتور ناجي صبري وزير الخارجية العراقي، إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة يوم 16 أيلول/سبتمبر ليبلغه أنه عقب سلسلة من المحادثات بين العراق والأمم المتحدة في نيويورك وفيينا بين آذار/مارس وتموز/يوليو 2002، والجولة الأخيرة في نيويورك في 14 و15 أيلول/سبتمبر، فإن العراق قد قرر «السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق دون شروط»[39].

123. أعربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فوراً عن شكوكهما، واتفقتا على أن أحكام القرار 1284 (1999) لم تعد كافية لضمان نزع سلاح العراق، وهناك حاجة إلى نظام معزز للتفتيش.

124. كان من الضروري إصدار قرار جديد لإبقاء الضغط على العراق ولتحديد نظام تفتيش أكثر إقحاماً يتيح للمفتشين دخولاً غير مشروط وغير محدد إلى كل المنشآت العراقية.

125. كان الهدف المعلن للمملكة المتحدة بشأن القرار 1441 هو منح صدّام حسين «فرصة واحدة أخيرة للامتثال» بالتزاماته بنزع السلاح. وكانت المملكة المتحدة أولاً قد صاغت الهدف على وفق شرطين:

- قرار يعطي العراق إنذاراً نهائياً بعودة مفتشي الأسلحة ونزع السلاح وفقاً لالتزاماته؛
- التهديد باللجوء إلى استخدام القوة لضمان نزع السلاح إذا فشل العراق[40].

126. أعلم المدعي العام اللورد غولدسميث السيد بلير في 22 تشرين الأول/أكتوبر أنه على الرغم من أنه لن يكون قادراً على إعطاء رأي نهائي حتى يتم اعتماد القرار [أي قرار مجلس الأمن]، فإن مشروع القرار في 19 تشرين الأول/أكتوبر لن يأذن بمفرده بعمل عسكري[41].

(*) وهذه هي الترجمة العربية الصحيحة لكلمة (tactic) (المترجم).

(39) مجلس الأمن الدولي، 16 أيلول/سبتمبر 2002، «رسالة مؤرخة في 16 أيلول/سبتمبر من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة»، مرفقة بـ «رسالة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن الدولي» (S/2002/1034) .

(40) مذكرة من سترو إلى رئيس الوزراء، 14 أيلول/سبتمبر 2002: «Iraq: Pursuing the UN Route,» <https://bit.ly/2JfmZ6y>.

(41) مذكرة من آدامز إلى المدعي العام، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2002:22 «Iraq: Meeting with the Prime Minister, October attaching Briefing, «Lines to Take»,» <https://bit.ly/2O3BkUj>.

127. قرر السيد بلير في 31 تشرين الأول/أكتوبر أن يعرض على الولايات المتحدة قوات كبيرة لعمليات برية لأغراض التخطيط[42].

128. أبدت فرنسا وروسيا خلال المفاوضات معارضتهما الواضحة لاستخدام القوة، من دون أدلة دامغة على مزيد من الخرق المادي وبدون قرار آخر في مجلس الأمن.

129. نجحت المملكة المتحدة في تغيير بعض جوانب موقف الولايات المتحدة خلال المفاوضات، ولا سيَّما ضمان أن قرار مجلس الأمن يستند إلى نزع سلاح العراق وليس المسائل الأوسع نطاقاً المقترحة أصلاً من جانب الولايات المتحدة.

130. كان القرار 1441 حلاً وسطاً يحتوي على «إصلاحات» في الصياغة وذلك لتأمين إجماع في مجلس الأمن على الرغم من المواقف المختلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا (التي وصفها السير جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بأنه «لا يمكن التوفيق بينها»). وقد خلق هذا غموضاً متعمَّداً في عدد من القضايا الرئيسة بما فيها:

- ما مستوى عدم الامتثال للقرار 1441 الذي سيمثّل خرقاً مادياً؟
- من سيقرر هذا الخرق؟
- هل يكون هناك قرار ثان يجيز صراحة استخدام القوة؟

131. كانت هناك اختلافات كبيرة بين مواقف أعضاء مجلس الأمن حول ظروف وتوقيت اللجوء إلى العمل العسكري كما أوضحت تفسيرات التصويت. وبرزت خلافات أيضاً حول ما إذا كان للدول الأعضاء الحق في إبلاغ مجلس الأمن بعدم امتثال العراق.

132. تصور السيد بلير والسيد سترو وغيرهما من كبار البريطانيين المشاركين في التفاوض على القرار 1441 أنه في حالة حدوث خرق مادي لالتزامات العراق فإنه من المرجح أن يُجدول قرار ثان في مجلس الأمن لتحديد الخرق يجيز استخدام القوة.

133. أعلن العراق في 13 تشرين الثاني/نوفمبر أنه سوف يلتزم بالقرار 1441 [43].

134. كرر العراق موقفه من أنه لم ينتج ولم تكن في حوزته أسلحة للدمار الشامل منذ أن غادر

---

(42) رسالة من (وشبرغ إلى واتكينز، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002): «Iraq: Military Options,» <https://bit.ly/2q6z1q6>.

(43) مجلس الأمن الدولي، 13 تشرين الثاني 2002، «رسالة مؤرخة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة» (S/2002/1242).

المفتشون في كانون الأول/ديسمبر 1998. وتحدى صراحة بيان المملكة المتحدة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر من أن العراق «قد قرر الإبقاء على حيازة» أسلحته للدمار الشامل.

آفاق العمل العسكري

135. خلصت الولايات المتحدة بعد تقديم العراق إعلانه إلى الأمم المتحدة يوم 7 كانون الأول/ديسمبر عن برامجه الكيمياوية والبيولوجية والنووية والصاروخية الفضائية (البالستية)، وقبل أن يكون المفتشون قد بدأوا مهمتهم بصورة صحيحة، إلى أن صدّام حسين لم يكن ينوي اغتنام هذه الفرصة الأخيرة التي قدمها القرار 1441 ليمتثل لالتزاماته.

136. أشير على السيد بلير في 11 كانون الأول/ديسمبر بأن الإدارة الأميركية قد نفد صبرها، وأنها كانت تفكر في عمل عسكري في وقت مبكر من منتصف شباط/فبراير 2003[44].

137. أبلغ السيد بلير الرئيس بوش في 16 كانون الأول/ديسمبر أن الإعلان العراقي كان «مضللاً بوضوح»[45]، وأنه كان «متفائلاً بحذر» من أن المفتشين سوف يجدون دليلاً.

138. قال السيد سترو في بيان صدر يوم 18 كانون الأول/ديسمبر إن صدّام حسين قد قرر مواصلة التظاهر بأن العراق ليس لديه أي برنامج لأسلحة الدمار الشامل، وأنه إذا أصر على الاستمرار «في هذا التضليل الواضح» فسيصبح جلياً أنه «رفض طريق السلام»[46].

139. ذكر التقويم الأولي للجنة الاستخبارات المشتركة أنه لم تكن في الإعلان العراقي في 18 كانون الأول/ديسمبر «أي محاولة جدية» للرد على أي من الأسئلة المعلقة التي شددت عليها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش) أو لدحض أي من النقاط التي وردت في إضبارة المملكة المتحدة حول برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي[47].

140. ذكر أن الرئيس بوش قد قال في اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي في 18 كانون الأول/ديسمبر 2002 نوقش فيه رد الولايات المتحدة على إعلان العراق، إن الغاية من إعلان 7 كانون الأول/ديسمبر كانت لاختبار ما إذا كان صدّام حسين سيقبل «الفرصة الأخيرة»

---

(44) مذكرة من مانّينغ إلى رئيس الوزراء، 11 كانون الأول/ديسمبر 2002، «العراق»، <https://bit.ly/2D3M97Y>.

(45) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 16 كانون الأول/ديسمبر 2002.

(46) سجل المحفوظات الوطني، 18 كانون الأول/ديسمبر 2002، بيان وزير الخارجية حول الإعلان العراقي.

(47) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة، 18 كانون الأول/ديسمبر 2002، «تقويم أولي لإعلان العراق حول أسلحة الدمار الشامل»، <https://bit.ly/2yBuHDI> .

للسلام التي قدمها مجلس الأمن[48]. وكان قد لخص المناقشة بالقول: «لقد حصلنا على ما نريد الآن لنُريَ أمريكا أن صدام لن ينزع سلاحه بنفسه».

141. ذكر السيد كولن باول، وزير الخارجية الأمريكية، في 19 كانون الأول/ديسمبر أن العراق كان «في طريقه إلى فقدان الفرصة الأخيرة له»، وأن هناك «حداً عملياً» للزمن الذي يمكن إعطاؤه للمفتشين لاستكمال عملهم[49].

142. أبلغ السيد سترو وزير الخارجية باول في 30 كانون الأول/ديسمبر أنه على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تضعا بوضوح «الخطة ب» بتأجيل العمل العسكري على أساس أن عمليات التفتيش إضافة إلى التهديد باستخدام القوة نجحت في احتواء صدام[50].

143. كان السيد سترو حتى أوائل 2003 ما زال يعتقد أن الحل السلمي أكثر احتمالاً من العمل العسكري، إذ نصح السيد بلير يوم 3 كانون الثاني/يناير أنه خلص إلى أنه في غياب محتمل لـ«الدليل الدامغ» فإن هناك حاجة للنظر في «الخطة ب»[51]، وأنه يجب على المملكة المتحدة التشديد على الولايات المتحدة بأن السياسة المفضلة كانت نزع السلاح سلمياً.

144. كانت للسيد بلير رؤية مختلفة. فقد كان بحلول عودته إلى مكتبه في 4 كانون الثاني/يناير 2003 قد خلص إلى أن «الاحتمال الوارد هو الحرب» وأنه إذا لم يمكن تجنب النزاع فإن الشيء الصحيح الواجب عمله هو دعم الولايات المتحدة بالكامل[52]. وكان تركيزه ينصب على الحاجة إلى إقامة الدليل على وجود خرق من قبل العراق لإقناع الرأي العام بالحاجة إلى عمل عسكري ولوضع اللمسات النهائية على الخطة السَّوقية مع الرئيس بوش في نهاية كانون الثاني/يناير.

145. نشر السيد سترو أهداف المملكة المتحدة في بيان وزاري مكتوب في 7 كانون الثاني/يناير[53]. وكان «الهدف الرئيس» هو: «... تخليص العراق من أسلحة الدمار الشامل

---

(48) Douglas J. Feith, *War and Decision*: *Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism* (London: HarperCollins, 2008).

(49) بيان صحافي من وزارة الخارجية الأمريكية، مؤتمر صحافي لوزير الخارجية كولن ل. باول، واشنطن، 19 كانون الأول/ديسمبر 2002.

(50) رسالة من سترو إلى مانّينغ 30 كانون الأول/ديسمبر 2002، «Iraq: Conversation with Colin Powell, 30 December».

(51) رسالة من إلى رئيس الوزراء 3 كانون الثاني/يناير 2003، «العراق – الخطة ب»، <https://bit.ly/2PQWOFO>.

(52) مذكرة بلير [إلى مسؤولي رقم 10]، 4 كانون الثاني/يناير 2003، [مقتطف «العراق»]، <https://bit.ly/2JdHCzT>.

(53) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 7 كانون الثاني/يناير 2003، العمود 4-6WS.

والبرامج المرتبطة بها ووسائل إيصالها، بما في ذلك الصواريخ الفضائية المحظورة... على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة. وهذا من شأنه الحد من قدرة العراق على تهديد جيرانه والمنطقة ومنعه من استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وتتطلب قرارات مجلس الأمن الدولي العراق نبذ الإرهاب وإعادة الكويتيين الأسرى والممتلكات التي أخذت من الكويت».

146. أعطى اللورد غولدسميث السيد بلير مسودة مشورته في 14 كانون الثاني/يناير بأن القرار 1441 لن يجيز بحد ذاته استخدام القوة العسكرية[54].

147. وافق السيد بلير يوم 17 كانون الثاني/يناير على نشر فرقة عسكرية من المملكة المتحدة مع ثلاثة ألوية قتالية لعمليات محتملة في جنوب العراق[55].

148. لم يجر كبار الوزراء نقاشاً جماعياً للقرار.

149. برز اختلاف واضح في كانون الثاني/يناير 2003 بين مواقف حكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة حول الجدول الزمني للعمل العسكري، وأصبحت المملكة المتحدة تشعر بقلق متزايد من أن نفاد صبر الولايات المتحدة من عملية التفتيش من شأنه أن يؤدي إلى قرار باتخاذ عمل عسكري من جانب واحد في غياب الدعم لمثل هذا العمل في مجلس الأمن.

150. أشير على السيد بلير في 23 كانون الثاني/يناير بأن الجيش الأمريكي سيكون جاهزاً للعمل في منتصف شباط/ فبراير[56].

151. كتب السيد بلير في مذكرة إلى الرئيس بوش في 24 كانون الثاني/يناير أن الحجج للمضي قدماً في قرار ثان من مجلس الأمن، «أو على الأقل بيان واضح» من الدكتور بليكس يسمح للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتعلل بأن فشل الحصول على قرار ثان هو بحد ذاته خرق لروح القرار 1441، ما زالت برأيه كاسحة، وأنه يجب إعطاء المفتشين حتى نهاية شهر آذار/مارس أو بداية شهر نيسان/أبريل للقيام بمهامهم[57].

---

(54) مذكرة [مسودة] [من غولدسميث إلى رئيس الوزراء]، 14 كانون الثاني/يناير 2003، «العراق: تفسير القرار 1441»، <https://bit.ly/2EKIrlj>.

(55) رسالة من مانّينغ إلى وتكنز، 17كانون الثاني/يناير 2003: «Iraq: UK Land Contribution,» <https://bit.ly/2OJI4vI>.

(56) رسالة من (PS/C) إلى مانينغ، 23 كانون الثاني/يناير 2003 [غير معنون].

(57) رسالة من مانّينغ مانينغ إلى رايس، 24 كانون الثاني/يناير 2003، [غير معنونة]، برفقة المذكرة [بلير إلى بوش] [غير مؤرخة]، «مذكرة».

152. اقترح السيد بلير أنه في حالة عدم وجود «دليل دامغ» فإن الدكتور بليكس سيكون قادراً على تشديد استنتاجاته على أساس وجود نمط من عدم التعاون من العراق وأن ذلك من شأنه أن يكون كافياً للحصول على دعم للعمل العسكري في مجلس الأمن.

153. ينبغي أن تسعى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إقناع الآخرين، بما في ذلك الدكتور بليكس، بأن هذه هي «الرؤية الحقيقية» للقرار 1441.

154. استخدم السيد بلير البرنامج التلفازي (إفطار مع فروست) في 26 كانون الثاني/يناير لعرض الموقف القائل بأن عمليات التفتيش يجب أن تعطى وقتاً كافياً لتحديد ما إذا كان صدّام حسين يتعاون بشكل كامل أم لا[58]. فإن لم يكن فإن هذا سيكون سبباً كافياً للقيام بعمل عسكري، ولم يكن مطلوباً العثور على أسلحة الدمار الشامل.

155. ناقش عدد من الوزراء في اجتماع لهم نهج السيد بلير المقترح للقائه مع الرئيس بوش قبل اجتماع مجلس الوزراء في 30 كانون الثاني/يناير ثم نوقش بصورة عامة في مجلس الوزراء نفسه.

156. اقترح السيد بلير في مذكرة أعدّت قبل اجتماعه مع الرئيس بوش في 31 كانون الثاني/يناير السعي للحصول على قرار للأمم المتحدة يوم 5 آذار/مارس تليها محاولة «لحشد الرأي العام العربي في محاولة لإجبار صدام على التنحي» قبل القيام بعمل عسكري في 15 آذار/مارس [59].

157. كان واضحاً عندما التقى السيد بلير الرئيس بوش في 31 كانون الثاني/يناير أن نافذة الفرص قبل أن تبدأ الولايات المتحدة العمل العسكري ستكون صغيرة جداً، وأن الحملة العسكرية يمكن ان تبدأ «بحدود 10 آذار/مارس»[60].

158. وافق الرئيس بوش على السعي من أجل استصدار قرار ثان لمساعدة السيد بلير، ولكن كانت هناك تحفظات كبيرة داخل الإدارة الأمريكية حول الحكمة في اتباع هذا النهج.

159. أكد السيد بلير أنه «يساند الرئيس بقوة وعلى استعداد للقيام بكل ما يتطلب لنزع أسلحة صدّام حسين».

160. أبلغ السيد بلير مجلس النواب في 3 شباط/فبراير 2003 في تقرير عن زيارته إلى واشنطن

---

(58) «Breakfast with Frost,» BBC News, 26 January 2003.

(59) مذكرة [بلير إلى بوش]، [غير مؤرخة]، «العد التنازلي».

(60) رسالة من مانّينغ إلى ماكدونالد في 31 كانون الثاني/يناير 2003: «Iraq: Prime Minister's Conversation with President Bush on 31 January».

أن صدّام حسين لم يكن يتعاون على النحو المطلوب في القرار 1441 وأنه إذا استمر الحال فإنه يجب تبني قرار ثان لتأكيد هذا الخرق المادي[61].

161. استمر السيد بلير في تحديد ضرورة اتخاذ إجراء ضد العراق في سياق الحاجة إلى أن ينظر إلى ذلك على أنه فرض إرادة الأمم المتحدة وردع التهديدات المستقبلية.

اتساع الهوة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي

162. في تقريرهما إلى مجلس الأمن في 14 شباط/فبراير:

- ذكر الدكتور بليكس أن اللجنة لم تعثر على أي من أسلحة الدمار الشامل وأن المواد التي لم يتم تفسيرها ربما لا وجود لها، لكنه كان على العراق تقديم الأدلة للإجابة عن الأسئلة، وليس الاستخفاف بها.
- ذكر الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة لم تجد أي دليل على استمرار أنشطة نووية محظورة أو أنشطة ذات صلة نووية في العراق على الرغم من أن عدداً من القضايا ما زالت قيد البحث[62].

163. أعرب أعضاء مجلس الأمن في النقاشات اللاحقة عن وجهات نظر متباينة أكثر فأكثر.

164. خلص السيد كوفي عنان إلى أن هناك اختلافات حقيقية في مجلس الأمن حول الخطط والتوقيت. ولم يكن عدم تعاون العراق كافياً ليجعل الأعضاء متفقين على أن الحرب كانت مسوَّغة، وأنهم سوف يتحركون للقيام بعمل إذا توصلوا إلى قرار بأن عمليات التفتيش كانت عديمة الجدوى[63].

165. أرسل السيد بلير إلى الرئيس بوش في 19 شباط/فبراير مذكرة من ست صفحات، اقترح فيها التركيز على غياب التعاون الكامل واستصدار قرار «بسيط» يشير إلى أن العراق لم يستغل الفرصة الأخيرة، مع بيان إضافي يحدد اختبارات صعبة للتعاون، ثم تصويت يوم 14 آذار/مارس لتقديم موعد نهائي للعمل[64].

166. اتفق الرئيس بوش والسيد بلير على تقديم مشروع قرار في الأمم المتحدة في الأسبوع التالي ولكن شروطه كانت عرضة لمزيد من المناقشات[65].

---

(61) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 3 شباط/فبراير 2003، العمود 21-38.

(62) مجلس الأمن الدولي، «الاجتماع المرقم 4707 يوم الجمعة 14 شباط/فبراير 2003» (S/PV.4707).

(63) برقية من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 15 شباط/فبراير 2003: «Foreign Secretary’s Meeting with the UN SecretaryGeneral: 14 February».

(64) رسالة من مانّينغ إلى رايس، 19 شباط/فبراير 2003، «العراق» برفقة المذكرة [بلير إلى بوش] [غير مؤرخة]، «مذكرة».

(65) رسالة من ريكروفت (إلى ماكدونالد، 19 شباط/فبراير 2003)، «العراق ومبادرة السلام للشرق الأوسط: محادثة رئيس الوزراء الهاتفية مع بوش، 19 شباط/فبراير».

167. أبلغ السيد بلير الدكتور بليكس في 20 شباط/فبراير أنه يريد أن يقدم للولايات المتحدة خطة بديلة تتضمن مهلة واختبارات للالتزام[66]. ولم يكن يعتقد أن صدّام حسين سيتعاون لكنه كان يحاول أن يحصل للدكتور بليكس على أكبر وقت ممكن. وكان يمكن للعراق أن يعطي إشارة على تغيير في موقفه في إعلان كانون الأول/ديسمبر. وقال إن الأميركيين لم يكونوا يعتقدون أن صدام كان على وشك التعاون: «ولم يفعل. ولكننا أردنا الحفاظ على وحدة المجتمع الدولي».

168. ذكر الدكتور بليكس أن التعاون الكامل كان مفهوماً ضبابياً، وأن الموعد النهائي في 15 نيسان/أبريل مبكر جداً. وعلق الدكتور بليكس بأنه «ربما لم تكن هناك أسلحة دمار شامل كثيرة في العراق أساساً». ورد بلير أنه «حتى الاستخبارات الألمانية والفرنسية كانت على يقين من أن هناك أسلحة دمار شامل في العراق». وقال الدكتور بليكس يبدو أنهم «غير متأكدين» من «مرافق إنتاج الأسلحة البيولوجية المتنقلة»: «وسيكون من المفارقة وغير المنطقي أن يغزو ربع مليون رجل العراق ليجدوا القليل جداً».

169. رد السيد بلير أن «معلوماتنا الاستخبارية كانت واضحة من أن صدام أعاد بناء برنامجه لأسلحة الدمار الشامل».

170. قدمت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا يوم 24 شباط/فبراير مشروع قرار ينص على أن العراق قد فشل في استغلال الفرصة الأخيرة التي يقدمها القرار 1441 وأن مجلس الأمن قد قرر أن يبقي المسألة قيد نظره[67]. وفشل مشروع القرار في جذب الدعم.

171. ردت فرنسا وألمانيا وروسيا بطرح مذكرة، بناء على إعلانهم الثلاثي في 10 شباط، تقول إن «نزع السلاح الكامل والفعال» بقي «الهدف الأساس للمجتمع الدولي»[68] وإن هذا «يجب أن يتحقق سلمياً من خلال نظام التفتيش»، وإن «الشروط لاستخدام القوة لم تتحقق» وأن على مجلس الأمن « تكثيف جهوده لإعطاء فرصة حقيقية للتسوية السلمية للأزمة».

172. وقال بلير في مجلس العموم في 25 شباط/فبراير إن المعلومات الاستخبارية كانت «واضحة» بأن صدّام حسين استمر في «الاعتقاد بأن برنامجه لأسلحة الدمار الشامل أمر

(66) رسالة من كانّون إلى أوين، 20 شباط/فبراير 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع بليكس».

(67) البرقية 302 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 25 شباط/فبراير 2003.: «Iraq: Tabling of US/UK/SpanishDraft Resolution: Draft Resolution,» <https://bit.ly/2z4rA6I>.

(68) مجلس الأمن الدولي، 24 شباط/فبراير 2003، رسالة مؤرخة في 24 شباط/فبراير 2003 من الممثلين الدائمين لفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي إلى الأمم المتحدة معنونة إلى رئيس مجلس الأمن» (S/2003/214).

ضروري للقمع الداخلي والعدوان الخارجي»[69]. وكان أيضاً «ضرورياً لقوته الإقليمية». وكان صدّام حسين «قبل عودة المفتشين منهمكاً في ممارسة منهجية لإخفاء تلك الأسلحة». وكان المفتشون قد ذكروا في تقاريرهم بعض التعاون في العملية لكنهم نفوا حصول «تقدم جوهري».

173. طلب من مجلس العموم يوم 26 شباط/فبراير إعادة تأكيد تأييده للقرار 1441 ودعمه لجهود الحكومة المستمرة لنزع سلاح العراق، ودعوة العراق للاعتراف بأن هذه كانت فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته[70].

174. حصل اقتراح الحكومة على تأييد 434 صوتاً مقابل 124، وصوت 199 نائباً لتعديل يدعو مجلس العموم إلى «إيجاد السبب الذي لم يتم إثباته بعد لعمل عسكري ضد العراق»[71].

175. أعلن الرئيس بوش في خطاب ألقاه يوم 26 شباط/فبراير أن سلامة الشعب الأمريكي تتوقف على إنهاء التهديد المباشر والمتزايد من العراق[72].

176. حدد الرئيس بوش أيضاً آماله لمستقبل العراق.

177. ذكر تقرير السير جيريمي غرينستوك حول المناقشات في نيويورك يوم 26 شباط/فبراير أن هناك «نفوراً عاماً من الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة وحذر من ماهية دوافعنا الأساسية وراء القرار»[73]. وخلص السير جيريمي إلى أن الولايات المتحدة تركز على الحفاظ على حيز المناورة المتاح لها بينما كان هو «يركز على محاولة كسب الأصوات». وكان هذا «الحيز الوسط» هو المهم. وكانت المكسيك وتشيلي «المشككين المحوريين».

178. أبلغ اللورد غولدسميث المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء في 27 شباط/فبراير أن المسار القانوني الأكثر أماناً لعمل عسكري مستقبلي هو في تأمين قرار جديد من مجلس الأمن[74]، لكنه كان مع ذلك قد توصل إلى استنتاج مفاده أنه يمكن التعلل بوجود «قضية معقولة» بأن القرار 1441 قادر على إحياء التخويل باستخدام القوة الموجود في القرار 678 (1990) دون

---

(69) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 25 شباط/فبراير 2003، العمود 123-126.

(70) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 26 شباط/فبراير 2003، العمود 265.

(71) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 26 شباط/فبراير 2003، العمود 367-371.

(72) البيت الأبيض، 26 شباط/فبراير 2003، الرئيس يناقش مستقبل العراق.

(73) البرقية 314 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 27 شباط/فبراير2003، «العراق: 26 شباط/فبراير»،

(74) مذكرة (Brummell) 27 شباط/فبراير2003، «العراق. لقاء المدعي العام في رقم 10 داوننغ ستريت في 27 شباط/فبراير 2003،» <https://bit.ly/2JgjgWk>.

الحاجة إلى قرار آخر، إذا كانت هناك أسباب حقيقية مقنعة للاستنتاج بأن العراق قد فشل في استغلال الفرصة الاخيرة التي قدمها القرار 1441.

179. أشار اللورد غولدسميث إلى أنه لتجنب تقويض قضية الاعتماد على القرار 1441، سيكون من المهم تجنب إعطاء أي انطباع بأن المملكة المتحدة تعتقد بضرورة استصدار قرار ثان من الناحية القانونية.

180. أظهرت المشاورات غير الرسمية في مجلس الأمن في 27 شباط/فبراير وجود تأييد قليل لمشروع القرار الذي عرضته المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا(75).

181. توصلت قمة الجامعة العربية يوم 1 آذار/مارس إلى أن الأزمة في العراق يجب أن تحل بالوسائل السلمية وفي إطار الشرعية الدولية(76).

182. خلص السير ديفيد مانينغ بعد زيارته إلى المكسيك إلى أن الدعم المكسيكي لقرار ثان «لم يكن مستحيلاً لكنه لن يكون سهلاً وقد يتطلب من شبه المؤكد بعض الحراك»(77).

183. كرّر الرئيس ريكاردو لاغوس خلال زيارة السير ديفيد لتشيلي مخاوفه، بما في ذلك صعوبة تأمين الأصوات التسعة أو كسب المعركة التقديمية دون مزيد من التوضيح حول عدم امتثال العراق. واقترح أيضاً تحديد معايير إرشادية(78).

184. كتب السيد بلير في مذكراته أنه «بالرغم من خير جهوده» فإن الانقسامات في مجلس الأمن خلال شباط/فبراير قد ازدادت ولم تقلّ، وأن «حركة الاختلاف» كانت تنتج تحالفات جديدة(79). وكانت فرنسا وألمانيا وروسيا تتحرك لخلق قطب بديل من السلطة والنفوذ.

185. اعتقد السيد بلير أن هذا كان «ضاراً للغاية» ولكنه «حتمي»: «لقد أدركوا أهمية الأمر مثلما أدركت أنا، ولم يكونوا مستعدين لمسايرة الولايات المتحدة، كما رأوا».

186. وخلص السيد بلير إلى أنه لأسباب أخلاقية وسوقية يجب أن تكون المملكة المتحدة مع

---

(75) البرقية 318 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 28 شباط/فبراير 2003، «العراق: المشاورات والصواريخ في 27 شباط/فبراير»، <https://bit.ly/2OJHRIW>.

(76) البرقية 68 من القاهرة إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 2 آذار/مارس 2003، «قمة الجامعة العربية. البيان الختامي».

(77) البرقية 1 من المكسيك إلى مكتب رئاسة الوزراء، 1 آذار/مارس 2003، «العراق: المكسيك»، <https://bit.ly/2O1jrpe>.

(78) البرقية 34 من سانتياغو إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 2 آذار/مارس 2003، «تشيلي/العراق: زيارة مانّينغ وسكارليت.

(79) Blair, *A Journey: My Political Life.*

الولايات المتحدة وأنه: «علينا أن نبذل جهدنا في محاولة أخيرة للتوصل إلى حل سلمي. فعلينا **أولاً** جعل إزاحة صدام قضية أخلاقية... و**ثانياً**، أن نحاول مرة أخرى إعادة توحيد المجتمع الدولي وراء قاعدة واضحة للعمل في حالة حدوث خرق مستمر».

187. اقترح السيد بلير يوم 3 آذار/مارس نهجاً يركز على تحديد موعد نهائي في 17 آذار/مارس للعراق للكشف عن الأدلة المتعلقة بتدمير المواد المحظورة والسماح بالمقابلات، وعلى عفو إذا غادر صدّام حسين العراق بحلول 21 آذار/مارس[80].

188. أبلغ السيد سترو وزير الخارجية الأمريكي باول أن مستوى الدعم في المملكة المتحدة للقيام بعمل عسكري دون قرار ثان كان «منخفضاً جداً» بصورة واضحة. وفي هذا الظرف، وحتى لو صوتت الأغلبية في مجلس الأمن لصالح القرار مع استخدام فرنسا لوحدها حق النقض، فإنه كان «متشائماً على نحو متزايد» بشأن الدعم داخل حزب العمال للعمل العسكري[81]. كان النقاش في المملكة المتحدة: «تحدده أكثر فأكثر نبرة النقاش في واشنطن، وبخاصة التصريحات التي أدلى بها الرئيس وآخرون إلى اليمين منه، والتي أشارت إلى أن الولايات المتحدة سوف تذهب إلى الحرب أياً كان وأنها لن تعير اهتماماً لقرار ثان بأي صورة من الصور».

189. أبلغ السيد سترو وزير الخارجية باول بعد محادثة مع السيد بلير أن بلير:«... يخشى بعد أن تحول الرأي العام الدولي (والبريطاني) خلال الأشهر، أن الوضع شهد تراجعاً خطيراً في الأيام الأخيرة، ونحن لسنا في الوضع المناسب. وكان رئيس الوزراء ينظر في عدد من الأفكار يحتمل كثيراً أن يعرضها على الرئيس»[82].

190. كتب السيد سترو أن وزير الخارجية باول قد أشار إلى أنه إذا أراد السيد بلير تقديم مقترحات، فإن عليه أن يفعل ذلك بسرعة، فلم تكن الولايات المتحدة متحمسة لإدراج بند الحصانة لصدّام حسين في القرار.

191. ذكر السيد سترو في تقريره أن وزير الخارجية باول أبلغ الرئيس بوش أنه استنتج أن قراراً منقوضاً في مجلس الأمن لم يعد ممكناً للمملكة المتحدة. وقال السيد سترو إنه بدون القرار الثاني فإن العمل العسكري سيكون «بعيد المنال».

192. قال السيد سترو أمام لجنة الشؤون الخارجية يوم 4 آذار/مارس إنه «أمر واقع» أن العراق كان

(80) مذكرة (بخط اليد) [بلير]، 3 آذار/مارس 2003، [غير معنونة]، <https://bit.ly/2PUiReL>.

(81) تقرير من سترو إلى رئيس الوزراء، 3 آذار/مارس 2003، «العراق: القرار الثاني».

(82) رسالة من سترو إلى مانّينغ ، 4 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة مع كولن باول، 3 آذار/مارس».

في حالة خرق مادي «منذ بضعة أسابيع» وإن القرار 1441 يعطي السلطة القانونية الكافية لتبرير العمل العسكري ضد العراق إذا كان «في خرق مادي آخر»[83].

193. ذكر السيد سترو أيضاً أن غالبية أعضاء مجلس الأمن كانوا معارضين لاقتراح أن ينص القرار 1441 صراحة على أن العمل العسكري لا يمكن القيام به إلا إذا كان هناك قرار ثان.

194. أبلغ السيد بلير مساء يوم 4 آذار/مارس أن المخططين العسكريين الأمريكيين كانوا يرون في يوم 12 آذار/مارس موعداً لبداية ممكنة للحملة العسكرية؛ وأن السيد جيف هون، وزير الدفاع، كان يشعر بالقلق إزاء الانقطاع الظاهر في النشاط في الأمم المتحدة[84].

195. نصحت البارونة آموس، وزير الدولة في وزارة التنمية الدولية يوم 4 آذار/مارس أن أنغولا والكاميرون وغينيا لم يكونوا مستعدين بعد للالتزام «بالتصويت بنعم» وشددوا على ضرورة وحدة الخمسة الكبار[85].

196. نصح السير كريستوفر هوم، السفير البريطاني لدى الصين، في 4 آذار/مارس بأنه إذا طُرح مشروع القرار للتصويت في ذلك اليوم، فإن الصين سوف تمتنع عن التصويت[86].

197. نصح السير جون هولمز، السفير البريطاني في فرنسا، يوم 4 آذار/مارس بأن الهدف الرئيس لفرنسا هو «تجنب وضعها في موقف محرج» من خلال التأثير في المترددين، ومنع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من حشد الأصوات التسعة، والبقاء إلى جانب الروس والصينيين، وأنه «لا شيء يمكن أن نفعله الآن لثنيهم عن هذا الطريق»[87]. ونصح السير جون أيضاً أن «ينبغي ألا يؤخذ أي شيء يقوله الفرنسيون في هذه المرحلة، وحتى سراً، على علاّته».

198. أبلغ السيد إيغور إيفانوف، وزير الخارجية الروسي، السيد سترو يوم 4 آذار/مارس أن روسيا فشلت في محاولة لإقناع صدّام حسين بالمغادرة وأنها ستستخدم حق النقض ضد القرار المبني على المسودة التي وزعت يوم 24 شباط/فبراير [88]

(83) محضر، لجنة الشؤون الخارجية (مجلس العموم)، 4 آذار/مارس 2003، [جلسة الأدلة]، Qs 151 and 154.

(84) رسالة من واتكينز إلى ماتّينغ، 4 آذار/مارس 2003: «Iraq: Timing of Military Action».

(85) محضر من آموس إلى وزير الخارجية، 4 آذار/مارس 2003، [غير معنون].

(86) البرقية 90 من بكين إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 4 آذار/مارس 2003: «Iraq: Lobbying the Chinese».

(87) البرقية 110 من باريس إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 4 آذار/مارس 2003، «العراق: تجنب النقض الفرنسي»، <https://bit.ly/2D5nsbf>.

(88) البرقية 37 من وزارة الخارجية والكومنولث في لندن إلى موسكو، 3 [كذا] آذار/مارس 2003، «العراق: لقاء وزير الخارجية مع وزير الخارجية الروسي، 4 آذار/مارس».

199. صرحت فرنسا وألمانيا وروسيا يوم 5 آذار/مارس بأنها لن تسمح بتمرير القرار الذي يسمح باستخدام القوة[89]، وأن روسيا وفرنسا «كعضوين دائمين في مجلس الأمن، ستتحملان كل مسؤولياتهما تجاه هذه القضية».

200. ذكرت السفارة البريطانية في واشنطن ليلة 5 - 6 آذار/مارس أن «الولايات المتحدة تسير الآن بقوة على الطريق للعمل العسكري، إلا إذا حدث تغير مفاجئ في موقف صدام، وأنها سوف تتعامل بحزم مع أي جهود في الأمم المتحدة لإبطاء الجدول الزمني[90].

201. وذكرت السفارة أن الحدث الوحيد الذي قد يؤثر أكثر فأكثر في الجدول الزمني للولايات المتحدة قد يكون المشاكل في المملكة المتحدة، والتي وصفت بأنها «ضخمة - مثل محاولة لعب كرة القدم دون ظهير». وكانت الولايات المتحدة «لذلك تبذل كل جهدها في الأمم المتحدة»، فقد فهمت الولايات المتحدة تماماً أهمية القرار الثاني للمملكة المتحدة.

202. أشار السير جيريمي غرينستوك إلى أن الولايات المتحدة لا تؤيد وضع معايير إرشادية، لأن ذلك يهدد بتأخير الجدول الزمني العسكري[91].

203. أبلغ السيد بلير مجلس الوزراء بتاريخ 6 آذار/مارس أن الحجة تتلخص في مسألة ما إذا كان صدّام حسين سيتعاون طوعاً في أي وقت مع الأمم المتحدة لنزع سلاح العراق[92].

204. خلص السيد بلير إلى أن مجلس الأمن هو من يقرر ما إذا كان العراق يتعاون بوجه كامل.

205. صرح السيد بلير في المناقشات التي أجراها مع الرئيس لاغوس يوم 6 آذار/مارس أن الولايات المتحدة ستمضي قُدماً دون الأمم المتحدة إذا طلب منها تأجيل العمل العسكري حتى نيسان/أبريل أو أيار/مايو[93].

206. ذكر الدكتور بليكس في تقريره إلى مجلس الأمن في 7 آذار/مارس أنه كان هناك تسارع في المبادرات من العراق منذ نهاية شهر كانون الثاني/يناير، لكنها لا تعدُّ تعاوناً فورياً[94]، كما أنها لم تغطِّ بالضرورة جميع المجالات ذات الصلة، لكنها مع ذلك موضع ترحيب. وتقوم

---

(89) «UN War Doubters Unite against Resolution,» *The Guardian,* 6/3/2003, Full text of Joint declaration.

(90) البرقية 294 من واشنطن إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 6 آذار/مارس 2003، «العراق شخصي: المرحلة النهائية للأمم المتحدة»، <https://bit.ly/2OOyyaS>.

(91) البرقية 353 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 6 آذار/مارس 2003، «العراق: 5 آذار/مارس،» <https://bit.ly/2OacNgA>.

(92) استنتاجات مجلس الوزراء، 6 آذار/مارس 2003.

(93) رسالة من كانون إلى أوين، 6 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع رئيس تشيلي، 6 آذار/مارس».

(94) مجلس الأمن الدولي، «الجلسة الرقم 4714 في 7 آذار/مارس 2003» (S/PV.4714) .

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش حالياً بوضع برنامج عمل لمهام نزع السلاح الرئيسة، والتي ستكون جاهزة في وقت لاحق من ذلك الشهر، للموافقة عليها من قبل مجلس الأمن. وسيستغرق استكمال البرنامج «أشهراً».

207. ذكر الدكتور البرادعي أنه لا توجد مؤشرات على أن العراق قد استأنف أنشطته النووية منذ غادر المفتشون في كانون الأول/ديسمبر عام 1998، وأن الزيادة الأخيرة في مستوى التعاون العراقي سوف تسمح للوكالة بتزويد مجلس الأمن بتقويم لقدرات العراق النووية في المستقبل القريب.

208. كان هناك إجماع في الدعوات للعراق لزيادة تعاونه. ولكن كان هناك انقسام واضح بين الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وبلغاريا التي تحدثت لصالح قرار آخر وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين ومعظم الدول الأعضاء الأخرى التي تحدثت لصالح الاستمرار في متابعة نزع السلاح من خلال تعزيز عمليات التفتيش.

209. وزعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا مشروع قرار منقحاً يقرر أن العراق قد فشل في استغلال الفرصة الأخيرة التي قدمها القرار 1441 (2002) إلا إذا خلص المجلس، في أو قبل 17 آذار/مارس 2003، إلى أن العراق قد أظهر تعاوناً فعالاً كاملاً غير مشروط وفوري وفقاً لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح وتخليه عن حيازة الأسلحة والمواد المحظورة إلى اللجنة والوكالة.

210. أبلغ الرئيس بوتين السيد بلير في 7 آذار/مارس أن روسيا ستعارض العمل العسكري[95].

211. أبلغ السيد سترو السيد عنان أنه لا يمكن أن يسمح للاعتبارات العسكرية بـ «إملاء السياسات»، لكن الحشد العسكري «لا يمكن إبقاؤه إلى الأبد»، وأن: «... كلما نظر في إضبارة العراق [المسألة] كلما ازداد قناعة بالحاجة إلى العمل. فقد جعلت قراءته لوثيقة المجموعات [تقرير عن القضايا العالقة التي تنتجها اللجنة يوم 7 آذار/ مارس] شعر رأسه يقف»[96].

212. حدد السيد سترو رأي المملكة المتحدة حول الموعد النهائي مشيراً إلى أن ذلك كان

---

(95) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد،7 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع الرئيس بوتين، 7 آذار/ مارس».

(96) البرقية 366 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 7 آذار/مارس 2003، «العراق: لقاء وزير الخارجية مع الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك، 6 آذار/مارس،» <https://bit.ly/2OLo0t0>.

«فرصة العراق الأخيرة» لكن الهدف هو نزع السلاح وأن صدام لو نفذ ما هو مطلوب «فإنه يستطيع البقاء». وفي هذه الظروف فإنه قد تكون هناك حاجة إلى «نظام تفتيش دائم ومشدد» ربما «باختيار بعض الأفكار السابقة لمنطقة حظر طيران لكل العراق».

213. أرسل اللورد غولدسميث مشورته الرسمية إلى السيد بلير يوم 7 آذار/مارس[97].

نهاية سلوك طريق الأمم المتحدة

214. أكد السيد بلير خلال حديثه مع الرئيس بوش في الساعة السادسة من مساء يوم 7 آذار/مارس أهمية الحصول على أصوات مؤيدة من تسعة أعضاء [98] في مجلس الأمن للحصول على موافقة مجلسَي العموم واللوردات في المملكة المتحدة على العمل العسكري[99].

215. رأى السيد بلير أنه بينما قد لا يكون الموعد النهائي في 17 آذار/مارس في مشروع القرار كافياً لنزع أسلحة العراق تماماً، لكنه سيكون كافياً للحكم على ما إذا كان صدّام حسين قد غيّر موقفه. فإذا بدأ العراق بالتعاون، فإنه يمكن أن يكون للمفتشين كل الوقت الذي يريدون.

216. قرر السيد بلير يوم 8 آذار/مارس في محاولة أخيرة لتحريك الرأي وتأمين الدعم من تسعة أعضاء في مجلس الأمن، اقتراح تمديد قصير للجدول الزمني إلى ما بعد 17 آذار/مارس وإحياء فكرة إنتاج «بيان إضافي» يحدد سلسلة من الاختبارات التي من شأنها أن توفر الأساس للحكم على نيات صدّام حسين.

217. تمت متابعة هذه المبادرة من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف لحشد التأييد بين لندن وعواصم الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

218. قال السيد بلير للجنة التحقيق: «كان مفيداً وجود فرصة واحدة أخيرة لمعرفة ما إذا كان يمكن جمع الناس معاً مرة أخرى على نفس الهدف... وما كان على الرئيس بوش القيام به هو الموافقة على طرح قرار جديد. وما كان على الفرنسيين الموافقة عليه هو أنك لا يمكنك الحصول على قرار آخر وخرق آخر دون أي إجراء. لذلك كانت فكرتي هي تحديد الظروف

---

(97) مذكرة غولدسميث إلى رئيس الوزراء، 7 آذار/مارس 2003، «العراق: القرار 1441».

(98) عدد الأصوات المطلوبة، في ظل عدم وجود نقض من واحد أو أكثر من الأعضاء الخمسة الدائمين، لإصدار قرار باتخاذ إجراء بتفويض من مجلس الأمن.

(99) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 7 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع الرئيس بوش، 7 آذار/مارس».

لكل خرق - تلك كانت الاختبارات التي طبقناها مع هانز بليكس - والحصول على موافقة الأمريكيين على القرار، والحصول على موافقة الفرنسيين على أنك لا يمكنك مجرد العودة إلى نفس الكلمات في [القرار] 1441 مرة أخرى، بل عليك أن تمضي أبعد من ذلك»[100].

219. أبلغ السيد بلير الرئيس بوش في محادثة يوم 9 آذار/مارس أنه بحاجة إلى قرار ثان لتأمين الدعم من مجلسَي العموم واللوردات لمشاركة المملكة المتحدة في العمل العسكري[101]. وسعى للحصول على دعم الرئيس بوش لوضع اختبارات في بيان إضافي، بما في ذلك إمكان تأخير التصويت في مجلس الأمن «لبضعة أيام».

220. كان الرئيس بوش غير راغب بقبول التأخير. وذكر أنه أبلغ السيد بلير أنه إذا فشل القرار الثاني فإنه سيجد طريقة أخرى لإشراك المملكة المتحدة.

221. قال السيد بلير للرئيس بوش إن المملكة المتحدة ستكون مع الولايات المتحدة في القيام بعمل إذا كان هو (السيد بلير) قادراً.

222. ذكر السير جيريمي غرينستوك أن الدكتور بليكس مستعد للعمل مع المملكة المتحدة على تحديد الاختبارات لكنه ذكّره بأن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ما تزال تفتقر إلى أدلة واضحة على أن العراق يمتلك أي أسلحة للدمار الشامل[102].

223. تحدث السيد بلير مرتين مع الرئيس لاغوس يوم 10 آذار/مارس في محاولة لإيجاد مسار قد يدعمه الرئيس لاغوس والرئيس فيسنتي فوكس رئيس المكسيك.

224. قال السيد بلير في حديثه الثاني إنه يعتقد أنه «سيكون من الممكن العثور على صياغة مختلفة» للإنذار النهائي للعراق، وأن التوقيت «قد يكون صعباً لكنه سيحاول الحصول على بعض المرونة» إذا «ترتبت الأمور» بالنسبة إلى القضيتين الأوليتن[103].

225. ذكر السيد سترو أن وزير الخارجية باول يعتقد أن هناك سبعة أصوات مؤكدة، وغموضاً بشأن المكسيك وتشيلي والباكستان[104]. أما إذا كان هناك أقل من تسعة أصوات فإنه لا ينبغي طرح القرار الثاني للتصويت.

---

(100) جلسة استماع علنية، 29 كانون الثاني/يناير 2010، ص 127.

(101) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 9 آذار/مارس 2003 «Iraq: Prime Minister's Conversation with Bush, 9 March».

(102) البرقية 391 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 10 آذار/مارس 2003: «Iraq: Second Resolution».

(103) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 10 آذار/مارس 2003، «العراق: المحادثة الهاتفية لرئيس الوزراء مع لاغوس وبوش وأزنار، 10 آذار/مارس».

(104) رسالة من سترو إلى مانّينغ، 11 آذار/مارس 2003، «محادثة مع وزير الخارجية الأمريكي، 10 آذار/مارس».

226. أجاب السيد سترو بأنه «يميل أكثر فأكثر إلى وجهة النظر القائلة بأننا لا ينبغي لنا طرح المسألة للتصويت إذا كنا سنواجه النقض» لكن هذا لم تكن قد تمت الموافقة عليه من قبل السيد بلير.

227. كان موقف الرئيس بوش بحلول 10 آذار/مارس يزداد تصلباً وكان متردداً جداً في تأخير العمل العسكري.

228. عندما تحدث السيد بلير إلى الرئيس بوش، ناقشا «الأصوات السبعة المؤكدة الداعمة للقرار[105].

229. كتب السيد ألاستير كامبل، مدير الاتصالات والخطط السَّوقية للسيد بلير، أن السيد بلير كان أكثر من تحدث[106]. واعتقد الرئيس بوش أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك كان «يحاول الوصول بنا إلى مرحلة لن نطرح فيها [القرار] للتصويت لأننا سوف نكون خائفين للغاية من الخسارة».

230. وقد جادل السيد بلير أنه إذا أمكن تغيير موقفَي تشيلي والمكسيك، فإن ذلك من شأنه أن «يغير المناخ العام». أما إذا استخدمت فرنسا وروسيا حق النقض ضد القرار ولكن «الأرقام في الأمم المتحدة كانت صحيحة» فإن السيد بلير اعتقد أنه «لدينا فرصة للنجاح بعد جهد في تمريره خلال مجلس العموم». وفي وقت لاحق، اقترح السيد بلير أن أي تغيير في موقف تشيلي والمكسيك قد يستخدم للتأثير في الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

231. كان الرئيس بوش «قلقاً بشأن إعطاء المزيد من الوقت» ولكن السيد بلير كان «ثابتاً على موقفه»، عادّاً أن تشيلي والمكسيك «سوف تحتاجان إلى أن تكونا قادرتين على الإشارة إلى شيء حققتاه في اللحظة الأخيرة لتفسير دعمهما لنا في النهاية». وقال الرئيس بوش «اسمحوا لي أن أكون صريحاً. القرار الثاني هو لمصلحة بريطانيا العظمى. سوف نريده حتى نتمكن من المضي قُدُماً معاً». وكان موقف الرئيس بوش هو أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة «يجب ألّا تتراجعا عن [القرار] 1441 ونحن لا يمكن أن نبقى نمنحهم المزيد من الوقت»؛ لقد حان الوقت «للقيام بذلك»، ولا يجب أن يكون هناك «المزيد من الصفقات».

---

(105) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 10 آذار/مارس 2003، «العراق: المحادثة الهاتفية لرئيس الوزراء مع لاغوس وبوش وأزنار، 10 آذار/مارس».

(106) Alastair Campbell and Hagerty Bill, eds., *The Burden of Power: Countdown to Iraq,* The Alastair Campbell Diaries; vol. 4 (London: Hutchinson, 2012).

232. أرسل السير ديفيد مانينغ، إلى الدكتورة كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش، وإلى الرئيس لاغوس، مقترحات المملكة المتحدة لتحديد موعد نهائي جديد، وبيان إضافي يحدد ستة اختبارات يتم بموجبها الحكم على نيات صدّام حسين(107).

233. كتب السيد بلير في مذكراته أن الرئيس بوش وجيشه كانا قلقين من التأخير(108). «كان من الصعب جداً إقناع جورج بقبوله [مقترح الاختبارات / المزيد من الوقت]. كان نظامه ضده تماماً. وكان جيشه، وبوجه معقول، يخشى من أن يعطي هذا التأخير الوقت للعدوـ والوقت قد يعني صراعاً أكثر قسوة وخسارة المزيد من الأنفس. وكان هذا مقلقاً لجيشي أيضاً. كان لدينا كل أنواع خطط الطوارئ جاهزة. .. وكانت المخابرات البريطانية والأمريكية كلاهما تحذراننا من الخطر. «ومع ذلك أعتقد أنها كانت تستحق المحاولة...».

234. كتب السيد بلير أيضاً: «كانت تشيلي والمكسيك مستعدتان للوقوف معنا، ولكن فقط إلى حد معين. وأوضح ريكاردو أنه إذا كانت هناك معارضة شديدة من فرنسا، فإنه سيكون من الصعب بالنسبة إليهم المشاركة في ما سيكون بعد ذلك تصويتاً رمزياً، غير قادر على تمرير القرار بسبب حق النقض - وأكثر من ذلك، حق النقض ليس من روسيا، ولكن من فرنسا. « كان الموقف الفرنسي ومن المؤسف قد ازداد تشدداً لا ليونة. فقد بدؤوا يقولون إنهم لن يدعموا العمل العسكري في أي ظرف من الظروف، بغض النظر عن ما وجده المفتشون...».

235. أعاد السيد كوفي عنان في مؤتمر صحافي يوم 10 آذار/مارس تأكيد عزم الأمم المتحدة نزع سلاح العراق لكنه قال إنه يجب استنفاد كل السبل للتوصل إلى حل سلمي للأزمة قبل اللجوء إلى القوة(109).

236. وحذر السيد عنان أيضاً من أنه إذا فشل مجلس الأمن في الاتفاق على موقف مشترك وتم اتخاذ إجراءات دون إذن من المجلس، فإن ذلك سيضعف الشرعية والدعم لأي إجراء من هذا القبيل.

237. صرح الرئيس شيراك في مقابلة يوم 10 آذار/مارس أن المفتشين يستطيعون تقرير ما إذا كان يمكنهم إكمال مهماتهم(110)، فإذا ذكروا أنهم لم يكونوا في وضع يمكنهم من ضمان نزع

(107) رسالة من مانينغ إلى رايس، 10 آذار/مارس 2003 [غير معنونة]، <https://bit.ly/2yxAOJ8>.

(108) Blair, *A Journey: My Political Life.*

(109) الأمم المتحدة، 10 آذار/مارس 2003، مؤتمر صحافي للأمين العام (نص غير رسمي).

(110) قصر الأليزيه، مقابلة متلفزة لجاك شيراك، 10 آذار/مارس 2003. نقلت ترجمة لحكومة جلالة الملكة في مذكرة [غير منسوبة وغير مؤرخة] – «العراق – مقابلة أجراها السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية، مع التلفاز الفرنسي (10 آذار/مارس 2003)».

سلاح العراق، فإنه سيكون: «... لمجلس الأمن وحده أن يقرر الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. ولكن في هذه الحالة... للأسف، سوف تصبح الحرب لا مفر منها. لكن ليس اليوم».

238. صرح الرئيس شيراك أنه لا يعتبر أن مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واسبانيا سيحصل على الدعم من تسعة أعضاء في مجلس الأمن. وفي هذه الحالة، لن يحصل العمل العسكري على الأغلبية، «لذلك لن تبرز مشكلة حق النقض».

239. ولكن إذا صوتت أغلبية «لصالح القرار الجديد»، فإن فرنسا «ستصوت بـ «لا»».

240. ورداً على السؤال، «وهل هذا هو موقفكم من حيث المبدأ هذا المساء؟»، رد الرئيس شيراك: «موقفي هو أنه، بغض النظر عن الظروف، فإن فرنسا ستصوت بـ «لا» لأنها هذا المساء تجد أنه ليست هناك أسباب لشن الحرب من أجل تحقيق الهدف الذي وضعناه لأنفسنا، وهو نزع سلاح العراق».

241. كان واضحاً بحلول يوم 11 آذار/مارس أنه سيكون من الصعب في الوقت المتاح قبل قيام الولايات بعمل عسكري تأمين تسعة أصوات في مجلس الأمن لاستصدار قرار يحدد أن العراق لم يستخدم الفرصة الأخيرة التي قدمها القرار 1441.

242. كتب السيد سترو إلى السيد بلير في 11 آذار/مارس واضعاً استنتاجاته وهي: «إذا لم نتمكن من الحصول على الأصوات التسعة ونتأكد من عدم استخدام حق النقض، فإننا يجب أن لا نطرح مشروع قرار ثانياً للتصويت، لأن العواقب السياسية والدبلوماسية للمملكة المتحدة ستكون أسوأ كثيراً حين يكون لدينا... قرار مرفوض... مما لو استندنا إلى 1441»[111].

243. حدد السيد سترو استدلالاته ببعض التفصيل بما في ذلك:

- على الرغم من أنه كان في مناقشات سابقة «يميل قليلاً» في مناقشة إلى فكرة أن دفع القضية للتصويت يستحق بذل الجهد «لو كانت لدينا تسعة أصوات وواجهنا النقض الفرنسي فقط»، لكنه كلما «فكر بها أكثر كلما بدت الفكرة أسوأ».
- كان استخدام فرنسا حق النقض «عملياً أقل احتمالاً من اثنين أو ثلاثة يستخدمون الحق».
- إن «أفضل وأقل السبل خطورة للحصول على الأغلبية الأخلاقية» هو «باتباع طريق كوسوفو» وهو أساساً ما أوصي به. إن المفتاح لشرعيتنا الأخلاقية هو أن لا يذهب الأمر للتصويت ـ ولكن الجميع يعرف أن السبب في ذلك هو أن روسيا كانت ستستخدم حق النقض».

---

(111) مذكرة من سترو إلى رئيس الوزراء، 11 آذار/مارس 2003، «العراق: ماذا لو لم يكن بإمكاننا الفوز بالحصول على قرار ثان؟،» <https://bit.ly/2ESE7jI>.

244. اقترح السيد سترو أن تتبنى المملكة المتحدة خطة سوقية مبنية على حجة أن العراق قد فشل في اغتنام الفرصة الأخيرة التي وفرها القرار 1441، وأن اللقاءات الثلاثة الأخيرة لمجلس الأمن قد أوفت بشرط مجلس الأمن باعتبارها دراسة لتقارير عدم الامتثال.

245. حدد السيد سترو أيضاً الحاجة إلى وجود «خطة بديلة» للمملكة المتحدة لعدم المشاركة في عمل عسكري في حال فشلت الحكومة في الحصول على أغلبية في حزب العمل في مجلسَي العموم واللوردات تدعم العمل العسكري.

246. خلص السيد سترو إلى أنه: «سنحتاج كما يبدو إلى مناقشة كل هذا، لكني رأيت أن من الأفضل أن أقرّبها من ذهنك بسبب تسارع الأحداث. وما أقترحه هو أفضل كثيراً من البدائل. فعندما قبل بوش بكل كرم عرضك أن تكون معه إلى النهاية، فإنه أرادك أن تكون على قيد الحياة ولست ميتاً!».

247. لم تكن في المذكرة إشارة إلى ملاحظات الرئيس شيراك لليلة السابقة.

248. عندما ناقش السيد بلير والرئيس بوش الموقف في وقت متأخر من يوم 11 آذار/مارس ، كان واضحاً أن الرئيس بوش كان مصمماً على عدم تأجيل بداية العمل العسكري[112]. وناقشا تأثير «تهديدات حق النقض» للرئيس شيراك. ورأى بلير أن تصريحات الرئيس شيراك «أعطت بعض الغطاء» لإنهاء سلوك طريق الأمم المتحدة.

249. نصح السيد جيريمي غرينستوك في تقريره عن المناقشات التي جرت في نيويورك يوم 11 آذار/مارس حول مشروع القرار وتفاصيل «البيان الإضافي» المحتمل، أن مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا في 7 آذار/مارس «لا يملك فرصة. .. لاعتماده «[113].

250. اقترح السيد بلير في مكالمة هاتفية مع الرئيس بوش في 12 آذار/مارس أنه ينبغي أن تستمر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في السعي إلى حل وسط في الأمم المتحدة، مع التأكيد أنه يعلم أن ذلك لن يحدث. كان يقول علناً أن الفرنسيين قد منعوهم من الحصول على قرار، لذلك لن يكون هناك قرار[114].

---

(112) رسالة من كانون (Cannon) إلى ماكدونالد 11 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع بوش ولاغوس، 11 آذار/مارس».

(113) البرقية 417 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 12 آذار/مارس 2003، «العراق شخصي: البيان الإضافي وخيارات الحل النهائي»، <https://bit.ly/2PTGUKR>.

(114) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 12 آذار/مارس 2003، «العراق: المحادثة الهاتفية لرئيس الوزراء مع الرئيس بوش، 12 آذار/مارس».

251. أراد السيد بلير تجنب حدوث فجوة بين نهاية عملية التفاوض والتصويت في مجلسَي العموم واللوردات قد تقوم فرنسا أو أي عضو آخر في مجلس الأمن أثناءها بطرح مشروع قرار يجذب الدعم من أغلبية أعضاء المجلس، وهو ما يمكن أن يقوّض موقف المملكة المتحدة (والولايات المتحدة) بالنسبة إلى الأساس القانوني للعمل.

252. عندما ناقش السيد بلير الخيارات مع السيد سترو في وقت مبكر من يوم 12 آذار/مارس قرر أن المملكة المتحدة ستستمر في دعم الولايات المتحدة [115].

253. قال السيد بلير خلال جلسة توجيه الأسئلة إلى رئيس الوزراء يوم 12 آذار/مارس: «آمل أن تعيد حتى تلك الدول التي تقول الآن إنها ستستخدم حق النقض مهما كانت الظروف، النظر وتدرك أنها بقيامها بذلك تعرض ليس نزع سلاح صدام فقط، ولكن وحدة الأمم المتحدة للخطر»[116].

254. قدَّرت وزارة الخارجية يوم 12 آذار/مارس أن أصوات الدول الأفريقية الثلاث كانت مؤمنة إلى حد معقول ولكن صوت الباكستان لم يكن مؤكداً بعد. وكان من المؤمل ربما أن تجذب الاختبارات الستة إضافة إلى تمديد قصير للموعد النهائي ليوم 17 آذار/مارس المكسيك وتشيلي[117].

255. وزعت المملكة المتحدة مساء يوم 12 آذار/مارس في اجتماع أعضاء مجلس الأمن في نيويورك مسودة بيان إضافي يحدد الاختبارات الستة[118].

256. أبلغ السير جيريمي غرينستوك أعضاء المجلس أن «ورقة غير رسمية» من المملكة المتحدة استجابت لمفاتحة من «المترددين الستة»[119] للبحث عن وسيلة للسير إلى أمام، تحدد ست مهمات يجب تحقيقها خلال عشرة أيام[120]. وذكر السير جيريمي أن فرنسا وألمانيا وروسيا كلها قالت إن مشروع القرار دون الفقرة الفاعلة 3 ما يزال يخول باستعمال القوة. ولم تكن

---

(115) جلسة استماع علنية، 21 كانون الثاني/يناير 2010، ص 105.

(116) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 12 آذار/مارس 2003، العمود 288.

(117) البرقية 33 من وزارة الخارجية والكومنولث في لندن إلى الرياض، 12 آذار/مارس 2003، «شخصي إلى رؤساء البعثة: العراق: الحل النهائي،» <https://bit.ly/2ShK2BB>.

(118) البرقية 429 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 13 آذار/مارس 2003، «العراق: البيان الإضافي للمملكة المتحدة»، <https://bit.ly/2Rh7OMZ>.

(119) أنغولا والكاميرون وتشيلي وغينيا والمكسيك والباكستان.

(120) البرقية 428 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 13 آذار/مارس 2003، «العراق: المملكة المتحدة توزع البيان الإضافي»، <https://bit.ly/2Ar2Uaq>.

المملكة المتحدة قد حققت «أي نوع من الاختراق» وهناك «تساؤلات جدية حول الوقت المتاح» الذي «لن تساعدنا الولايات المتحدة على تحقيقه».

257. أبلغ السيد بلير مجلس الوزراء يوم 13 آذار/مارس أن العمل مستمر في الأمم المتحدة للحصول على قرار ثان وأن النتيجة ما تزال غير معروفة بعد قرار فرنسا استخدام حق النقض[121].

258. وصف السيد سترو موقف الرئيس شيراك بأنه «غير مسؤول».

259. أبلغ السيد سترو مجلس الوزراء أن هناك «تقدماً جيداً» في الحصول على الدعم في مجلس الأمن.

260. خلص السيد بلير إلى أن الموقف الفرنسي «يبدو مبنياً على حساب الخطط السَّوقية»، وأنه كان «في تناقض مع الرأي السابق لمجلس الأمن بأنه سيتم اللجوء إلى العمل العسكري إذا لم يتعاون العراق بشكل كامل وغير مشروط مع المفتشين»، وأن المملكة المتحدة سوف «تستمر في إبداء المرونة» في جهودها للتوصل إلى قرار ثان وأنه «إذا أمكن إظهار فرنسا كمتصلبة فإن مزاج مجلس الأمن يمكن أن يتغير لصالح دعم المشروع البريطاني».

261. وافق السيد بلير على الخطة العسكرية في وقت لاحق من يوم 13 آذار/مارس[122].

262. ناقش السيد بلير والرئيس بوش يوم 13 آذار/مارس سحب القرار في 17 آذار/مارس يتبعه إنذار نهائي من الولايات المتحدة لصدّام حسين بمغادرة البلاد خلال 48 ساعة. لن يكون هناك أي عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة إلا بعد التصويت في مجلس العموم في 18 آذار/مارس[123].

263. واصل السيد بلير الضغط على الرئيس بوش لنشر خريطة طريق لعملية السلام في الشرق الأوسط لما لذلك من تأثير في الرأي العام المحلي في المملكة المتحدة وكذلك تأثيره السَّوقي.

264. حذر السير جيريمي غرينستوك، في تقريره عن التطورات في نيويورك يوم 13 آذار/ مارس، من أن اختبارات المملكة المتحدة لم تجذب أي دعم، وأن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة للدعوة إلى وقف عملية الأمم المتحدة يوم 15 آذار/مارس[124]. وكانت الاعتراضات

---

(121) استنتاجات مجلس الوزراء، 13 آذار/مارس 2003.

(122) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 13 آذار/مارس 2003، «العراق: الجدول الزمني للعمل العسكري».

(123) رسالة من كانون إلى ماكدونالد، 13 آذار/مارس 2003، «العراق: الجدول الزمني للعمل العسكري».

(124) البرقية 438 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 14 آذار/مارس 2003، «العراق: 13 آذار/مارس».

الرئيسة تشمل «التخويل الفعلي باستخدام القوة في مسودة مشروع القرار» والرغبة في الانتظار إلى أن تصدر لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في بداية الأسبوع التالي قائمتها الخاصة بالمهام الرئيسة.

265. أبلغ الرئيس شيراك السيد بلير في 14 آذار/مارس أن فرنسا كانت «راضية بالمضي قدماً ‘على وفق منطق قرار مجلس الأمن الرقم 1441’ لكنها لا يمكن أن تقبل انذاراً نهائياً أو أي لجوء «تلقائي» إلى القوة»[125]. واقترح النظر في قرار جديد يتماشى مع القرار 1441، «شريطة أن يستبعد هذه الخيارات». ورأى الرئيس شيراك «أن برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش قد يوفر وسيلة للمضي إلى الأمام. وكانت فرنسا مستعدة للنظر في خفض الإطار الزمني الذي تصورته والبالغ 120 يوماً».

266. وحين سأل الرئيس شيراك السيد بلير حول ما إذا كان المفتشون أو مجلس الأمن هو من يقرر إذا كان صدام قد تعاون، أصر السيد بلير «على أنه يجب أن يكون مجلس الأمن».

267. وافق الرئيس شيراك على ذلك «على الرغم من أن مجلس الأمن ينبغي أن يصدر حكمه بناء على تقرير المفتشين». و «تساءل عما إذا كان من الأفضل» أن يناقش السيد سترو والسيد دو فيلبان «الوضع لمعرفة ما إذا كان يمكننا إيجاد بعض المرونة» أم أنه «فات الأوان؟»

268. قال السيد بلير إنه «يجب استكشاف كل السبل».

269. اقترح السيد بلير في محادثة لاحقة مع الرئيس بوش حول الموقف الفرنسي وما الذي يجب قوله عند سحب مشروع القرار أنهم بحاجة لإظهار أن فرنسا لن تجيز استخدام القوة في أي حال من الأحوال[126].

270. أبلغ الرئيس لاغوس السيد بلير مبدئياً يوم 14 آذار/مارس أن مقترحات المملكة المتحدة لن تحظى بدعم تشيلي وأنه كان يعمل على أفكار أخرى[127]. وقد أبلغ السيد بلير بعد ذلك أنه لن يتابع مقترحاته إلا إذا طلب منه السيد بلير أو الرئيس بوش ذلك.

271. ذكر السيد توني برينتون، القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في واشنطن، أن الرئيس

---

(125) رسالة من كانون إلى أوين، 14 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع الرئيس شيراك، 14 آذار/مارس»، <https://bit.ly/2Jf4dMB>.

(126) رسالة من ريكروفت إلى ماكدونالد، 14 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس الوزراء مع بوش، 14 آذار/مارس».

(127) رسالة من [فرانسيز] (كامبل) إلى أوين، 14 آذار/مارس 2003، «العراق: محادثة رئيس تشيلي لاغوس، 14 آذار/مارس»، <https://bit.ly/2ELDmcu>.

بوش عازم على إزاحة صدّام حسين والالتزام بالجدول الزمني للولايات المتحدة للعمل، وأن «ثبات» المملكة المتحدة كان «لا يقدر بثمن» في جذب دول أخرى لدعم العمل[128].

272. حاولت فرنسا مع ألمانيا وروسيا في بيان يوم 15 آذار/مارس تأمين الدعم في مجلس الأمن لاستمرار عملية التفتيش[129].

273. اتفق الرئيس بوش والسيد بلير ورئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أثنار في قمة الأزور في 16 آذار/مارس على أنه ما لم يكن هناك تغيير جوهري خلال الأربع وعشرين ساعة التالية، فإن سلوك طريق الأمم المتحدة سوف ينتهي[130].

274. كان التركيز في العلن على «الفرصة الأخيرة للسلام». وتضمن البيان المشترك النداء الأخير إلى صدّام حسين للامتثال لالتزاماته ولمجلس الامن الدولي لتأييد قرار ثان يحتوي على إنذار نهائي.

275. كتب السيد بلير في مذكراته: «لذلك عندما نستعيد الأحداث. .. أعلم أنه لم تكن هناك أي وسيلة لأن لا تكون بريطانيا مع الولايات المتحدة في تلك اللحظة، عندما سلكنا طريق الأمم المتحدة وكان صدام في خرق. إن مثل هذا التصريح هو بالطبع دائماً عرضة للتصحيح في حالات الضرورة القصوى. عمل عدواني مجنون؟ لا، لم نكن لندعم ذلك. ولكن بأخذ التاريخ بنظر الاعتبار، لا يمكن أن نعدّ صدام هدفاً مجنوناً... شخصياً لا شك عندي في أنه كان علينا التعامل معه في وقت ما...»[131].

276. أعلن السير جيريمي غرينستوك «قرابة الساعة الثالثة والربع بعد ظهر» يوم 17 آذار/مارس أن القرار لن يطرح للتصويت، مشيراً إلى أن الدول الراعية للقرار تحتفظ بحقها في اتخاذ الخطوات الخاصة بها لضمان نزع سلاح العراق[132].

---

(128) البرقية 350 من واشنطن إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 15 آذار/مارس 2003، «العراق»، <https://bit.ly/2PgfZfd>.

(129) مجلس الأمن الدولي، 18 آذار/مارس 2003، «الرسالة المؤرخة في 15 آذار/مارس 2003 من الممثل الدائم لألمانيا في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن» (S/2003/320) .

(130) رسالة من مانينغ إلى ماكدونالد، 16 آذار/مارس 2003، «العراق: لقاء القمة في الأزور: 16 آذار/مارس».

(131) Blair, *A Journey: My Political Life*.

(132) البرقية 465 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 18 آذار/مارس 2003، «العراق: القرار: بيان»، <https://bit.ly/2EMyy6x>.

277. بدا من المناقشات اللاحقة في المجلس أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا فقط ترى أن كل الخيارات عدا استخدام القوة العسكرية قد استنفدت[133].

278. أيد اجتماع خاص لمجلس الوزراء عقد في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم 17 آذار/مارس 2003 القرار بأن العملية الدبلوماسية الآن في نهايتها وأنه ينبغي إعطاء صدّام حسين إنذاراً نهائياً بمغادرة العراق، وأنه سوف يطلب من مجلس العموم الموافقة على استخدام العمل العسكري ضد العراق لفرض الامتثال، إذا كان ذلك ضرورياً[134].

279. قال السيد سترو في بيانه إلى مجلس العموم ذلك المساء إن الحكومة قد خلصت على مضض إلى أن الإجراءات الفرنسية قد جعلت الإجماع في مجلس الأمن على قرار آخر «بعيد المنال»[135].

280. ونتيجة لرفض صدّام حسين المستمر تلبية مطالب الأمم المتحدة فإن مجلس الوزراء قد قرر الطلب من مجلس العموم دعم مشاركة المملكة المتحدة في العمل العسكري إذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق نزع سلاح العراق «وبالتالي الحفاظ على سلطة الأمم المتحدة».

281. أعلن السيد سترو أن الجواب الخطي من اللورد غولدسميث «قد حدد الأساس القانوني لاستخدام القوة».

282. ولفت السيد سترو الانتباه إلى أهمية حقيقة أن لا أحد «خلال المناقشات في مجلس الأمن أو خارجه» قد ادّعى بأن العراق كان ملتزماً بشكل كامل بالتزاماته.

283. حدد السيد روبن كوك زعيم مجلس العموم في بيان في ذاك المساء شكوكه حول الدرجة التي كان صدّام حسين فيها يمثل «خطراً واضحاً وآنياً» ومخاوفه من أن المملكة المتحدة كان يجري «دفعها بسرعة كبيرة جداً إلى النزاع» من جانب الولايات المتحدة من دون دعم من الأمم المتحدة وفي مواجهة العداء من كثير من الحلفاء التقليديين للمملكة المتحدة[136].

284. أصدر الرئيس بوش يوم 17 آذار/مارس إنذاراً نهائياً يعطي صدّام حسين 48 ساعة لمغادرة العراق.

285. أصدر مكتب الرئاسة الفرنسية بياناً في وقت مبكر من يوم 18 آذار/مارس يوضح أن الإنذار

---

(133) البرقية 464 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 18 آذار/مارس 2003، «العراق: القرار»، <https://bit.ly/2PUK1ls>.

(134) استنتاجات مجلس الوزراء، 17 آذار/مارس 2003.

(135) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 17 آذار/مارس 2003، الأعمدة 703-705.

(136) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 17 آذار/مارس 2003، الأعمدة 726-728.

النهائي الأمريكي كان قراراً من جانب واحد يسير ضد إرادة المجتمع الدولي الذي يريد مواصلة نزع سلاح العراق على وفق القرار 1441 [137]. وقال البيان:

«إن مجلس الأمن هو وحده المخول بإضفاء الشرعية على استخدام القوة. إن فرنسا تلجأ إلى مسؤولية الجميع ليضمنوا احترام الشرعية الدولية. إن تجاهل شرعية الأمم المتحدة وتفضيل القوة على القانون، يعني تحمل مسؤولية كبيرة».

286. صوت مجلس العموم مساء يوم 18 آذار/مارس بـ 412 صوتاً مقابل 149 لصالح اقتراح لدعم «قرار حكومة صاحبة الجلالة بأن المملكة المتحدة يجب أن تستخدم كل الوسائل الضرورية لضمان نزع أسلحة العراق للدمار الشامل».

287. كتب الرئيس بوش في مذكراته أنه عقد اجتماعاً لـ «مجلس الأمن القومي بأكمله» في صباح يوم 19 آذار/مارس حيث «أعطى الأمر لإطلاق عملية تحرير العراق»[138].

288. أوضح أغلب أعضاء مجلس الأمن أثناء النقاشات يوم 19 آذار/مارس، بما في ذلك فرنسا وروسيا والصين، أنهم يعتقدون أن هدف نزع سلاح العراق يمكن أن يتحقق بالوسائل السلمية، وشددوا على المسؤولية الأساس لمجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي[139].

289. كانت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ووكالة الطاقة الذرية قد قدمتا برنامجيهما للعمل المطلوبين بموجب القرار 1284. وقد تضمنا اثنتي عشرة مهمة أساسية حددتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش حيث يمكن للتقدم «أن يكون له تأثير في تقويم المجلس لتعاون العراق».

290. أبلغت الولايات المتحدة السير ديفيد مانينغ قبل وقت قصير من منتصف الليل يوم 19 آذار/مارس بحدوث تغيير في الخطة وأن الضربات الجوية الأمريكية ستنطلق في الساعة 3:00 بتوقيت غرينتش يوم 20 آذار/مارس[140].

291. عبرت القوات الأمريكية إلى العراق في وقت مبكر من صباح يوم 20 آذار/مارس واستولت على منطقة ميناء أم قصر[141].

---

(137) البرقية 464 من باريس إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 18 آذار/مارس 2003، «العراق: رد فعل شيراك على الإنذار النهائي»، <https://bit.ly/2PUK1ls>.

(138) George W. Bush, *Decision Points* (New York: Virgin Books, 2010).

(139) مجلس الأمن الدولي، «الجلسة 4721 يوم الأربعاء 19 آذار/مارس 2003» (S/PV.4721).

(140) رسالة من مانينغ إلى ماكدونالد، 20 آذار/مارس 2003، «العراق».

(141) Ministry of Defence, *Operations in Iraq: Lessons for the Future* (December 2003), p. 12.

292. واصل السيد بلير القول بأن فرنسا كانت مسؤولة عن الطريق المسدود.

293. خلص السيد بلير أثناء اجتماع مجلس الوزراء يوم 20 آذار/مارس إلى أن الحكومة:

«.... يجب أن لا تفقد أي فرصة لتشرح، على كل المستويات وعلى أوسع نطاق ممكن، سبب وصولنا إلى المأزق الدبلوماسي، ولماذا كان من الضروري القيام بعمل ضد العراق. ففرنسا لم تكن مستعدة لأن تقبل أن فشل العراق في الامتثال لالتزاماته ينبغي أن يؤدي إلى استخدام القوة لتحقيق الامتثال»[142].

لماذا العراق ولماذا الآن؟

294. وصف السيد بلير في مذكراته خطابه الذي افتتح به النقاش يوم 18 آذار/مارس بأنه «الخطاب الأبرز الذي ألقيته على الإطلاق»[143].

295. صور السيد بلير قرار مجلس العموم بأنه خيار «صعب» و«حازم» بين «التراجع» والثبات على مسار العمل الذي حددته الحكومة، وأنه يؤمن بالخيار الأخير «بحماس». واستخدم مجموعة واسعة من الحجج لشرح أسباب العمل العسكري وتقديم حجة مقنعة لسياسة الحكومة[144].

296. اعترف السيد بلير، وهو يحدد موقفه، بجدية النقاش وقوة المعارضة في البلد كله وفي مجلسَي العموم واللوردات للعمل العسكري الفوري. وللقضية في رأيه مكانة «كبيرة» لأن النتيجة لن تحدد مصير النظام العراقي والشعب العراقي فحسب بل قد: «... تحدد الطريقة التي ستواجه بها بريطانيا والعالم الخطر الأمني المركزي في القرن الحادي والعشرين، وتطوير الأمم المتحدة، والعلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة، والعلاقات داخل الاتحاد الأوروبي والطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع العالم، ولهذا لا يمكن أن تكون القضية أكثر مكانة من هذا، فهي ستحدد نمط السياسات الدولية للجيل القادم».

هل كان العراق خطراً جدياً وشيكاً؟

297. طلب من مجلس العموم يوم 18 آذار/مارس 2003:

- الاعتراف بأن أسلحة العراق للدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى واستمرار عدم التزامه بقرارات مجلس الأمن تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ وأن يدعم استخدام جميع

---

(142) استنتاجات مجلس الوزراء، 20 آذار/مارس 2003.

(143) Blair, *A Journey: My Political Life*.

(144) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 18 آذار/مارس 2003، الأعمدة 760-774.

الوسائل الضرورية لضمان نزع أسلحة العراق للدمار الشامل، على أساس أن المملكة المتحدة يجب أن تحافظ على سلطة الأمم المتحدة على النحو المبين في القرار 1441 والعديد من القرارات السابقة له.

298. تعامل السيد بلير في بيانه مع التهديد للسلم والأمن الدوليين الذي يشكله تحدي العراق للأمم المتحدة وفشله في الوفاء بالتزاماته بنزع السلاح على النحو المنصوص عليه في القرار 1441 (2002). وكان العراق «اختباراً لجديتنا في التعامل مع التهديد».

299. كرر السيد بلير موقف الحكومة بخصوص سعي العراق سابقاً لحيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل والفشل في الامتثال للالتزامات التي فرضها مجلس الأمن للأمم المتحدة بين الأعوام 1991 و1998 وتصريحات العراق المتكررة التي ثبت أنها كاذبة، و«الكميات الكبيرة من أسلحة الدمار الشامل» التي كان «لا يعرف مصيرها». ووصف تقرير لجنة الأمم المتحدة والتحقق والتفتيش النهائي (في كانون الثاني/يناير 1999) بأنه «لائحة اتهام مدمرة لأكاذيب صدام وخداعه وإعاقته».

300. أشار السيد بلير إلى وثيقة «المجموعات» الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في 7 آذار/مارس على أنها «وثيقة رائعة»، تفصل «كل الأسئلة غير المجاب عليها حول أسلحة العراق للدمار الشامل» مدرجة قائمة بـ «29 منطقة مختلفة لم يتمكن المفتشون من الحصول على معلومات عنها».

301. وذكر أنه بناء على إعلان العراق الكاذب وفشله في التعاون والأسئلة غير المجاب عنها في وثيقة «المجموعات» الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمواد مجهولة المصير، فإن مجلس الأمن كان يجب أن يجتمع ليدين العراق باعتباره في خرق مادي لالتزاماته. وإذا استمر صدّام حسين في عدم التعاون فإنه يجب استخدام القوة.

302. وتساءل السيد بلير في معرض معالجته للرسالة الأوسع في موضوع العراق:

«... ماذا... سيعتقد أي نظام استبدادي يمتلك أسلحة للدمار الشامل عند عرض تاريخ اللعب الدبلوماسي للعالم مع صدام خلال 12 عاماً؟ أن قدرتنا على اتخاذ قرارات حازمة يقابلها ضعفنا في تنفيذها».

303. اعترف السيد بلير أن العراق «ليس البلد الوحيد الذي يمتلك أسلحة للدمار الشامل» ولكنه أعلن: «إذا تراجعنا عن هذه المواجهة الآن فإن النزاعات المستقبلية ستكون أسوأ بصورة لانهائية وأكثر تدميراً في آثارها».

304. وأضاف السيد بلير: «إن المشكلة الحقيقية هي أن الناس يشككون بأن العراق يمثل تهديداً ويرفضون الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وبعبارة أخرى يرفضون الأساس الكامل لتأكيدنا أن الاثنين معاً يشكلان اعتداءً أساسياً على طريقتنا في الحياة».

305. ووصف السيد بلير أيضاً «التهديد بالفوضى والاضطرابات» الناتجة من «الأنظمة الاستبدادية التي تمتلك أسلحة للدمار الشامل وجماعات إرهابية متطرفة» مستعدة لاستخدامها.

306. حدد السيد بلير قلقه إزاء ما يلي:

- انتشار المعدات النووية أو الخبرة؛
- «أنظمة الحكم المطلق القمعية» التي كانت «تحاول يائسة الحصول» على قدرات الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية أو «بوجه خاص قدرات الأسلحة النووية» – وكان بعضها «على بعد زمن قصير من امتلاك سلاح نووي فعّال» وأن النشاط كان في تزايد وليس في تناقص،
- إمكان حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها بما في ذلك «القنبلة الشعاعية».

307. كان لهذين التهديدين دوافع مختلفة جداً وأصولاً مختلفة. وقال إنه يقبل «تماماً» أن العلاقة بين الاثنين كانت: «فضفاضة – لكنها كانت تزداد متانة. إن احتمال لقاء الإثنين معاً – الجماعات الإرهابية التي تمتلك أسلحة للدمار الشامل أو حتى ما يسمى القنبلة الإشعاعية القذرة – هو الآن في رأيي خطر حقيقي وقائم على بريطانيا وأمنها القومي».

308. وقال السيد بلير في وقت لاحق في خطابه إن التهديد الذي تمثله ترسانة صدّام حسين: «...على المواطنين البريطانيين في الداخل والخارج لا يمكن ببساطة احتواؤه. فسواء كانت في أيدي نظامه أو في أيدي الإرهابيين الذين سيعطيهم أسلحته، فإنها تمثل خطراً واضحاً على المواطنين البريطانيين...».

309. كان هذا الانصهار بين المخاوف القديمة بشأن انتشار الأسلحة مع مخاوف مرحلة ما بعد 9/11 بشأن الإرهاب الكارثي الإصابة في صلب قرار الحكومة بالقيام بعمل في هذا الوقت ضد العراق.

310. يوضح تقويم المملكة المتحدة حول قدرات العراق المحددة في القسم الرابع من التقرير:

- أن انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية وأنظمة إيصالها، وخصوصاً الصواريخ الفضائية يعدّ تهديداً رئيساً. لكن إيران وكوريا الشمالية وليبيا كانت مصدر قلق أكبر من العراق من حيث خطر الانتشار النووي والصاروخي.

- كانت تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة التي عكستها إضبارة أيلول/سبتمبر عام 2002 تقوم باستمرار على رأي مفاده أنه إذا أزيلت العقوبات أو أصبحت غير فعّالة، فإن العراق سيحتاج إلى خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء العقوبات لإنتاج مواد انشطارية كافية لصنع سلاح نووي. وكانت وكالة الطاقة الذرية قد ذكرت في تقريرها يوم 7 آذار/مارس إلى مجلس الأمن أنه لا يوجد أي دليل على أن العراق استأنف أنشطته النووية.
- ذكرت إضبارة أيلول/سبتمبر أن العراق يمكنه أن ينتج سلاحاً نووياً خلال عام أو عامين إذا حصل على المواد الانشطارية والمكونات الأساسية الأخرى من مجهِّز أجنبي. لم يكن هناك أي دليل على أن العراق سعى للحصول على المواد الانشطارية وغيرها من المكونات أو أنه – لو تمكن من ذلك – لديه القدرات الفنية لتحويل هذه المواد إلى سلاح قابل للاستخدام؛
- كانت تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة قد حددت مخزونات محتملة للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية التي كانت تصلح للاستخدام قصير المدى في ساحة المعركة من جانب القوات المسلحة العراقية. وكانت لجنة الاستخبارات المشتركة قد استنتجت أيضاً في إضبارة أيلول/سبتمبر أن العراق كان ينتج مواد كيمياوية وبيولوجية وأن هناك برامج تطوير للصواريخ بعيدة المدى القادرة على إيصالها؛
- كان يتم تدمير صواريخ الصمود 2 العراقية المحظورة؛

311. كان لدى حكومة المملكة المتحدة مخاوف كبيرة حول المخاطر المحتملة من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل التي يتم الحصول عليها من جانب المتطرفين الإسلاميين (وعلى وجه الخصوص تنظيم القاعدة) الذين سيكونون مستعدين لاستخدام هذه الأسلحة.

312. كان نظام صدّام حسين قادراً على لنقل المواد والدراية إلى الجماعات الإرهابية لكنه لم يكن من المرجح أن يفعل ذلك.

313. في تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001، ما يلي:

- كان صدّام حسين قد «رفض السماح لأي وجود لتنظيم القاعدة في العراق»؛
- كان أي دليل على اتصال بين العراق وأسامة بن لادن «مجزأً وغير مؤكد»، بما في ذلك أن العراق كان على اتصال مع تنظيم القاعدة لإجراء مناقشات استكشافية حول المواد السامة في أواخر عام 1988؛
- «مع وجود الأعداء المشتركين. .. كان هناك مجال واضح للتعاون»؛

- لم يكن هناك «أي دليل على أن هذه الاتصالات أدت إلى تعاون عملي، ونحن نعتقد أن ذلك من غير المرجح... وليس هناك دليل على أن تنظيم أسامة بن لادن كان لديه في أي وقت مضى وجود في العراق»؛
- كانت عملية التعاون بين العراق والقاعدة «غير محتملة بسبب عدم وجود الثقة المتبادلة»؛
- لم يكن هناك «دليل موثوق به عن عمليات نقل سرية للتقنيات والخبرات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل إلى الجماعات الإرهابية»[145].

314. ذكرت لجنة الاستخبارات المشتركة في تقويمها في 29 كانون الثاني/يناير 2003 أنه على الرغم من وجود إرهابيين في العراق «لديهم صلات بتنظيم القاعدة»، إلا أنه «لا توجد معلومات استخبارية حالية عن التعاون بين العراق والقاعدة»[146].

315. قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة في 10 شباط/فبراير أن تنظيم القاعدة «لن ينفذ هجمات تحت إمرة القيادة العراقية»[147].

316. أبلغ السير ريتشارد ديرلوف لجنة التحقيق: «... لا أعتقد أن رئيس الوزراء قبل في أي وقت العلاقة بين العراق والإرهاب. وأعتقد أنه سيكون من الإنصاف أن نقول إن رئيس الوزراء كان قلقاً جداً حول الترابط الممكن بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ولكن ليس على وجه التحديد في ما يتعلق بالعراق... [أنا] أعتقد أنه يمكن للمرء أن يقول إن هذه هي واحدة من مخاوفه الرئيسة بشأن الأمن القومي نظراً إلى طبيعة تنظيم القاعدة»[148].

317. قيمَّت لجنة الاستخبارات المشتركة أن من المرجح أن يشن العراق هجوماً إرهابياً فقط رداً على عمل عسكري وإذا تعرض وجود النظام لخطر.

318. ذكر تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة ليوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أن «الهدف الأهم» لصدّام حسين كان «تجنب هجوم للولايات المتحدة من شأنه أن يهدد نظامه»[149].

---

(145) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 28 تشرين الثاني/أكتوبر 2001، «العراق بعد 11 أيلول/سبتمبر – التهديد الإرهابي»، <https://bit.ly/2yym9xp>

(146) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 29 كانون الثاني/يناير 2003، «العراق: المشهد الظاهر من بغداد»، <https://bit.ly/2qaDmIV>.

(147) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 10 شباط/فبراير 2003، «الإرهاب الدولي: الحرب مع العراق»، <https://bit.ly/2Jg5xim>.

(148) جلسة استماع خاصة، 16 حزيران/يونيو 2010، ص 39-40.

(149) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002، «الإرهاب الدولي: الخطر القادم من العراق»، <https://bit.ly/2yYBCq2>.

وقدرت لجنة الاستخبارات المشتركة أنه في حال حدوث تدخل عسكري بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، فإن صدام سوف: «... يهدف إلى استخدام الإرهاب أو التهديد به، وأنه من المرجح، خوفاً من رد فعل الولايات المتحدة، أن يزن التكاليف والمنافع بعناية عند تحديد التوقيت والظروف التي يستخدم فيها الإرهاب. لكن المعلومات الاستخباراتية حول قدرات العراق ونياته في هذا المجال محدودة».

319. قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة أيضاً أن:

- «قدرات» صدّام حسين «على شن هجمات إرهابية فعّالة» كانت «محدودة»؛
- «قدرات الإرهاب» العراقية «غير كافية لتنفيذ هجمات كيمياوية أو بيولوجية عدا محاولات اغتيال فردية باستخدام السم».

320. أكد تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 29 كانون الثاني/يناير 2003 تقديراته السابقة بشأن قدرة العراق ونيته القيام بعمليات إرهابية[150].

321. قال السير ديفيد أوماند، منسق الأمن والاستخبارات في مكتب رئاسة الوزراء للفترة بين 2002-2005، للجنة التحقيق إن جهاز الأمن قدر في آذار/مارس 2002 أن «التهديد الإرهابي من جهاز الاستخبارات الخاص بصدام في حال التدخل في العراق.. سيكون محدوداً ويمكن احتواؤه»[151].

322. أكدت البارونة مانينغهام- بولر، المدير العام لجهاز الأمن خلال الأعوام 2002-2007، هذا الموقف مشيرة إلى أن جهاز الأمن شعر بأن هناك «صورة استخباراتية جيدة عن التهديد من العراق داخل المملكة المتحدة وضد المصالح البريطانية»[152].

323. وأضافت البارونة مانينغهام- بولر أن الأحداث اللاحقة أظهرت أن الحكم بأن صدّام حسين لم تكن لديه القدرة على فعل الشيء الكثير في المملكة المتحدة، «تبين أنه الحكم الصحيح»[153].

324. وبالرغم من أنه كان من المعقول بالنسبة إلى الحكومة أن تكون قلقة بشأن الاندماج بين انتشار الأسلحة والإرهاب، إلا أنه لم يكن هناك أي أساس في تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة يشير إلى أن العراق نفسه كان يمثل تهديداً مثل هذا.

---

(150) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 29 كانون الثاني/يناير 2003، «العراق: المشهد الظاهر من بغداد»، <https://bit.ly/2qaDmIV>.

(151) جلسة استماع علنية، 20 كانون الثاني/يناير 2010، ص 37.

(152) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 6.

(153) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 9.

325. قدرت حكومة المملكة المتحدة أن العراق لم يمتثل لسلسلة من قرارات الأمم المتحدة. فبدلاً من نزع السلاح كما طالبت هذه القرارات، فإن التقدير هو أن العراق قد أخفى مواد عن عمليات التفتيش السابقة وأنه استغل فرصة غياب عمليات التفتيش لإحياء برامجه لأسلحة الدمار الشامل.

326. حددت اللجنة في القسم 4 من التقرير أهمية الإيمان الراسخ لدى الحكومة وأجهزة الاستخبارات بأن نظام صدّام حسين احتفظ بقدرات الحرب الكيمياوية والبيولوجية، وأنه كان عازماً على حمايتها وإذا أمكن تعزيز قدراته، بما في ذلك في مرحلة ما في المستقبل القدرة النووية، وأنه كان ينتهج سياسة نشطة وناجحة من الخداع والإخفاء.

327. بقي هذا المفهوم مؤثراً على الرغم من عدم وجود اكتشافات كبيرة من قبل المفتشين في الفترة التي سبقت العمل العسكري في آذار/مارس 2003، وحتى بعد احتلال العراق.

328. قال السيد بلير في خطبته يوم 18 آذار/مارس وهو يتحدى «ادعاء» صدّام حسين بأنه لم تكن لديه أسلحة دمار شامل:

- «... يطلب منا أن نصدق بعد سبع سنين من الإعاقة وعدم الامتثال... أنه [صدّام حسين] قرر طوعاً أن يفعل ما رفض باستمرار القيام به تحت الإكراه»؛
- «إننا مطالبون الآن بجدية أن نقبل أنه في السنوات القليلة الماضية - وبخلاف كل التاريخ وخلافاً لجميع المعلومات الاستخبارية - قرر صدام من جانب واحد تدمير تلك الأسلحة. أقول إن مثل هذا الادعاء سخيف بشكل جلي»؛
- «إن العراق يستمر في إنكار أن تكون لديه أي أسلحة للدمار الشامل، على الرغم من عدم تصديق أي جهاز مخابرات في العالم ذلك»؛
- «إن ما هو واضح تماماً هو أن صدام يلعب نفس الألعاب القديمة بنفس الطريقة القديمة. نعم، هناك تنازلات طفيفة، ولكن ليس هناك أي تغيير جوهري في الموقف والرأي»[(154)].

329. لم يكن هناك في أي مرحلة افتراض أن العراق ربما لم تعد لديه أسلحة كيمياوية أو بيولوجية أو نووية أو برامج حددتها وحققت فيها لجنة الاستخبارات المشتركة أو المجتمع السياسي.

330. استخدمت المعلومات الاستخبارية والتقويمات لإعداد المواد التي ستُستخدم لدعم بيانات الحكومة بطريقة تظهر التيقن من الأمر دون الاعتراف بمحدودية المعلومات الاستخبارية.

331. كان بيان السيد بلير في مجلس العموم في 18 آذار/مارس تتويجاً لسلسلة من التصريحات

(154) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 18 آذار/مارس 2003، الأعمدة 760-764.

العلنية والمقابلات التي أوضحت حاجة المجتمع الدولي الملحّة للعمل من أجل تحقيق نزع سلاح العراق وفقاً لتلك القرارات، تعود إلى شباط/فبراير عام 2002 قبل اجتماعه مع الرئيس بوش في كروفورد في 5 و6 نيسان.

332. كان من الممكن لأي وزير، كما أوضح بيان استقالة السيد كوك في 17 آذار/مارس، استخلاص استنتاجات مختلفة من نفس المعلومات.

333. أوضح السيد كوك شكوكه حول قدرة صدّام حسين على القيام بهجوم سوقي والدرجة التي يمثل العراق فيها «خطراً واضحاً ووشيكاً» على المملكة المتحدة.

تضمنت النقاط التي أثارها السيد كوك ما يلي:

- «لم يكن لا المجتمع الدولي ولا الرأي العام البريطاني مقتنعاً أن هناك سبباً ملحاً وقاهراً لهذا العمل العسكري في العراق»؛
- «دمرت هذه السياسة [الاحتواء] خلال العقد الماضي من الأسلحة أكثر مما في حرب الخليج وفككت برنامج السلاح النووي العراقي وأوقفت برامج صدام للصواريخ متوسطة وبعيدة المدى»؛
- ربما لم يكن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل بالمعنى المفهوم السائد للمصطلح - أي جهاز موثوق به يمكن تسديده ضد هدف حضري رئيس. وربما... لديه سموم بيولوجية وذخائر للحرب الكيمياوية الميدانية، لكنه كان يمتلكها منذ الثمانينيات عندما باعت الشركات الأمريكية عناصر الجمرة الخبيثة إلى صدام ووافقت الحكومة البريطانية آنذاك على المصانع الكيمياوية ومعامل الذخائر. ما الذي يجعل الأمر الآن عاجلاً حتى يجب علينا القيام بعمل عسكري لنزع قدرة عسكرية عمرها عشرون عاماً ساعدنا نحن في تكوينها؟ لماذا من الضروري اللجوء إلى الحرب هذا الاسبوع، ما دام طموح صدام لاستكمال برنامج أسلحته يمنعه وجود مفتشي الأمم المتحدة؟»[155].

334. قال السيد سترو يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2004 وهو يعلن سحب اثنين من خطوط التقارير الاستخباراتية التي ساهمت في التقويمات قبل النزاع حول مرافق الإنتاج البيولوجية المتنقلة ونيات النظام، إنه:

«... لا نقبل، حتى لو استعدنا الأحداث، أننا كنا مخطئين في التصرف كما فعلنا في الظروف التي واجهناها في ذلك الوقت. وحتى بعد قراءة كل الأدلة المفصلة من قبل مجموعة مسح العراق،

---

(155) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 17 آذار/مارس 2003، الأعمدة 726-728.

فإنه ما يزال من الصعب أن نصدق أنه يمكن لأي نظام أن يتصرف بهذه الطريقة التدميرية ليتظاهر بأن لديه أسلحة محظورة، في حين أنه لم تكن عنده»[156].

335. كان تصرُّف العراق تصرف مريباً على مدى سنوات عديدة، وهذا أدى إلى الاستدلالات من قبل الحكومة والمجتمع الاستخباراتي بأنه كان يسعى لحماية موجوداته من أسلحة الدمار الشامل المخفية. وعندما نفى العراق أنه كان قد احتفظ بأي قدرات لأسلحة الدمار الشامل، اتهمته حكومة المملكة المتحدة بالكذب.

336. وقد قاد هذا الحكومة إلى تأكيد قدرة العراق على خداع المفتشين بنجاح، وألقى ظلالاً من الشك على القدرة التحقيقية للمفتشين. إلا أن دور المفتشين، مع ذلك، وكما أشير في كثير من الأحيان، لم يكن للبحث عن الموجودات التي كانت مخبأة، بل للتحقق من صحة الادعاءات العراقية.

337. إلا أنه بحلول آذار/مارس 2003:

- كان يتم تدمير صواريخ الصمود 2 التي يتجاوز مداها الحد المسموح به من جانب الأمم المتحدة؛
- كانت وكالة الطاقة الذرية قد خلصت إلى أن العراق لم يكن لديه برنامج نووي ذو قيمة؛
- كان المفتشون يعتقدون أنهم يحققون تقدماً ويتوقعون تحقيق المزيد من التعاون من العراق؛
- كان المفتشون مستعدين لتكثيف أنشطتهم برحلات من طائرات U2 ومقابلات خارج العراق؛

338. عندما سعت المملكة المتحدة لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن في آذار/مارس 2003، كان أغلبية أعضاء المجلس غير مقتنعين بأن عملية التفتيش والجهود الدبلوماسية المحيطة بها قد وصلت إلى نهاية الطريق. ولم يوافقوا على أن الوقت قد حان لإنهاء التفتيش واللجوء إلى القوة. وذهبت المملكة المتحدة إلى الحرب دون التفويض الواضح الذي سعت إليه من مجلس الأمن.

339. لم تكن الخيارات الدبلوماسية قد استنفدت في وقت التصويت النيابي في 18 آذار/مارس. ولم يكن الأمر قد وصل إلى النقطة التي كان العمل العسكري فيها هو الملاذ الأخير.

الزيادة المتوقعة في التهديد الذي نتج من العمل العسكري للمملكة المتحدة في العراق

340. قدمت للسيد بلير مشورة مفادها أنه من المتوقع أن يزيد احتلال العراق من تهديد القاعدة وأتباعها للمملكة المتحدة ومصالحها.

---

(156) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2004، الأعمدة 151-152.

341. أجاب السيد بلير عن سؤال حول احتمال أن تكون مهاجمة العراق بصواريخ كروز «بمنزلة تجنيد لجيل الشباب في جميع أنحاء العالم الإسلامي والعربي»، بما يلي: «... ما كان صادماً حول الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ليس فقط ذبح الأبرياء ولكن معرفة أنه لو كان الإرهابيون قادرين لما كان هناك ثلاثة آلاف من الأبرياء قتلى فحسب، بل ثلاثون ألفاً أو ثلاثمائة ألف... لم تهاجم أمريكا تنظيم القاعدة الإرهابي... بل [هي] هاجمت أمريكا. لم تكن هناك حاجة لتجنيدهم... وإذا لم نتخذ إجراءات ضدهم، فسوف ينمون. هذا هو السبب في أننا يجب علينا أن نعمل»[157].

342. قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر 2002 أن «أكبر تهديد إرهابي في حالة القيام بعمل عسكري ضد العراق سوف يأتي من تنظيم القاعدة وغيرهم من المتطرفين الإسلاميين»، وأنهم سوف «يواصلون مخططهم»[158].

343. كرر تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 10 شباط/فبراير 2003 التحذيرات السابقة من أنه:

- ما يزال تنظيم القاعدة والشبكات المرتبطة به يمثلون أكبر تهديد إرهابي للمملكة المتحدة وسيزداد نشاطها عند بدء أي عمل عسكري ضد العراق؛
- يمكن، في حال أصبح انهيار النظام وشيكاً، نقل المواد الكيمياوية والبيولوجية العراقية إلى الإرهابيين بما في ذلك تنظيم القاعدة[159] .

344. خلص تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في معرض مناقشته إمكانات المستقبل إلى أنه: «... سوف يبقى تنظيم القاعدة والمجموعات المرتبطة به يمثلون إلى حد واسع أكبر تهديد إرهابي للمصالح الغربية، وسيزداد هذا التهديد شدة بالعمل العسكري ضد العراق. وسيزداد أيضاً التهديد الأوسع من الإرهابيين الإسلاميين حال نشوب الحرب، عاكساً المشاعر المتزايدة المعادية للولايات المتحدة وللغرب في العالم الإسلامي، بما في ذلك بين الجاليات المسلمة في الغرب. وهناك خطر من أن يعزز نقل المواد أو الخبرة الكيمياوية والبيولوجية من قدرات تنظيم القاعدة أثناء أو عقب النزاع».

---

(157) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 18 آذار/مارس 2003، العمود 769.

(158) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002، «الإرهاب الدولي: الخطر القادم من العراق»، <https://bit.ly/2yYBCq2>.

(159) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 10 شباط/فبراير 2003، «الإرهاب الدولي: الحرب مع العراق»، <https://bit.ly/2Jg5xim>.

345. وتوقع تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 19 شباط/فبراير، رداً على الدعوة للمسلمين في كل مكان لحمل السلاح دفاعاً عن العراق الصادرة عن أسامة بن لادن في 11 شباط/فبراير، والدعوة الأخرى يوم 16 شباط/فبراير لـ «الجهاد الإلزامي» من جانب المسلمين ضد الغرب، أرجحية أن يستمر الاتجاه المتصاعد في تقارير عن تهديدات للمملكة المتحدة[160].

346. استمرت لجنة الاستخبارات المشتركة في التحذير من أن تهديد تنظيم القاعدة سوف يزداد عند بدء العمل العسكري ضد العراق[161].

347. حذرت لجنة الاستخبارات المشتركة أيضاً من أن:

- نشاط تنظيم القاعدة في شمال العراق سيستمر؛
- ربما تكون القاعدة قد أنشأت خلايا نائمة في بغداد لتفعيلها خلال الاحتلال الأمريكي.

348. تكرر يوم 19 آذار/مارس التحذير من إمكان توافر الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية للجماعات المتطرفة كنتيجة للعمل العسكري[162].

349. قال السيد بلير مخاطباً لجنة الاستخبارات والأمن في وقت لاحق من ذلك العام، معلقاً على تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة ليوم 10 شباط/فبراير 2003: «إن واحداً من أصعب جوانب هذا هو أنه كان من الواضح أن هناك خطراً من أنك قد تنتهي عند مهاجمة العراق باستفزاز وإثارة الشيء نفسه الذي كنت تحاول تجنبه. أما من الناحية الأخرى فإني أعتقد أنه كان عليك أن تطرح السؤال التالي: «هل يمكنك حقاً، نتيجة لهذا الخوف، ترك احتمال أن تتطور العلاقة بمرور الوقت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل بسبب حدث؟» هذا هو المكان الذي عليك اتخاذ قرارك بشأنه. لكن هذا هو رأيي ويبقى رأيي وأعتقد أن الزمن سوف يقول ما إذا كان هذا صحيحاً أو غير صحيح»[163].

350. جذبت الحكومة في ردها على تقرير لجنة الاستخبارات والأمن: «... الانتباه إلى القرار الصعب الذي كان يجب اتخاذه والعوامل التي كان يجب أخذها بالحسبان من جانبَي النقاش»[164].

---

(160) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 19 شباط/فبراير 2003، «الإرهاب الدولي: الخطر القائم من المتطرفين الإسلاميين»، <https://bit.ly/2EJvfgi>.

(161) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة في 12 آذار/مارس 2003، «الإرهاب الدولي: الحرب مع العراق: تحديث»، <https://bit.ly/2yxt6iv>.

(162) مذكرة من لجنة الاستخبارات المشتركة، 19 آذار/مارس 2003، «صدام: بداية النهاية»، <https://bit.ly/2qa3mnF>.

(163) لجنة الاستخبارات والأمن، أسلحة العراق للدمار الشامل – المعلومات الاستخبارية والتقويمات، أيلول/سبتمبر 2003، Cm5972، الفقرة 128.

(164) جواب الحكومة على تقرير لجنة الاستخبارات والأمن أسلحة العراق للدمار الشامل – المعلومات الاستخبارية والتقويمات، 11 أيلول/سبتمبر 2003، شباط/فبراير 2004، Cm6118، الفقرة 22.

351. أبلغت البارونة مانينغهام- بولر لجنة التحقيق: «كنا بحلول 2004/2003 نستلم عدداً متزايداً من الأدلة عن نشاطات إرهابية من داخل المملكة المتحدة... وزادت مشاركتنا في العراق، ولا أجد كلمة أفضل، من تطرف... البعض من جيل... رأى تدخلنا في العراق إضافة إلى تدخلنا في أفغانستان، كعدوان على الإسلام»[165].

352. وحين سئلت البارونة مانينغهام- بولر حول الرأي القائل بأنه كان من الصحيح إزالة نظام صدّام حسين لمنع حدوث اندماج بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي في مرحلة ما في المستقبل، وما إذا كان قُضي على التهديد بالإرهاب من نظامه، ردت: «لقد قُضي على خطر الإرهاب من نظامه المباشر؛ لكن لم يتم القضاء على خطر الإرهاب باستخدام أساليب غير تقليدية... وهكذا فإن استخدام أسلحة الدمار الشامل كسلاح إرهابي ما يزال يشكل تهديداً محتملاً.

«فقد قال أسامة بن لادن إنه كان من واجب أعضاء منظمته أو أولئك الذين يتعاطفون معها الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها. إن من المثير للاهتمام أن... هذه الجهود كما رأينا للوصول إلى هذا النوع من المواد كانت منخفضة وليست جد احترافية، لكنها يجب أن تكون مدعاة للقلق لزملائي السابقين من أنه في مرحلة ما سوف تلجأ الجماعات الإرهابية إلى هذه الأساليب. ومن هذا المنظور، لا أعتقد أن إسقاط صدّام حسين كان وثيق الصلة بالطموحات بعيدة المدى لبعض الجماعات الإرهابية لاستخدامها» [166].

353. وقالت البارونة مانينغهام- بولر رداً على سؤال حول النظرية القائلة بأن صدّام حسين ربما استطاع في وقت ما في المستقبل جمع الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل معاً لتهديد المصالح الغربية: «إنها نظرية افتراضية، إذ لم يكن هذا مصدراً للقلق سواء في المدى القصير أو المتوسط لي شخصياً ولزملائي»[167].

354. وعندما سئلت البارونة مانينغهام- بولر ما إذا «كانت الحرب على العراق ستزيد من تفاقم التهديد من أي مصدر للمملكة المتحدة» أجابت بأن ذلك كان الرأي الذي نقله تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة[168].

355. وأضافت البارونة مانينغهام- بولر لاحقاً انه لو قرأ الوزراء تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة فإنهم «لم يكن ليكون عندهم أي شك» في الخطر[169]. وقالت إنه عند حدوث هجمات

(165) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 19.

(166) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 23-24.

(167) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 24.

(168) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 31.

(169) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 33.

تموز/يوليو 2005 في لندن: «... كان عدد متزايد من الأفراد بريطانيي المولد... قد انجذبوا إلى فكر أسامة بن لادن وشاهدوا الأنشطة الغربية في العراق وأفغانستان كتهديد لأبناء دينهم والعالم الإسلامي».

356. ورداً على سؤال عما إذا كان التقدير بأن تأثير غزو العراق قد زاد التهديد الإرهابي للمملكة المتحدة يستند على أدلة دامغة أو تقويم أوسع، أجابت البارونة مانينغهام- بولر: «أعتقد أننا يمكن أن نظهر أدلة بسبب الدليل العددي لعدد من الخطط، وعدد من الخيوط وعدد الناس الذين تم تحديدهم وارتباط ذلك بالعراق وتصريحات الناس حول سبب تورطهم... لذلك أعتقد أن الجواب عن سؤالكم هو: نعم»[170].

357. سألت لجنة التحقيق السيد بلير، عند طلبها شهادة منه، إذا ما كان قرأ تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة ليوم 10 شباط/فبراير 2002، وما هي الأهمية التي أعطاها له عندما قرر القيام بالعمل العسكري[171].

358. كتب السيد بلير في شهادته: «كنت على بيِّنة من تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة ليوم 10 شباط/فبراير بأن تهديد تنظيم القاعدة للمملكة المتحدة سوف يزداد. لكنني اتبعت وجهة نظر آنذاك وأتبعها الآن بأن التراجع بسبب الخوف من التهديد الإرهابي كان سيكون خاطئاً تماماً.

وعلى أية حال، فقد كنا بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وأفغانستان هدفاً للإرهاب وكما تظهر الأحداث في أوروبا والولايات المتحدة، فإنه عدا العراق، هناك تسويغات كافية قد يستخدمها الإرهابيون كأعذار لإرهابهم»[172].

علاقة المملكة المتحدة بالولايات المتحدة

359. كانت علاقة المملكة المتحدة بالولايات المتحدة عاملاً حاسماً في قرارات الحكومة بشأن العراق.

360. كانت الإدارة الأميركية هي التي قررت في أواخر عام 2001 جعل التعامل مع مشكلة نظام صدّام حسين تأخذ المرتبة الثانية بعد الإطاحة بحركة طالبان في أفغانستان في «الحرب العالمية على الإرهاب». وتحولت الإدارة الأمريكية في تلك الفترة ضد سياسة استمرار احتواء العراق التي كانت تمارسها قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

(170) جلسة استماع علنية، 20 تموز/يوليو 2010، ص 33-34.

(171) طلب لجنة التحقيق شهادة، 13 كانون الأول/ديسمبر 2010، Qs 11c و11d ص 7.

(172) شهادة، 14 كانون الثاني/يناير 2011، ص 16.

361. لم تكن هذه، في البداية، وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة. كان رأيها المعلن في ذلك الوقت هو أن الاحتواء كانت فعّالاً أكثر فأكثر، وأنه يمكن تكييفه ليبقى مستديماً. واستمر الاحتواء السياسة المعلنة للمملكة المتحدة خلال النصف الأول من عام 2002.

362. اختلفت الأهداف المعلنة للمملكة المتحدة تجاه العراق مع أهداف الولايات المتحدة حتى وقت الغزو. فقد كانت الولايات المتحدة تسعى علناً لتحقيق تغيير النظام، في حين أن المملكة المتحدة كانت تسعى لنزع سلاح العراق كما هو مطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي.

363. ولعل الأهم هو أن الإدارة الأمريكية ألزمت نفسها بجدول زمني للعمل العسكري لم يتماشَ مع، بل وتجاهل، الجدول الزمني وعمليات التفتيش في العراق التي وضعها مجلس الأمن الدولي. وأرادت المملكة المتحدة منح لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية الوقت لاستكمال عملهما، وأرادت دعماً أوسع من مجلس الأمن والمجتمع الدولي قبل أن تتخذ أي خطوات أخرى. إلا أن قرار الولايات المتحدة أغلق هذا الخيار.

364. وقد قررت حكومة المملكة المتحدة حول هذه النقطة والنقاط الأخرى المهمة، بما في ذلك التخطيط لفترة ما بعد النزاع وعمل سلطة الائتلاف المؤقتة، أنه من الصحيح أو الضروري أن تذعن لحليفها المقرب وشريكها الأكبر في الولايات المتحدة.

365. وقد فعلت ذلك لسببين:

- القلق من إمكان تضرر مجالات التعاون الحيوية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة إذا لم تقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل حول العراق؛
- الاعتقاد بأن أفضل وسيلة للتأثير في السياسة الأمريكية نحو الاتجاه المفضل للمملكة المتحدة لتقديم الدعم الكامل غير المشروط هي السعي للإقناع من الداخل.

366. كانت حكومة المملكة المتحدة مصيبة في التفكير ملياً بشأن هاتين النقطتين.

367. كان التحالف السَّوقي الوثيق مع الولايات المتحدة أولاً هو حجر الزاوية في سياسة المملكة المتحدة الخارجية والأمنية في ظل الحكومات المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية. وقد علق السيد بلير أهمية كبيرة على الحفاظ على هذا التحالف وتعزيزه.

368. تعززت هذه العلاقة بعد الهجمات على الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001 عندما أعلن السيد بلير أن بريطانيا ستقف «كتفاً إلى كتف» مع الولايات المتحدة لهزيمة

الإرهاب الدولي والقضاء عليه[173]. وقد أدت الاجراءات التي تبعت ذلك في أفغانستان لتحقيق سقوط طالبان إلى تقوية وتعميق الشعور بالجهد المشترك.

369. عندما حولت الإدارة الأمريكية انتباهها إلى تغيير النظام في العراق كجزء من المرحلة الثانية من «الحرب العالمية على الإرهاب» كان رد السيد بلير الفوري هو السعي لعرض الشراكة والعمل مع الإدارة الأمريكية لحشد الدعم الدولي للموقف بأن العراق كان يمثل تهديداً لا بد من التعامل معه.

370. كان القرار بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في رأي السيد بلير يخدم المصالح الوطنية طويلة الأجل. وقال في كلمته يوم 18 آذار/مارس 2003 إن التعامل مع العراق سوف: «... يحدد الطريقة التي ستواجه بها بريطانيا والعالم الخطر الأمني المركزي للقرن الحادي والعشرين وتطوير الأمم المتحدة والعلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة والعلاقات داخل الاتحاد الأوروبي والطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع بقية العالم. لذلك لا يمكن أن يكون هذا الأمر أكثر أهمية، فهو سيحدد نمط السياسة الدولية للجيل القادم».

371. كتب السيد بلير في مذكراته: «كنت أعرف أنني في التحليل النهائي سأكون مع الولايات المتحدة، لأنه كان صحيحاً أخلاقياً وسوقياً. ولكن علينا أن نبذل محاولة أخيرة للتوصل إلى حل سلمي، أولاً بجعل إزاحة صدام قضية أخلاقية... وثانياً، بالمحاولة مرة أخرى إعادة توحيد المجتمع الدولي وراء قاعدة واضحة للعمل في حالة حدوث خرق مستمر»[174].

372. ظهر القلق بشأن العواقب إذا لم تقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل للولايات المتحدة بصورة بارزة في حسابات السياسة عبر مجمع الحكومة البريطانية. فقد نشد السيد هون، على سبيل المثال، المشورة من السير كيفين تبيت، الوكيل الدائم لوزارة الدفاع، حول آثار نهج المملكة المتحدة تجاه العراق على التحالف[175].

373. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة جداً تاريخياً بين الشعبين البريطاني والأمريكي وتماثل وثيق في القيم بين نظمنا الشعبية(*)، إلا أن التحالف تأسس ليس على العاطفة ولكن على إدراك واقعي للمنفعة المتبادلة، فالمنافع لا تسير باتجاه واحد على الإطلاق.

---

(173) سجل المحفوظات الوطني، 11 أيلول/سبتمبر 2001، هجمات 11 أيلول/سبتمبر - بيان رئيس الوزراء.

(174) Blair, *A Journey: My Political Life.*

(175) مذكرة Tebbit إلى وزير الدولة [وزير الدفاع]، 14 كانون الثاني- يناير2003، «العراق. ماذا لو؟»، <https://bit.ly/2PSYvSX>.

(*) استخدمت كلمة [الشعبية] بدلاً من [الديمقراطية] (المترجم).

374. وكتب السيد بلير في مذكراته: «... اتفقت مع التحليل الأساس للولايات المتحدة بأن صدّام يمثل تهديداً، واعتبرته وحشاً. وكان تصدع الشراكة مع الولايات المتحدة في مثل هذه الظروف، عندما كان حلفاء أميركا الرئيسيون يحتشدون، سيسبب من وجهة نظري، لهذه العلاقة في ذلك الوقت (والآن) أضراراً كبيرة على المدى الطويل».

375. كانت الحكومة مصيبة في وزن العواقب المحتملة لتحالف أوسع مع الولايات المتحدة بعناية فائقة، كما فعلت الحكومات السابقة. فقد كانت سياسة المعارضة المباشرة للولايات المتحدة ستلحق ضرراً خطيراً على المدى القصير بالعلاقة، ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن أن تسبب تصدع الشراكة.

376. كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وعلى مدى العقود السبعة الماضية قد تبنت مواقف مختلفة ومتناقضة في بعض الأحيان بشأن القضايا الرئيسة، مثل السويس وحرب فيتنام وجزر الفوكلاند وغرينادا والبوسنة والنزاع العربي - الإسرائيلي، وفي بعض الأحيان، أيرلندا الشمالية. لكن تلك الاختلافات لم تعرض للاستفسار التعاون الوثيق بما يحقق المنفعة المتبادلة على العلاقة الشاملة، بما في ذلك الدفاع والمخابرات.

377. لا يبدو أن معارضة ألمانيا وفرنسا لسياسة الولايات المتحدة في عامي 2002 و2003 كان لها تأثير دائم في علاقات تلكما الدولتين بالولايات المتحدة على الرغم من المرارة في حينها.

378. ومع ذلك فإنه لا يجب ترجمة القرار بعدم المعارضة على أنه دعم غير مشروط. فقد أثبتت العلاقة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وتقاسم المصالح طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ولا سيّما خلال التحالف زمن الحرب) قوتها بما يكفي لتحمل عبء المقاربات المختلفة للمشاكل الدولية والخلافات غير النادرة.

379. لو كانت المملكة المتحدة قد بقيت على موقفها المختلف حول العراق – والذي لم يكن موقفاً معارضاً، ولكنه موقف حددت فيه المملكة المتحدة شروطاً تراها الحكومة حيوية – فإن لجنة التحقيق لا ترى أن هذا كان سيؤدي إلى تغيير أساس أو دائم في العلاقة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

380. هذه مسألة قرار تبنى فيه السيد بلير، متحملاً مسؤولية القيادة، وجهة نظر مختلفة.

381. كان السبب الثاني لإعطاء الدعم غير المشروط للولايات المتحدة بالوقوف معها والمشاركة في التخطيط هو تمكين المملكة المتحدة من التأثير في السياسة الأمريكية.

382. كان لدعم السيد بلير الراسخ للولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تأثير كبير في ذلك البلد. فقد طور السيد بلير علاقة عمل وثيقة مع الرئيس بوش واستخدمها

لموازنة الملاحظات وضخ آرائه حول القضايا اليومية الرئيسة، ويبدو واضحاً من سجلات المناقشات أن الرئيس بوش قد شجع هذا الحوار وأصغى إلى آراء السيد بلير.

383. عبّر السيد بلير عن آرائه في محادثات هاتفية متكررة وفي لقاءات مع الرئيس. وكانت هناك أيضاً قناة اتصال نشطة للغاية بين مستشاره للشؤون الخارجية ومستشارة الرئيس للأمن القومي. كما بعث السيد بلير بملاحظات مكتوبة مفصلة إلى الرئيس.

384. أبلغ السيد جوناثان بويل، كبير مستشاري السيد بلير، لجنة التحقيق: «... كانت لرئيس الوزراء عادة كتابة الملاحظات، داخلياً وللرئيس كلينتون والرئيس بوش، عن جميع الأمور، لأنه وجد أنه من الأفضل كتابة الشيء بدلاً من مجرد الحديث عنه شفوياً وعرضه مادياً أكثر فأكثر... في تعبيرات مركزة»[176].

385. كان السيد بلير يبني استنتاجاته على المعلومات والبيانات الواردة من إدارات الحكومة، لكنه يبدو واضحاً أنه صاغ الكثير أو معظم ملاحظاته إلى الرئيس بنفسه، بعد أن عرض المسودات على المستشارين المقرَّبين له في رئاسة الحكومة ولكن ليس (قبل إرسالها) على أعضاء مجلس الوزراء ذي الصلة.

386. كان تقدير الطريقة الأفضل لممارسة النفوذ مع رئيس الولايات المتحدة مسألة اجتهاد تعبوي لرئيس الوزراء ويختلف حسب رؤساء الوزراء والرؤساء. كان اجتهاد السيد بلير، بالنسبة إلى العراق، كما أوضح هو وآخرون، هو أن الأهداف التي حددتها المملكة المتحدة لسياسة ناجحة لا يجب إبداؤها كشروط للدعم.

387. قال السيد بويل للجنة التحقيق إن السيد بلير كان يعرض على الولايات المتحدة «شراكة في محاولة للوصول إلى تحالف واسع» و«وضع إطار عمل» ومحاولة إقناع الولايات المتحدة بالتحرك في اتجاه معين[177].

388. ليس هناك شك في أن السيد بلير قد أثر في قرار الرئيس بشأن الذهاب إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة في خريف عام 2002. لكنه في قرارات حاسمة أخرى وردت في التقرير لم ينجح في تغيير النهج المقرر في واشنطن.

389. يتم التعامل مع هذه القضية في قسم «الدروس» في هذا الملخص الإداري تحت عنوان «قرار الذهاب إلى الحرب».

---

(176) جلسة استماع علنية، 18 كانون الثاني/يناير 2010، ص 38.

(177) جلسة استماع علنية، 18 كانون الثاني/يناير 2010، ص 77-78.

اتخاذ القرار

390. كانت الطريقة التي تم بها تطوير السياسة واتخاذ القرارات بشأن العراق ضمن حكومة المملكة المتحدة في صميم عمل لجنة التحقيق وأساسية لاستنتاجاتها.

391. وضعت لجنة التحقيق في القسم 2 من التقرير أدوار ومسؤوليات الأفراد والهيئات الرئيسة من أجل مساعدة القارئ. ستنتشر أيضاً مع التقرير العديد من الوثائق التي توضح من الذي اتخذ القرارات الرئيسة وعلى أي أساس، بما في ذلك السجل الكامل للمناقشات حول العراق في مجلس الوزراء في خمس مناسبات رئيسة قبل النزاع، وتقديم المشورة بشأن السياسات إلى الوزراء وهي لا تكشف عادة.

المسؤولية الجماعية

392. يعدّ مجلس الوزراء بموجب الاتفاقيات الدستورية للمملكة المتحدة - حيث يقود رئيس الوزراء الحكومة - هو الآلية الرئيسة التي يتحمل بواسطتها أبرز أعضاء الحكومة المسؤولية الجماعية عن القرارات الأكثر أهمية. وتدعم مجلس الوزراء منظومة من اللجان الوزارية التي يتمثل دورها بتحديد واختبار وتطوير خيارات السياسات وتحليل وتقليل المخاطر ومناقشة وصقل مقترحات السياسة حتى يتم تبنيها عبر مجلس الوزراء[178].

393. نص التشريع الوزاري السائد عام 2003 على ما يلي: «يدعم مجلس الوزراء من جانب اللجان الوزارية (الدائمة والمؤقتة) والتي لها هدف مزدوج. فهي، أولاً، تخفف الضغط عن مجلس الوزراء نفسه من طريق تسوية أكبر ما يمكن من الأعمال في مستوى أدنى أو، إذا تعذر ذلك، من خلال توضيح القضايا وتحديد نقاط الخلاف. وثانياً، هي تؤيد مبدأ المسؤولية الجماعية من طريق ضمان أن القرار، على الرغم من أن الموضوع المهم قد لا يصل إلى مجلس الوزراء نفسه، سيُدرس كاملاً وسوف يكون الحكم النهائي موثوقاً به بما فيه الكفاية لضمان أن يتم توقع أن تقبل الحكومة ككل المسؤولية عنه»[179].

394. نص التشريع أيضاً على أن: «يشمل عمل مجلس الوزراء واللجان الوزارية بصورة رئيسية:

- مسائل ترتبط بالمسؤولية الجماعية للحكومة لأنها تثير قضايا رئيسة في السياسة أو لأنها ذات أهمية كبرى للشعب؛

---

(178) التشريع الوزاري، 2001، ص 3، <https://bit.ly/2SlfkI7>.

(179) المصدر نفسه، ص 3.

- مسائل تدور حولها نقاشات غير محلولة بين الإدارات».

395. أبلغ اللورد ويلسون عن دينتون لجنة التحقيق أنه في الفترة بين كانون الثاني/يناير 1998 وكانون الثاني/يناير 1999 أثناء التحضير لعملية عاصفة الصحراء وفور انتهائها في كانون الأول/ديسمبر 1998 (لاحظ القسم 1.1 من التقرير) وكأمين عام لمجلس الوزراء كان قد حضر ودوَّن إحدى وعشرين مناقشة حول العراق، عشرة منها في مجلس الوزراء كانت سبع منها «ذات فحوى جوهري بعض الشيء»، وخمس في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية، وستة اجتماعات مخصصة، بضمنها لقاء للإحاطة مع لجنة الاستخبارات المشتركة[180]. وكانت المناقشات في مجلس الوزراء أو لجنة الوزراء قد لقيتْ دعماً من القسم ذي الصلة في أمانة مجلس الوزراء، أمانة السياسة الخارجية والدفاع.

396. وبنفس الطريقة قال اللورد ويلسون أنه بين 11 أيلول/سبتمبر 2001 وكانون الثاني/يناير 2002 كان رد الحكومة على الإرهاب الدولي وما تبعه من عمل عسكري ضد طالبان في أفغانستان قد تمت إدارته من خلال أربعة وستين اجتماعاً وزارياً[181].

397. إلا أن آخر اجتماع للجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية حول العراق قبل حرب عام 2003 عقد في آذار/مارس 1999 [182].

398. توقعت وزارة الدفاع بوضوح في نيسان/أبريل 2002 أن يتم التعامل مع الخيارات العسكرية من خلال اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية. وأشار السيد سيمون ويب مدير السياسات في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية على السيد هون بأنه: «حتى هذه الخطوات التحضيرية تحتاج بشكل صحيح إلى قرار من اللجنة الوزارية، على أساس مذكرة من وزير الدفاع...»[183].

399. اتخذت معظم القرارات بشأن العراق قبل النزاع إما ثنائياً بين السيد بلير والوزير ذي الصلة أو في لقاءات بين السيد بلير والسيد سترو والسيد هون، مع المسؤولين من مكتب رئيس الوزراء، وعند الاقتضاء، السيد جون سكارليت (رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة) والسير

---

(180) جلسة استماع علنية، 25 كانون الثاني/يناير 2011، ص 11.

(181) جلسة استماع عامة، 25 كانون الثاني/يناير2011، ص 11.

(182) رسالة بالبريد الإلكتروني من مكتب رئاسة الوزراء إلى أمين سر لجنة التحقيق حول العراق، 5 تموز/يوليو 2011، «طلب بموجب حرية المعلومات لمذكرة مشتركة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والكومنولث حول السياسة بشأن العراق 1999».

(183) مذكرة من ويب إلى أمين السر الشخصي/ وزير الدولة، 12 نيسان/أبريل 2002، «بوش والحرب على الإرهاب»، <https://bit.ly/2O4j0KF>.

ريتشارد ديرلوف والأدميرال بويس. وقد دونت محاضر بعض هذه الاجتماعات وبعضها لم يدون.

400. إن الغرض من تدوين محضر الاجتماع، كما يوضح دليل أمانة سر مكتب الوزراء، هو تحديد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها لكي يعرف الذين عليهم مسؤولية اتخاذ الإجراءات بالضبط ما الذي يجب القيام به. والغرض الثاني هو «تفسير أسباب التوصل إلى تلك الاستنتاجات»[184].

401. وصف اللورد تورنبول أمين سر مجلس الوزراء من 2002 إلى 2005 طريقة السيد بلير المتميزة في العمل مع زملائه في مجلس الوزراء كما يلي:

«. .أحب أن أتحرك بسرعة. لا أريد أن أقضي الكثير من الوقت في حل النزاعات، ولهذا، سوف أجلب الناس الذين سوف يجعلون هذا الشيء يتحرك بسرعة وكفاءة. كان هذا النوع هو طرازه المميز، ولكن كانت فيه عيوب»[185].

402. أبلغ اللورد تورنبول لجنة التحقيق لاحقاً أن المجموعة المذكورة أعلاه كانت «مجمعاً مهنياً... لديهم... مع استثناء واحد ممكن [السيدة كلير شورت، وزيرة التنمية الدولية]، الناس الصحيحين في المجال. لم تكن هذا النوع من حكومة الأريكة بمعنى رئيس الوزراء والمستشارين الخاصين به وأزلامه السياسيين»[186].

403. ذكر تقرير اللورد بتلر في تموز/يوليو 2004 أن لجنته كانت: «... تشعر بالقلق من أن الطابع غير الرسمي والمحدد لأساليب الحكومة التي شهدناها في سياق وضع السياسات تجاه العراق يهدد بتقليص نطاق القرار السياسي الجماعي الواعي. وهذه المخاطر كبيرة ولا سيَّما في ميادين مثل موضوع المراجعة التي قمنا بها، حيث يصعب الحصول على الحقائق الثابتة وتصير نوعية القرار وفقاً لذلك في غاية الأهمية»[187].

404. وإجابة عن ذلك وافق السيد بلير على: «.... حيث يتم جلب مجموعة صغيرة معاً للعمل على التخطيط العسكري العملي وتطوير الخطة السَّوقية الدبلوماسية، فإن مثل هذه المجموعة ستعمل في المستقبل رسمياً باسم لجنة مخصصة في مجلس الوزراء»[188].

---

(184) مكتب رئاسة الوزراء، حزيران/يونيو 2001، الدليل لتدوين المحاضر، <https://www.gov.uk/government/publications/guide-to-taking-minute>.

(185) جلسة استماع عامة، 13 كانون الثاني/يناير 2010، ص 28.

(186) جلسة استماع عامة، 13 كانون الثاني/يناير2010، ص 45-46.

(187) *Review of Intelligence on Weapons of Mass Destruction* [«The Butler Report»], 14 July 2004, HC 898.

(188) Cabinet Office, *Review on Intelligence on Weapons of Mass Destruction*: *Implementation of its Conclusions*, March 2005, Cm6492.

405. ترى لجنة التحقيق أنه عندما تشمل خيارات السياسة حشوداً عسكرية كبيرة، وبخاصة عندما تكون لها آثار على مسؤوليات أكثر من وزير، وأنها من المرجح مثيرة للجدل و/أو من المحتمل أن تؤدي إلى مخاطر كبيرة، فإنه يجب أن تدرس الخيارات مجموعة من الوزراء تجتمع بانتظام، بغض النظر عما إذا صُنفت رسمياً كلجنة وزارية، حتى يتمكن مجلس الوزراء ككل من اتخاذ القرارات الجماعية الواعية.

406. كتب السيد بول واصفاً الواجب المهم للجنة الوزارية كما يلي: «اتخذت معظم القرارات المهمة في حكومة بلير إما في لقاءات غير رسمية للوزراء والمسؤولين أو من قبل اللجان الوزارية... وخلافاً لكامل مجلس الوزراء، فإن اللجنة الوزارية يحضر فيها الأشخاص المناسبون، بما في ذلك، على سبيل المثال، رؤساء هيئة الأركان العسكرية أو المستشارون العلميون، وأعضاؤها حسنو الاطلاع، ويمكن لها أن تأخذ الوقت الذي تريده في مناقشاتها على أساس وثائق معدة جيداً، ويرأسها بشكل مستقل أحد كبار الوزراء بدون مصلحة لأي إدارة»[189].

407. تتفق لجنة التحقيق مع هذا الوصف لوظيفة اللجنة الوزارية عندما تعمل بشكل جيد. وهي تعترف على وجه الخصوص بالوظيفة الهامة التي يؤديها وزير من دون مسؤوليات القيادة الوزارية للقضايا قيد النظر. ويمكن لهذا أن يوفر بعض المجابهة الخارجية من أعضاء من ذوي الخبرة في الحكومة ويقلل من أي توجه نحو التفكير الجماعي. فقد كان ضم وزير الخزانة أو نائب رئيس الوزراء في حالة العراق، على سبيل المثال، كأعضاء كبار في مجلس الوزراء، أو السيد كوك، وزير الخارجية السابق الذي كانت مخاوفه بشأن السياسة معروفة، سيوفر عنصراً من المجابهة.

408. واعترف السيد بول بدوره بأهمية المشورة المكتوبة التي يمكن الاطلاع عليها قبل الاجتماع، لتمكِّن الحاضرين من الحصول على معلومات مشتركة والفرصة لهضم المشورة وطلب المزيد من المشورة إذا لزم الأمر. وهذا ما يسمح باستخدام الوقت في الاجتماعات بصورة منتجة.

409. ترى لجنة التحقيق أنه كان ينبغي إجراء مناقشة جماعية من قبل اللجنة الوزارية أو مجموعة صغيرة من الوزراء على أساس المشاورة بين الإدارات يتم الاتفاق عليها على مستوى رفيع بين المسؤولين حول عدد من النقاط التي كان لها تأثير كبير في تطوير سياسة المملكة المتحدة قبل غزو العراق. تلك كانت:

- القرار في بداية كانون الأول/ديسمبر 2001 لعرض العمل مع الرئيس بوش على سياسة

(189) Jonathan Powell, *The New Machiavelli*: *How to Wield Power in the Modern World* (London: The Bodley Head, 2010).

للتعامل مع العراق كجزء من المرحلة الثانية من «الحرب على الإرهاب»، على الرغم من أنه لم يكن يتوافر أي دليل على أي تورط عراقي في الهجمات على الولايات المتحدة أو علاقات نشطة له مع تنظيم القاعدة؛

- اعتماد موقف في نهاية شباط/فبراير 2002 من أن العراق كان يشكل تهديداً لا بد من التعامل معه، كتفاً إلى كتف مع افتراض أن الوسائل المحددة الوحيدة لإزالة صدّام حسين ونظامه كان بغزو العراق وفرض حكومة جديدة؛
- الموقف الذي ينبغي أن يعتمده السيد بلير في مناقشاته مع الرئيس بوش في كروفورد في نيسان/أبريل 2002. فقد قدم للاجتماع في تشيكرز في 2 نيسان/أبريل عرضاً عن الخيارات العسكرية ولم تستكشف الآثار السياسية والقانونية المترتبة على النزاع مع العراق. لم يكن هناك أي ممثل لوزارة الخارجية في اجتماع تشيكرز ولا أي اجتماع لاحق مع السيد سترو والسيد هون؛
- الموقف الذي ينبغي أن يعتمده السيد بلير في مناقشاته مع الرئيس بوش في كامب ديفيد يومي 5 و6 أيلول/سبتمبر 2002. فقد اطلع عدد من المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء فقط على مذكرة السيد بلير الطويلة في 28 تموز/يوليو قبل إرسالها والتي يقول فيها للرئيس بوش «سأكون معك، مهما كان»، وأرسلت نسخة بعد ذلك إلى السيد لسترو، وليس إلى السيد هون. ومع أن المذكرة وضعت عليها علامة «شخصية» (للإشارة إلى أنها ينبغي أن تكون مقيدة التداول)، فإنها تمثل إعلاناً واسعاً عن موقف الحكومة البريطانية من قبل رئيس الوزراء إلى رئيس الولايات المتحدة. وكان ينبغي بكل تأكيد إعطاء وزيري الخارجية والدفاع فرصة للتعليق على المسودة مقدماً؛
- مناقشة في منتصف أيلول/سبتمبر 2002 حول ضرورة التخطيط القوي لما بعد النزاع؛
- القرار في 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 بعرض قوات برية على الولايات المتحدة لأغراض التخطيط؛
- القرار يوم 17 كانون الثاني/يناير 2003 بنشر قوات برية بشكل واسع للقيام بعمليات في جنوب العراق؛
- الموقف الذي ينبغي أن يعتمده السيد بلير في مناقشاته مع الرئيس بوش في واشنطن في 31 كانون الثاني/يناير 2003؛
- المقترحات الواردة في مذكرة السيد بلير للرئيس بوش في 19 شباط/فبراير تقترح 14 آذار/ مارس موعداً للتصويت في مجلس الأمن؛
- مراجعة لسياسة المملكة المتحدة في نهاية شهر شباط/فبراير عام 2003 حينما لم يعثر

المفتشون على أي دليل على أسلحة الدمار الشامل، وكان هناك دعم محدود لقرار ثان في مجلس الأمن؛

- مسألة ما إذا كان العراق قد ارتكب المزيد من الخرق المادي على النحو المحدد في الفقرة الفاعلة 4 من القرار 1441 (2002)، كما طرحت في رسالة السيد بروميل في 14 آذار/مارس إلى السيد رايكروفت.

410. وكان يمكن للجنة وزارية أو عملية أكثر تنظيماً، إضافة إلى توفير آلية للتحقيق ومواجهة الآثار المترتبة على المقترحات قبل اتخاذ القرارات، أن تحدد بعض الآثار والمخاطر الأكثر اتساعاً المرتبطة بنشر قوات عسكرية في العراق. كما أنها كانت ستمنح الفرصة لمعالجة بعض أوجه القصور في التخطيط والتي تم تحديدها في القسم 6 من التقرير. وستكون هناك بطبيعة الحال قضايا السياسات الأخرى التي يمكن أن تستفيد من نفس النهج.

411. لمجلس الوزراء دور يختلف عن دور اللجنة الوزارية.

412. كتب السيد بول أن: «... مجلس الوزراء هو المكان المناسب للتصديق على القرارات، والمكان المناسب للشعب لإبداء القلق إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك من قبل، والمكان المناسب لإحاطة من رئيس الوزراء والوزراء الآخرين حول القضايا السَّوقية، والمكان المناسب لضمان الوحدة السياسية. لكنه قطعاً ليس المكان المناسب لقرار متعمق بشأن قضايا السياسة الصعبة والمفصلة»[190].

413. سوَّغ السيد سترو في بيان عام 2009 قرار مجلس الوزراء الاعتراض على نشر محاضر واحد من اجتماعاته بموجب قانون حرية المعلومات لعام 2000 بالحاجة إلى مناقشة صريحة في مجلس الوزراء مقنعة جداً: «يجب أن تتخذ القرارات الخطيرة والمثيرة للجدل في مداولات حرة وصريحة - وحتى حادة بين الزملاء، ويجب أن يكون الحوار دون خوف. ويجب أن تكون للوزراء الثقة لمواجهة بعضهم لبعض على انفراد. ويجب عليهم أن يتأكدوا من أن القرارات قد دُرست بصورة صحيحة من خلال استطلاع كل الاحتمالات قبل الالتزام بمسار للعمل. ويجب ألّا يشعروا بما يمنعهم من عرض الخيارات التي قد تكون غير مرغوب بها أو مثيرة للجدل. ويجب ألا يحيدهم عن التعبير عن المعارضة الخوف من أنهم قد يحملون شخصياً مسؤولية وجهات النظر التي يتم لاحقاً نبذها»[191].

---

(190) المصدر نفسه.

(191) بيان ج سترو، 23 شباط/فبراير 2009، «ممارسة الأسبقية الإدارية بموجب القسم 53 من قانون حرية المعلومات لعام 2000 في ما يتعلق بقرار مفوض المعلومات المؤرخ في 18 شباط/فبراير 2008 (المرجع: FS50165372) كما أيده قرار محكمة المعلومات في 27 كانون الثاني/يناير 2009 (المرجع: 0024/EA/2008 و2008 0029/EA): بيان الأسباب».

414. قال السيد بلير للجنة التحقيق: «... كانت المناقشات التي جرت في مجلس الوزراء مناقشات جوهرية، وأجريناها مرة بعد مرة، وكانت الخيارات بسيطة جداً: إطار فعّال لنظام العقوبات، أو بدلاً من ذلك أن يقوم مفتشو الأمم المتحدة بالعمل، أو بدلاً من ذلك عليك إزاحة صدام. كانت هذه هي الخيارات»[192].

415. وأضاف السيد بلير: «لم يكن أحد في مجلس الوزراء غير مدرك. .. كنه المسألة برمَّتها. وكان هذا هو الشيء الذي يدور في كل التيارات السياسية السائدة في ذلك الوقت. كان هناك أعضاء من مجلس الوزراء قد عارضوا واختلفوا، لكن معظمهم وافقوا»[193].

416. اطلعت لجنة التحقيق على محاضر ستة وعشرين اجتماعاً لمجلس الوزراء للفترة بين 28 شباط/فبراير 2002 و17 آذار/مارس 2003 ذكر فيها العراق، وعلى مفكرات أمانة سر مجلس الوزراء. وكان مجلس الوزراء قد أعطي بكل تأكيد أحدث المعلومات عن التطورات الدبلوماسية وكانت لديه الفرصة لأن يناقش القضايا العامة. وكان عدد المناسبات التي جرى فيها نقاش موضوعي وجوهري للسياسة محدوداً جداً.

417. جرت مناقشات موضوعية للسياسة حول العراق، وإن لم تكن بالضرورة حول جميع القضايا (كما يحدد التقرير)، في مجلس الوزراء في 7 آذار/مارس و23 أيلول/سبتمبر 2002، و16 كانون الثاني/يناير و13 آذار/مارس و17 آذار/مارس 2003. هذه هي السجلات التي يتم نشرها مع التقرير.

418. خلص السيد بلير في اجتماع مجلس الوزراء يوم 7 آذار/مارس 2002 إلى ما يلي: «... كانت الهواجس التي عُبِّر عنها في المناقشات مسوّغة، وكان من المهم ألّا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تعمل بمفردها. وكان المهم جداً تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. وكان ينبغي أن يكون أي عمل عسكري يتخذ ضد نظام الرئيس صدّام حسين فعالاً. لكن النظام العراقي، من ناحية أخرى، كان في انتهاك واضح لالتزاماته بموجب عدة قرارات لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكانت برامجه لأسلحة الدمار الشامل تهدِّد السلام. وتعد الدول المجاورة للعراق الرئيس صدّام حسين خطراً. كانت السياسة الصحيحة هي المشاركة بشكل وثيق مع حكومة الولايات المتحدة من أجل أن نكون في وضع يمكننا من صوغ السياسة وطرحها. وينبغي للمجتمع الدولي المضيّ قدماً بطريقة مدروسة ولكن ثابتة باتخاذ قرار بشأن كيفية الرد على التهديد الحقيقي الذي يمثله النظام العراقي. ولم يتم اتخاذ

(192) جلسة استماع عامة، 29 كانون الثاني/يناير2010، ص 22.

(193) جلسة استماع عامة، 29 كانون الثاني/يناير2010، ص 228-229.

أي قرارات بالقيام بعمل عسكري، وأي إجراء يتخذ سيكون وفقاً للقانون الدولي. «أخذ مجلس الوزراء العلم بذلك مع الموافقة»[194].

419. أخذ مجلس الوزراء في 17 آذار/مارس 2003 بالحسبان استنتاجات السيد بلير بأن «العملية السياسية في نهايتها، وأن صدّام حسين سيعطى إنذاراً نهائياً بمغادرة العراق، وأنه سيطلب من مجلس العموم الموافقة على استخدام القوة ضد العراق لفرض امتثاله، إذا لزم الأمر».

420. خلصت لجنة التحقيق في القسم 5 من التقرير إلى أنه كان ينبغي الطلب من اللورد غولدسميث تقديم مشورة كتابية تعكس تماماً الموقف في 17 آذار/مارس وشرح الأساس القانوني الذي قد تقوم المملكة المتحدة على أساسه بعمل عسكري وتحديد مخاطر التحدي القانوني.

421. لم تُجرَ مناقشة جوهرية للخيارات العسكرية، على الرغم من وعود السيد بلير، قبل اجتماع 17 آذار/مارس.

422. كتب السيد هون في بيانه إلى لجنة التحقيق أنه حين انضم إلى مجلس الوزراء في عام 1999: «... كان نمط التنظيم والتنسيق في اجتماعات مجلس الوزراء... ثابتاً. وكان معروفاً عن توني بلير أنه كان قلقاً للغاية من تسريبات عن مناقشات مجلس الوزراء... وكان تصوري أنه، وإلى حد كبير نتيجة لهذا، لا يتوقع عادة أن تُتخذ القرارات الرئيسة في سياق اجتماعات مجلس الوزراء. كان يتم تقديم الدراسات والوثائق إلى مكتب رئاسة الوزراء، ويقوم مكتب رئاسة الوزراء بدوره بتقديمها إلى[195] لجان مجلس الوزراء المناسبة لاتخاذ القرارات».

423. وكتب السيد هون: «لم يشارك أي من الوزراء الآخرين في مجلس الوزراء أثناء خدمتي في وزارة الدفاع في نقاشات حول نشر قوات محددة وطبيعة عملياتها. وكانت التفاصيل ذات الصلة توجه إلى مكتب رئيس الوزراء أو الإدارات الحكومية الأخرى حسب الضرورة... لا أذكر مناقشة واحدة على مستوى مجلس الوزراء حول نشر قوات خاصة وطبيعة عملياتها»[196].

424. تدرك لجنة التحقيق أنه ستكون هناك قيود عملية على مناقشة تفاصيل الانتشار العسكري، ولكن ذلك لن يحول دون مناقشة المبادئ والآثار المترتبة على الخيارات العسكرية.

---

(194) استنتاجات مجلس الوزراء، 7 آذار/مارس 2002، < https://bit.ly/2Rj6idj >.

(195) بيان، 2 نيسان/أبريل 2015، ص 1.

(196) بيان، 2 نيسان/أبريل 2015، ص 2.

425. ناقش مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير 2006 مقترحاً لنشر قوات عسكرية في هلمند في وقت لاحق من ذلك العام.

426. وتدرك لجنة التحقيق أيضاً أن طبيعة السياسة الخارجية، كما يبين التقرير بوضوح، تتطلب مشاركة رئيس وزراء المملكة المتحدة ووزير الخارجية وكبار المسؤولين في التفاوض على السياسات والاتفاق عليها على أساس يومي، وأحياناً على أساس كل ساعة.

427. قد لا يكون ضرورياً ولا مجدياً الحصول على تفويض من مجلس الوزراء في كل مرحلة من مراحل المناقشة. وهذا يعزز أهمية ضمان أن تتم إحاطة مجلس الوزراء علماً بتطور الخطط السَّوقية، وأن تتاح له الفرصة لطرح الأسئلة ويطلب منه تأييد القرارات الرئيسة. ويحتاج وزراء المجلس معلومات أكثر مما هو متوافر من وسائل الإعلام، وبخاصة في القضايا الحساسة للسياسة الخارجية والأمنية.

428. في عام 2009 أبلغ ثلاثة من أمناء السر السابقين في مجلس الوزراء[197] لجنة مجلس اللوردات الخاصة حول الدستور ما يلي: «... كان كل واحد منا، كأمين سر لمجلس الوزراء، واعياً باستمرار لمسؤوليته تجاه مجلس الوزراء مجتمعاً ومدركاً للحاجة للأخذ بعين الاعتبار حاجات ومسؤوليات أعضاء مجلس الوزراء الآخرين (بل وللوزراء الأخرين أيضاً) وكذلك رئيس الوزراء. وقد صبغ هذا الوعي علاقاتنا مع رئاسة الوزراء وكذلك مع وزراء آخرين وإداراتهم[198].

429. أبلغ اللورد تورنبول لجنة التحقيق أن السيد بلير: «... أراد تغييراً تدريجياً في العمل على التنفيذ والإصلاح، والتي آمل أن أكون قد تمكنت من إعطائها له. لكن... كيف يعمل أمين مجلس الوزراء؟ تأتي وأنت _ حتى مع دوريك الوظيفيين، رئيس منظمة من نصف مليون موظف حكومي وتقوم بشكل ما بتنسيق قطاع عام من نحو خمسة ملايين شخص. عليك اتخاذ خيارات بخصوص المكان الذي تبذل فيه جهدك، وأعتقد أن السياسة التي اتبعتها كانت عدم الاستيلاء على قضية من شخص تم تفويضه بها فقط لأنها كانت كبيرة ومهمة، ولكن عليك جعل الحكم على ما إذا كان يتم التعامل معها بكفاءة، وما إذا كان ذلك الجزء المعين تحت ضغط بطريقة ما، وما إذا كنت تعتقد أنهم يفهمونها خطأً بعض الشيء، أو أنهم فاتتهم بعض الأمور الجوهرية»[199].

---

(197) اللورد (Lord Armstrong of Ilminster) و (Lord Butler of Brockwell) و (Lord Wilson of Dinton).

(198) التقرير الرابع من لجنة مجلس اللوردات الخاصة حول الدستور، الجلسة 2009-10، مكتب رئاسة الوزراء ومركز الحكومة، HL Paper 30.

(199) جلسة استماع عامة - 13 كانون الثاني/يناير 2010، ص 3.

430. تستمر مسؤولية أمين مجلس الوزراء في ضمان أن أعضاء مجلس الوزراء مشتركون بالكامل بطرائق تسمح لهم بتحمل المسؤولية الجماعية والوفاء بالتزاماتهم الإدارية قائمة برغم ذلك.

المشورة حول الأساس القانوني للعمل العسكري

431. راجعت لجنة التحقيق المناقشات التي جرت داخل الحكومة وكيف توصلت الحكومة إلى قراراتها.

432. كانت الظروف التي تم في نهاية المطاف بموجبها التقرير بأنه كان هناك أساس قانوني لمشاركة المملكة المتحدة غير مرضية على الإطلاق.

433. لم يقدم اللورد غولدسميث حتى 13 آذار/مارس 2003 مشورته بأنه، بعد أخذ كل شيء بعين الاعتبار، كان هناك أساس قانوني متين للعمل العسكري.

434. أبلغ مكتب اللورد غولدسميث في كتابه في 14 آذار/مارس 2003 المرسل إلى مكتب رئيس الوزراء، والتي نناقشها في القسم 5 من التقرير، السيد بلير أن مكوناً جوهرياً من الأساس القانوني كان أن يقتنع هو نفسه بأن العراق كان في خرق للقرار 1441.

435. كان السيد بلير هو الذي قرر وفقاً لهذه المشورة وبقدر تعلق الأمر بالمملكة المتحدة بأن العراق كان ويبقى في حالة خرق للقرار 1441.

436. وبصرف النظر عن جواب مكتب رئيس الوزراء على كتاب 14 آذار/مارس، الذي أرسل في اليوم التالي، وبشكل لا يمكن وصفه إلا بأنه سطحي ولا مبال، لم يتم حفظ أي سجل رسمي لهذا القرار وتبقى الأسباب الدقيقة التي بني عليها غير واضحة.

437. قبلت لجنة التحقيق بما أبلغ لها من أنه كان من الممكن في تلك المرحلة أن تقرر حكومة المملكة المتحدة عدم المضيّ بالعمل العسكري إذا كان من الضروري اتخاذ قرار للقيام بذلك؛ أو إذا كان مجلس العموم في 18 آذار/مارس قد صوت ضد الحكومة.

438. وعلى الرغم من أنه، حين اعتمد القرار 1441، كان هناك تأييد بالإجماع لعمليات تفتيش صارمة ونظام مراقبة مدعومة بالتهديد باستخدام القوة العسكرية كوسيلة لنزع سلاح العراق، إلا أنه لم يكن هناك إجماع من هذا القبيل في مجلس الأمن في آذار/مارس 2003. ولو كان الأمر ترك لمجلس الأمن ليقرر، لكان العمل العسكري قد أجل، وربما تم تجنبه.

439. يعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية عن حفظ السلم والأمن. وكانت الحكومة البريطانية تدّعي العمل بالنيابة عن المجتمع الدولي «لدعم سلطة مجلس الأمن»، مع علمها أنها لم تكن لديها أغلبية في مجلس الأمن لدعم أعمالها. وقد قوضت إجراءات المملكة المتحدة، في هذه الظروف، سلطة مجلس الأمن.

440. كان إصدار قرار من مجلس الأمن يحدد ما إذا كان العراق في الواقع في خرق مادي للقرار 1441 سيعزز طموح المملكة المتحدة في دعم سلطة المجلس.

توقيت المشورة القانونية للورد غولدسميث حول تفسير القرار 1441

441. اتخذ قرار، بعد اعتماد القرار 1441، بتأخير استلام المشورة الرسمية من اللورد غولدسميث.

442. أبلغ السيد بويل اللورد غولدسميث يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 بضرورة عقد اجتماع قبل عيد الميلاد ببعض الوقت لمناقشة الموقف القانوني.

443. أرسلت يوم 9 كانون الأول/ديسمبر إلى اللورد غولدسميث «تعليمات» رسمية حول تقديم المشورة. وقد أرسلتها وزارة الخارجية والكومنولث نيابة عنها وعن وزارة الدفاع ومكتب رئيس الوزراء.

444. كانت التعليمات واضحة في أن اللورد غولدسميث لم يكن عليه أن يقدم إجابة فورية.

445. أبلغ اللورد غولدسميث عندما التقى السيد بويل والسير ديفيد مانينغ والبارونة مورغان (مديرة العلاقات السياسية والحكومية لرئيس الوزراء) في 19 كانون الأول/ديسمبر أنه لم يكن، في تلك المرحلة، مطلوباً منه إعطاء مشورة، وأنه عندما يحصل ذلك، فإنه سيكون مفيداً بالنسبة له مناقشة المسودة مع السيد بلير في أول فرصة.

446. كان السيد بلير والسيد بويل حتى 7 آذار/مارس 2003 قد طلبا أن تبقى وجهات نظر اللورد غولدسميث حول الأثر القانوني للقرار 1441 طيَّ الكتمان ولا يجري تقاسمها مع الزملاء الوزراء دون إذن من مكتب رئيس الوزراء.

447. وافق اللورد غولدسميث على هذا السلوك.

448. قدم اللورد غولدسميث مسودة المشورة إلى السيد بلير يوم 14 كانون الثاني/يناير 2003. ولم يقم، كما تم توجيهه، بتزويد السيد سترو أو السيد هون بنسخة من مشورته.

449. وعلى الرغم من دعوة اللورد غولدسميث لحضور جلسة مجلس الوزراء يوم 16 كانون الثاني/بناير، إلا أنه لم تجر مناقشة وجهات نظر اللورد غولدسميث.

450. كان السيد سترو على علم، بوجه عام، بموقف اللورد غولدسميث لكنه لم يزود بنسخة من مسودة مشورة اللورد غولدسميث قبل اجتماع مجلس الوزراء في 16 كانون الثاني، ولم يقرأها إلا بعد أسبوعين على الأقل.

451. كان ينبغي أن تعطى مسودة المشورة في 14 كانون الثاني/يناير إلى السيد سترو والسيد هون وأمين مجلس الوزراء والذين كانت مسؤولياتهم جميعاً على صلة مباشرة.

452. قدم اللورد غولدسميث إلى السيد بلير المزيد من المشورة في 30 كانون الثاني، ولم يطلع عليها أحد خارج مكتب رئيس الوزراء.

453. ناقش اللورد غولدسميث تاريخ التفاوض حول القرار 1441 مع السيد سترو والسير جيريمي غرينستوك ومع المسؤولين في البيت الأبيض والمستشارين القانونيين في وزارة الخارجية الأمريكية. وقد تحاجوا بأن القرار 1441 يمكن أن يفسر على أنه لا يحتاج إلى قرار ثانٍ. وكان موقف حكومة الولايات المتحدة بأنها لم تكن لتوافق على القرار 1441 لو كان يشترط ذلك.

454. عندما التقى اللورد غولدسميث بالمسؤولين في مكتب رئيس الوزراء يوم 27 شباط/فبراير، قال لهم إنه قد توصل إلى استنتاج مفاده أنه يمكن وجود «قضية معقولة» بأن القرار 1441 كان قادراً على إحياء التخويل باستخدام القوة في القرار 678 (1990) دون قرار جديد، إذا كانت هناك أسباب حقيقية مقنعة للاستنتاج بأن العراق قد فشل في استغلال الفرصة الاخيرة التي قدمها القرار 1441.

455. وكان مكتب رئيس الوزراء حتى ذلك الوقت ليس على يقين من أن اللورد غولدسميث سينصح بأن هناك أساساً يمكن بموجبه القيام بعمل عسكري ضد العراق في حالة عدم وجود قرار آخر من مجلس الأمن.

456. استمرت الشكوك حول الظروف التي تكون المملكة المتحدة بموجبها قادرة على المشاركة في عمل عسكري، في غياب مشورة رسمية، على الرغم من بقاء إمكان استصدار قرار جديد.

457. قدم اللورد غولدسميث مشورته الرسمية المكتوبة يوم 7 آذار/مارس.

مشورة اللورد غولدسميث المؤرخة في السابع من آذار/مارس 2003

458. حددت المشورة الرسمية للورد غولدسميث يوم 7 آذار/مارس تفسيرات بديلة للتأثير القانوني للقرار 1441. وخلص إلى أن الطريق الأكثر أماناً هو بالسعي لاستصدار قرار ثان، وحدد السبل التي قد يمكن بموجبها، في غياب قرار ثان، رفع الأمر أمام المحكمة. وحدد اللورد غولدسميث مسألة رئيسة وهي إذا ما كانت هناك حاجة إلى تقويم ما إذا كان تصرف العراق يمثل فشلاً في انتهاز الفرصة الأخيرة أو فشلاً كاملاً في التعاون بالمعنى المقصود في الفقرة الفاعلة 4، بحيث إن أساس وقف إطلاق النار قد نقض.

459. كتب اللورد غولد سميث (الفقرة 26): «أظهرت قراءة سريعة لنص القرار انتفاء الحاجة

إلى مثل هذا التقويم لأن مجلس الأمن كان قد قرر سابقاً هذه المسألة. لكن التصريحات العلنية، من ناحية أخرى، تقول خلاف ذلك».

460. ومع أن اللورد غولدسميث بقي يعتقد «أن المسار القانوني الأسلم سيكون باستصدار قرار ثان»، إلا أنه خلص (الفقرة 28) إلى أنه «يمكن بناء قضية معقولة بأن القرار 1441 كان قادراً على إحياء التخويل الوارد في القرار 678 دون الحاجة إلى قرار جديد».

461. كتب اللورد غولد سميث أن القضية المعقولة لا تعني أنه إذا جلبت القضية في أي وقت إلى المحكمة فإنه سيكون على ثقة بأن المحكمة ستوافق مع هذا الرأي. ورأى أن المحكمة قد تخلص إلى أن الفقرتين الفاعلتين 4 و12 تتطلبان قراراً جديداً من مجلس الأمن من أجل إحياء التخويل الوارد في القرار 678.

462. أشار اللورد غولدسميث إلى أن القوات البريطانية شاركت في عدد من المناسبات السابقة، بما في ذلك بالنسبة إلى عملية ثعلب الصحراء في العراق في عام 1998 وكوسوفو في عام 1999، في العمل العسكري على أساس مشورة من المدَّعين العامِّين السابقين بأن (الفقرة 30) «شرعية الإجراءات كانت بموجب القانون الدولي لا تتعدى كونها قابلة للجدل إلى حد معقول».

463. حذر اللورد غولدسميث السيد بلير (الفقرة 29): «... إن القول بأن القرار 1441 وحده أحيا التخويل باستخدام القوة في القرار 678 لا يمكن قبوله إلا إذا كانت هناك أسباب حقيقية مقنعة للاستنتاج بأن العراق فشل في استغلال الفرصة الأخيرة. وبعبارة أخرى، فإننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على عرض أدلة دامغة على عدم الامتثال والتعاون... وستكون وجهات نظر لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة للغاية في هذا الصدد».

464. وأضاف اللورد غولدسميث: «سوف تحتاجون، في ضوء التقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، إلى أن تدرسوا بعناية فائقة إذا ما كانت الأدلة حول عدم التعاون وعدم الامتثال من قبل العراق مقنعة بما فيه الكفاية لتسويغ الاستنتاج بأن العراق لم يغتنم الفرصة النهائية».

465. كان السيد سترو والسيد هون والدكتور جون ريد (وزير بلا حقيبة ورئيس حزب العمال) ورؤساء الأركان قد شاهدوا مشورة اللورد غولدسميث يوم 7 آذار/مارس قبل الاجتماع الرقم (10) في مكتب رئيس الوزراء يوم 11 آذار/مارس، ولكن ليس من الواضح كيف ومتى وصلت المشورة إليهم.

466. لكن وزراء آخرين ترتبط مسؤولياتهم مباشرة بالأمر، بمن فيهم السيد غوردون براون (وزير الخزانة) والسيدة شورت، لم يطلعوا على المشورة.

توصل اللورد غولدسميث إلى «رؤية أفضل»

467. أعلن السيد بلير في الجلسة يوم 11 آذار/مارس أن «المشورة» التي قدمها اللورد غولد سميث «أوضحت أنه يمكن تسويغ قضية معقولة» بأن القرار 1441 كان «قادراً على إحياء» التخويل في القرار 678، «على الرغم بالطبع من أن قراراً ثانياً سيكون أفضل». وكان هناك قلق، مع ذلك، من أن المشورة لم تقدم دليلاً واضحاً بأن العمل العسكري سيكون مشروعاً.

468. طلب الأدميرال بويس نيابة عن القوات المسلحة، ومحامية الخزانة، السيدة جولييت ويلدون، في ما يتعلق الخدمة المدنية، من اللورد غولدسميث، بعد الاجتماع، إعطاء إجابة قاطعة عمّا إذا كان العمل العسكري سيكون مشروعاً بدلاً من غير مشروع.

469. علم السيد بلير والسيد سترو يوم 12 آذار/مارس أنه لم تكن هناك فرصة لتأمين أغلبية في مجلس الأمن لدعم مشروع القرار المقدم يوم 7 آذار/مارس، وكان هناك خطر من استخدام دولة واحدة أو أكثر لحقّ النقض إذا طرح مشروع القرار للتصويت.

470. ليس هناك أدلة تشير إلى أن اللورد غولدسميث أبلغ باستنتاجهما.

471. خلص اللورد غولدسميث في 13 آذار/مارس إلى أنه، بعد أخذ كل شيء بعين الاعتبار، فإن «الرؤية الأفضل» هي أنه تم استيفاء الشروط لحجة إحياء التخويل في هذه الحالة، وهذا يعني وجود أساس قانوني لاستخدام القوة دون صدور قرار آخر بعد القرار 1441.

الرسائل المتبادلة يومَي الرابع عشر والخامس عشر من آذار/مارس 2003

472. كتب السيد ديفيد بروميل (أمين السر القانوني لدوائر القانون) إلى السيد ماثيو رايكروفت (أمين السر الخاص للسيد بلير للشؤون الخارجية) في 14 آذار/ مارس: «ينبغي، كجزء جوهري من الأساس القانوني لعمل عسكري من دون قرار آخر من مجلس الأمن أن تكون هناك أدلة قوية على أن العراق لم يمتثل ويتعاون بالكامل في تنفيذ القرار 1441 وبذلك يكون قد فشل في انتهاز الفرصة النهائية التي قدمها مجلس الأمن في ذلك القرار. ويدرك المدعي العام أنه وجهة نظر رئيس الوزراء التي لا لبس فيها بأن العراق قد ارتكب المزيد من الخروق المادية على النحو المحدد في الفقرة [الفاعلة] 4 من القرار 1441. ولكن لأن هذا هو استنتاج رئيس الوزراء، فإن المدعي العام سيكون ممتناً للتأكيد بأن المسألة هي كذلك».

473. أجاب السيد رايكروفت السيد بروميل يوم 15 آذار/مارس:

«أؤكد بهذا أنه فعلاً رأي رئيس الوزراء الذي لا لبس فيه بأن العراق قد ارتكب المزيد من الخروق المادية لالتزاماته كما في الفقرة الفاعلة 4 من قرار مجلس الأمن 1441 بسبب «البيانات الكاذبة أو الإغفال في الإعلانات المقدمة من العراق وفقاً لهذا القرار، وعدم الامتثال والتعاون التام في تفسير هذا القرار».

474. ليس واضحاً ما هي الأرضية المحدد التي استند إليها السيد بلير في توصله إلى وجهة نظره.

475. كان اللورد غولدسميث قد قال في مشورته يوم 7 آذار/مارس إن آراء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكون مهمة للغاية في تقديم أدلة دامغة على عدم الامتثال والتعاون. وليست في الرسائل المتبادلة يومي 14 و 15 آذار/مارس بين السيد بروميل ومكتب رئيس الوزراء إشارة إلى وجهات نظرهم، بل كان الرأي الوحيد المشار إليه هو رأي السيد بلير.

476. لم يطلب السيد بلير بعد استلام كتاب السيد بروميل ليوم 14 آذار/مارس ولم يتلق مشورة مدروسة تتعامل مع الدليل الذي أشار إليه كـ «رأيه لا لبس فيه» من أن العراق كان «قد ارتكب المزيد من الخروق المادية لالتزاماته».

477. كان ينبغي على كبار الوزراء النظر في السؤال المطروح في كتاب السيد بروميل ليوم 14 آذار/مارس إما في لجنة الدفاع والسياسة الخارجية أو في «وزارة الحرب»، على أساس مشورة رسمية. وكان على مثل هذه اللجنة أن تقدم تقريراً عن استنتاجاتها إلى مجلس الوزراء قبل الطلب من أعضائه دعم سياسة الحكومة.

الجواب الخطي للورد غولدسميث في السابع عشر من آذار/مارس 2003

478. برزت خلال الأسبوع الثاني من آذار/مارس في مجلس النواب وفي الإعلام دعوات إلى الحكومة لإصدار بيان حول موقفها القانوني.

479. اتفق اللورد غولدسميث مع السيد بروميل عندما تحدّثا يوم 13 آذار/مارس على ضرورة إعداد بيان «يحدد وجهة نظر المدعي العام حول الموقف القانوني يمكن توزيعه على مجلس الوزراء ومجلس النواب في الأسبوع التالي».

480. كانت الرسالة التي نقلت إلى مكتب رئيس الوزراء في صباح يوم 15 آذار/مارس هي أن اللورد غولدسميث «سوف يعلن بوضوح خلال الأسبوع أن هناك قاعدة قانونية متينة للعمل [العسكري] إذا ظهرت حاجة إليه».

481. كان القرار بأن يتولى اللورد غولدسميث شرح الموقف القانوني للحكومة أمام مجلس النواب، بدلاً من أن يقدم رئيس الوزراء أو وزير دولة هذا التفسير، أمراً استثنائياً.

482. كان ويبقى السلوك المعتاد هو أن يقوم الوزير المسؤول عن السياسة، وهما في هذه الحالة السيد بلير أو السيد سترو، بتقديم مثل هذا البيان.

مجلس الوزراء، في السابع عشر من آذار/مارس 2003

483. زوِّد مجلس الوزراء بنص الجواب الخطي للورد غولدسميث على البارونة رامزي والذي يحدد فيه الأساس القانوني للعمل العسكري.

484. مثلت الوثيقة بياناً عن الموقف القانوني للحكومة - لكنها لم تشرح الأساس القانوني للاستنتاج بأن العراق قد فشل في اغتنام «الفرصة النهائية» بالامتثال لالتزاماته التي قدمها القرار 1441.

485. أبلغ اللورد غولدسميث مجلس الوزراء أنه كان «واضحاً» أن العراق قد فشل في الامتثال لالتزاماته واستمر في «الخرق المادي» لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكان التخويل باستخدام القوة بموجب القرار 678 «كنتيجة لذلك» قد تم إحياؤه. وقال اللورد غولدسميث إنه لم تكن هناك حاجة إلى قرار آخر.

486. لم يُزوّد أعضاء مجلس الوزراء بالمشورة الخطية التي حددت، كما فعلت سابقتها في 7 آذار/ مارس، الحجج المتضاربة حول الأثر القانوني للقرار 1441 وبخاصة ما إذا كان يخول العمل العسكري دون الحاجة إلى قرار آخر من مجلس الأمن.

487. لم يُزود أعضاء مجلس الوزراء أو إعلامهم بكتاب السيد بروميل إلى السيد رايكروفت في 14 آذار/مارس ولا بجواب السيد رايكروفت في 15 آذار/مارس. ولم يبلغ أعضاء مجلس الوزراء بالكيفية التي توصل بها السيد بلير إلى وجهة النظر المبينة في رسالة السيد رايكروفت.

488. كان موقف أغلب أعضاء مجلس الوزراء الذين قدموا أدلة إلى لجنة التحقيق هو أن دور المدعي العام يوم 17 آذار/مارس كان ببساطة إبلاغ مجلس الوزراء ما إذا كان هناك أساس قانوني للعمل العسكري.

489. لم يطلب أي من الوزراء الذين قرؤوا مشورة اللورد غولدسميث في 7 آذار/مارس تفسيراً لسبب تغييره رأيه القانوني بخصوص القرار 1441.

490. لم تكن هناك رغبة في سؤال اللورد غولدسميث عن مشورته ولم تدوَّن أية مناقشة جوهرية للقضايا القانونية.

491. لم يضلل مجلس الوزراء في 17 آذار/مارس، ولم يمثل تبادل الرسائل بين مكتب المدعي العام ومكتب رئيس الوزراء يومَي 14 و15 آذار/مارس «صفقة جانبية» كما اقترحت السيدة شورت على لجنة التحقيق.

492. لكن مجلس الوزراء، مع ذلك، كان قد طلب منه تأكيد القرار بأن العملية الدبلوماسية في نهايتها، وأنه ينبغي الطلب من مجلس العموم الموافقة على استخدام العمل العسكري لفرض امتثال العراق. ونظراً إلى خطورة هذا القرار، فإن مجلس الوزراء كان يجب أن يكون على بيِّنة من الغموض القانوني.

493. كان ينبغي الطلب من اللورد غولدسميث تقديم مشورة خطية تعكس تماماً الموقف يوم 17 آذار/مارس، موضحة الأساس القانوني الذي يمكن للمملكة المتحدة بموجبه القيام بعمل عسكري ومحددة مخاطر الطعن القانوني.

494. كان يجب أن تعالج المشورة أهمية تبادل الرسائل يومَي 14 و 15 آذار/مارس وكيف تم التوصل، في غياب اتفاق بين أغلبية أعضاء مجلس الأمن، إلى الوضع الذي عدَّ العراق فيه قد فشل في انتهاز الفرصة النهائية التي قدمها القرار 1441.

495. كان يجب تزويد الوزراء والمسؤولين الكبار الذين ارتبطت مسؤولياتهم بشكل مباشر بالأمر بالمشورة وكان يجب تزويد مجلس الوزراء بها.

أسلحة الدمار الشامل

تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل قبل تموز/يوليو 2002

496. كان الاعتقاد المتأصل بأن نظام صدّام حسين احتفظ بقدرات الحرب الكيمياوية والبيولوجية وأنه كان عازماً على صون قدراته وإذا أمكن تعزيزها، بما في ذلك في مرحلة ما في المستقبل بقدرات نووية، واتباع سياسة نشطة من الخداع والإخفاء، قد شكل جزءاً أساساً في سياسة المملكة المتحدة تجاه العراق منذ انتهاء نزاع الخليج في عام 1991.

497. مع أن تفاصيل التقويمات الفردية للجنة الاستخبارات المشتركة عن العراق كانت متنوعة إلا أن جوهر البناء بقي نفسه.

498. طالبت قرارات مجلس الأمن الصادرة منذ عام 1991 بنزع سلاح العراق والسماح بعودة المفتشين، وفرضت عقوبات في غياب امتثال العراق لهذه وغيرها من الالتزامات. ويوضح الاتفاق على هذه القرارات بوجود تشارك في الشكوك حول نزع سلاح العراق.

499. في موازاة ذلك، وبحلول عام 2000، كان الخطر الأوسع لانتشار الأسلحة يعدّ مصدر تهديد كبير. كان هناك قلق حول:

- خطر انتشار الأسلحة، ولا سيَّما أن الدول المثيرة للقلق قد تحصل على الأسلحة النووية والصواريخ الفضائية؛
- الخطر المحتمل من أن الجماعات الإرهابية التي كانت على استعداد لاستخدامها قد تتمكن من الحصول على المواد الكيمياوية والبيولوجية، وربما المواد النووية، ووسائل إطلاقها.

500. تعززت هذه المخاوف بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

501. كان الرأي الذي اجتمع في تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة بين كانون الأول/ديسمبر 2000 وآذار/مارس 2002 هو أنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بين عامي 1991 وكانون الأول/ديسمبر 1998، بما في ذلك تفكيك البرنامج النووي العراقي، فإن المفتشين لم يتمكنوا من تحديد مصير بعض من الصواريخ الفضائية والأسلحة البيولوجية والكيمياوية والمواد التي ينتجها العراق، وأنه كان:

- لم يدمر بالكامل كل خزينه من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية؛
- احتفظ بثلاثمئة وستين طناً من العناصر الكيمياوية والسلائف الكيمياوية ووسائط النمو البيولوجية التي تمكنه من إنتاج المزيد من المواد الكيمياوية والبيولوجية؛
- أخفى عدداً قليلاً من صواريخ الحسين بعيدة المدى؛
- احتفظ بالمعرفة والتوثيق والأفراد ما يسمح له بإعادة برنامجه الكيمياوي والبيولوجي والنووي وبرنامج الصواريخ الفضائية.

502. خلصت لجنة الاستخبارات المشتركة إلى أنه منذ مغادرة مفتشي الأسلحة فإن العراق:

- سعى بنشاط إلى برامج لتمديد مدى صواريخه الفضائية الحالية قصيرة المدى خارج المدى المسموح به وهو 150 كيلومتراً؛
- بدأ بتطوير صاروخ عابر بمدى يتجاوز الألف كيلومتر؛
- كان قادراً على الاستمرار بسرية في انتاج «كميات كبيرة» من المواد الكيمياوية والبيولوجية وقد يكون بالنسبة إلى (غاز الأعصاب VX) قد فعل ذلك فعلاً؛
- كان يتابع عمليات قد تكون مرتبطة ببرنامج نووي.

503. عدّت برامج العراق الكيمياوية والبيولوجية وللصواريخ بعيدة المدى تهديداً للسلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، لكنه كان ينظر إلى العراق على أنه أقل خطورة من الدول الرئيسة الأخرى ذات الاهتمام - إيران وليبيا وكوريا الشمالية - التي كانت لديها برامج

نووية قائمة. وقد فكّكت المنشآت النووية العراقية من قبل مفتشي الأسلحة. ورأت لجنة الاستخبارات المشتركة أن العراق لن يكون قادراً على الحصول على سلاح نووي ما دامت العقوبات فعّالة.

504. بقيت لجنة الاستخبارات المشتركة على رأيها من أن التعاون بين العراق والقاعدة كان «غير محتمل» وأنه لم تكن هناك «أدلة موثوقة على نقل العراق للتقنيات والخبرات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل إلى الجماعات الإرهابية».

505. قام مكتب رئيس الوزراء في منتصف شباط/فبراير 2002 استعداداً للاجتماع المخطط له للسيد بلير مع الرئيس بوش في أوائل نيسان/أبريل 2002، بالتكليف بإعداد وثيقة لإعلام الجمهور بمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل عموماً في أربعة بلدان رئيسة مثيرة للقلق هي كوريا الشمالية وإيران وليبيا والعراق.

506. عندما أصبح إعداد هذه الوثيقة معروفاً نظر إليها على أن القصد منها هو دعم القرار بشأن العمل العسكري ضد العراق، وأصبح المضمون والتوقيت قضية حساسة.

507. بدأ السيد بلير والسيد سترو، عاكسين موقف المملكة المتحدة من أن هناك حاجة للعمل لنزع سلاح العراق، من أواخر شباط/فبراير 2002 بالتصريح علناً بأن العراق كان يمثل تهديداً لا بد من التعامل معه، وأن يجب أن ينزع العراق سلاحه أو يتم نزعه وفقاً للالتزامات التي فرضتها الأمم المتحدة، وأنه من المهم أن يوافق على عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق.

508. لم يكن التركيز على العراق نتيجة لتغيير إجرائي في قدرات العراق أو نياته.

509. علق السيد سترو بعد اطلاعه على وثيقة عن الدول المثيرة للقلق التي لديها أسلحة للدمار الشامل يوم 8 آذار/مارس: «جيد، ولكن ألا ينبغي أن يكون العراق الأول وأن يكون هناك المزيد من النص؟ على الدراسة أن تبين لماذا يمثل العراق خطراً استثنائياً، فهي لا تفعل هذا بعد»[200].

510. قرر السيد سترو يوم 18 آذار/مارس أنه يجب نشر الوثيقة حول العراق قبل التعامل مع الدول الأخرى ذات الاهتمام.

511. أشير على السيد سترو يوم 22 آذار/مارس بأن الأدلة لن تقنع الرأي العام بأن هناك تهديداً من العراق، وتم تأجيل النشر.

---

(200) مذكرة من ماكدونالد إلى ريكيت، 11 آذار/مارس 2002، «العراق»، <https://bit.ly/2RdyePF>.

512. قرر مكتب رئيس الوزراء أن أمانة السر لما وراء البحار والدفاع في مكتب رئاسة الوزراء يجب أن تنسق إخراج «إضبارة علنية» حول العراق وأن يحتفظ السيد كامبل «بالدور الرئيس في تقرير توقيت وشكل النشر».

513. كانت التصريحات التي أُعدت واستُخدمت من جانب حكومة المملكة المتحدة علناً منذ نهاية عام 2001 فصاعداً حول أنشطة العراق المحظورة والتهديد المحتمل الذي تمثله، مكتوبة وبصورة مفهومة بلغة أكثر مباشرة وأقل دقة من التقويمات التي أعدتها لجنة الاستخبارات المشتركة.

514. لكن السؤال هو ما إذا كانوا، بفعلهم هذا، قد نقلوا ثقة ومعرفة أكثر مما كان مسوّغاً أم أنهم خلقوا اختبارات تجعل من المستحيل على العراق الإيفاء بها. وهذا هو مصدر قلق خاص بالنسبة إلى الأدلة في القسم 4.1 من التقرير حول قضيتين رئيستين.

515. أولاً، استندت تقديرات الأسلحة والمواد ذات الصلة ببرامج الحرب الكيمياوية والبيولوجية العراقية التي لم تتمكن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من تحديد مصيرها إلى استقراءات من سجلات اللجنة أعلاه. وكان المسؤولون قد أشاروا صراحة إلى أنه «من الصعب أصلاً الوصول إلى أرقام دقيقة». وإضافة إلى ذلك، فإنه من المسلَّم به أنه لا لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ولا المملكة المتحدة يمكن أن تكونا على يقين حول ما كان بالضبط قائماً أو ما كان العراق قد دمره بالفعل.

516. برزت التقديرات المنقحة التي أعلنها السيد سترو يوم 2 أيار/مايو على نحو متزايد في تصريحات الحكومة باعتبارها المرجع الذي ينبغي بموجبه الحكم على العراق.

517. ثانياً، كشفت دراسة خبراء وزارة الدفاع للأمور في أواخر آذار/مارس 2002 الصعوبات التي سيكون على العراق التغلب عليها قبل امتلاك سلاح نووي. ويشمل ذلك صعوبة الحصول على المواد الانشطارية المناسبة من «السوق السوداء».

518. إلى جانب ذلك، فإن الميل إلى الإشارة في التصريحات العلنية فقط إلى «أسلحة العراق للدمار الشامل» دون الإشارة إلى طبيعتها (نوع الرؤوس الحربية وما إذا كانت لساحة المعركة أم أنظمة أسلحة سوقية) أو الكيفية التي يمكن أن تستخدم (كملاذ أخير ضد غزو القوات العسكرية أو كسلاح للإرهاب يهدد السكان المدنيين في دول أخرى)، كان من المحتمل أن يكون قد خلق الانطباع بأن العراق يمثل تهديداً أكبر مما كانت تدعمه التقويمات المفصلة للجنة الاستخبارات المشتركة.

تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2002

519. كان موقف حكومة المملكة المتحدة منذ أواخر شباط/فبراير 2002 هو أن العراق كان يمثل تهديداً يجب التعامل معه، وأن العراق عليه نزع سلاحه بموجب الالتزامات المفروضة من قبل الأمم المتحدة وأنه من المهم أن يوافق على عودة المفتشين إلى العراق.

520. عكس الإلحاح والقناعة التي تم بهما عرض الموقف المعتقدات الراسخة التي وصفت سابقاً والسياق الأوسع الذي تجري فيه مناقشة السياسة مع الولايات المتحدة.

521. لكنه أفاد أيضاً في تشجيع مطالبة الحكومة بأن تنشر الوثيقة التي عرف أنها أعدت والتي تبين فيها أسباب قلقها الشديد من العراق.

522. تبنى كبار المسؤولين والوزراء في ربيع وصيف عام 2002 رأياً مفاده أن إضبارة العراق لا ينبغي أن تنشر حتى يصبح الطريق إلى الأمام حول السياسة أكثر وضوحاً.

523. قلقت الحكومة في أواخر آب/أغسطس عام 2002 بسبب تكهنات شديدة حول ما إذا كان قد اتُّخِذ قرار باستخدام القوة العسكرية. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على لسان السيد بلير قد تم «كشفهما» على أنهما اتخذتا قراراً في حين أنه لم يُتخذ مثل هذا القرار.

524. وكان قرار السيد بلير يوم 3 أيلول/سبتمبر بالإعلان عن أن الإضبارة ستُنشر استجابة لهذا الضغط.

525. وقد صُمِّمت هذه الإضبارة لـ «تسويغ القضية» وضمان الدعم النيابي (والشعبي) لموقف الحكومة بأن ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود لضمان نزع سلاح العراق.

526. كانت حكومة المملكة المتحدة تريد أن يُنظر إلى المعلومات والاستنتاجات في إضبارة العراق على أنها من إنتاج لجنة الاستخبارات المشتركة لكي تحمل مرجعية أكبر في مجلسي العموم واللوردات ولدى الشعب.

527. كان قد تم تكليف دائرة الاستخبارات السرية من جانب مكتب رئيس الحكومة يوم 5 أيلول/سبتمبر بدراسة ما إذا كانت لديها أية مواد إضافية يمكن إدراجها.

528. كلف السيد سكارليت، بوصفه رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، بمسؤولية إخراج الإضبارة.

529. اعتمدت الإضبارة على تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة ليوم 9 أيلول/سبتمبر «استخدام العراق للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية - التصورات المحتملة»، والتي كانت قد كلفت بها

لدراسة التصورات لاستخدام العراق المحتمل للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية في حال القيام بعمل عسكري، وعلى التقويمات السابقة للجنة والتقرير اللاحق لدائرة الاستخبارات السرية الصادر يوم 11 أيلول/سبتمبر.

530. كان ينبغي أن يعرض تقرير دائرة الاستخبارات السرية على الخبراء ذوي العلاقة في هيئة استخبارات الدفاع الذي كانوا سيقدمون المشورة لرؤسائهم وموظفي التقويمات.

531. شكك الخبراء المسؤولون في هيئة استخبارات الدفاع بالقناعة التي تم بها في الإضبارة التعبير عن بعض الاستنتاجات. وقد نوقشت بعض أسئلتهم خلال إعداد الإضبارة. وقد وافق على النص مارشال الجو جو فرينج رئيس استخبارات الدفاع في اجتماع لجنة الاستخبارات المشتركة يوم 19 أيلول/سبتمبر.

532. لا يوجد أي دليل على أن أعضاء آخرين في لجنة الاستخبارات المشتركة كانوا على علم في ذلك الوقت بالتحفظات المسجلة في المحضر من جانب الدكتور براين جونز (رئيس الفرع للقسم النووي والبيولوجي والكيمياوي في المديرية العلمية والتقنية لهيئة أركان استخبارات الدفاع) يوم 19 أيلول/سبتمبر إلى جانب ما كتبه خبير الأسلحة الكيمياوية في فريقه في اليوم التالي.

533. قبلت لجنة الاستخبارات المشتركة صدور الإضبارة عنها ووافقت على مضمونها. ولا يوجد أي دليل على أن المعلومات الاستخبارية قد أدرجت صحيحة في الإضبارة أو أن مكتب رئيس الوزراء أثر في النص بصورة غير صحيحة.

534. إن الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة الاستخبارات المشتركة وكيف تم تقديمها هي والمعلومات الاستخبارية بما في ذلك مقدمة السيد بلير وفي بيانه إلى مجلسَي العموم واللوردات يوم 24 أيلول/سبتمبر 2002 هي في صلب الموضوع.

535. ليس من المرجح أن مجلسي العموم واللوردات والشعب كانوا سيستطيعون التمييز بين الملكية وبالنتيجة مرجعية الاستنتاجات في المقدمة وبين تلك التي في الخلاصة الإدارية والمتن الرئيس للإضبارة.

536. قال السيد بلير في المقدمة إنه يعتقد أن «التقويم الاستخباري» قد «أثبت بدون شك» أن صدّام حسين كان «مستمراً في إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية، وأنه ما زال مستمراً في جهوده لتطوير أسلحة نووية، وأنه كان قادراً على توسيع نطاق برنامجه للصواريخ الفضائية». وهذا يثير سؤالين رئيسين.

- هل ذهبت تصريحات السيد بلير كلياً أو جزئياً أبعد من التقويم الاستخباراتي؟
- هل كان لذلك أهمية؟

537. لا تشكك لجنة التحقيق في قناعات السيد بلير التي كررها باستمرار في شهادته أمام لجنة التحقيق، أو في دوره المشروع في الدفاع عن سياسة الحكومة.

538. لكن الاختيار المتعمد لصيغة ركز فيها البيان على ما اعتقده السيد بلير، وليس على الاستنتاجات التي توصلت إليها فعلاً لجنة الاستخبارات المشتركة في تقويمها للمعلومات الاستخبارية، يشير إلى وجود تمييز بين معتقداته والاستنتاجات الفعلية للجنة الاستخبارات المشتركة.

539. وهذا يدعمه الموقف الذي اتخذته لجنة الاستخبارات المشتركة ومسؤولو مكتب رئيس الوزراء في ذلك الوقت والأدلة المقدمة إلى لجنة التحقيق من بعض أولئك المعنيين.

540. لم يثبت التقويم الاستخباري بصورة لا تدع مجالاً للشك أن صدّام حسين قد استمر في إنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية. وذكر الملخص الإداري للإضبارة أن لجنة الاستخبارات المشتركة خلصت إلى أن العراق كان «قد استمر في إنتاج مواد كيماوية وبيولوجية». وقال النص الرئيس للإضبارة إنه كان هناك إنتاج «حديث». وذكر أيضاً أن العراق لديه الوسائل لإطلاق أسلحة كيماوية وبيولوجية، لكنه لم يذكر أن العراق قد واصل إنتاج الأسلحة.

541. ولم يثبت التقويم الاستخباري بما لا يدع مجالاً للشك أيضاً أن الجهود لتطوير الأسلحة النووية كانت قد استمرت. وذكرت لجنة الاستخبارات المشتركة في الملخص الإداري للإضبارة أن العراق كان قد:

- حاول سراً «الحصول على التقنيات والمواد التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية»؛
- «سعى للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا على الرغم من عدم وجود برنامج نووي نشط يتطلب ذلك»؛
- «دعا الاختصاصيين للعمل على برنامجه النووي».

542. غير أن الإضبارة أوضحت أنه ما دامت العقوبات فعّالة فإن العراق لا يستطيع إنتاج سلاح نووي.

543. تستند هذه الاستنتاجات إلى الأدلة من تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة في ذلك الوقت والملخص الإداري للإضبارة والتي حددت في القسم 4.2 من التقرير، ولا تستند إلى إدراك بأثر رجعي.

544. كان يجب على لجنة الاستخبارات المشتركة نفسها أن توضح موقفها بسبب امتلاكها للإضبارة، والتي كان الهدف منها التوضيح في نقاش سياسي مثير للجدل للغاية، وتحمل معها مسؤولية ضمان أن نزاهة لجنة الاستخبارات المشتركة محفوظة.

545. يظهر السعي إلى البحث عن وجهات نظر لجنة الاستخبارات المشتركة، من خلال السيد سكارليت، حول نص المقدمة، أن مكتب رئيس الوزراء توقع أن تثير لجنة الاستخبارات المشتركة أي مخاوف لديها.

546. إن ثبات قناعات السيد بلير، برغم الشكوك الكامنة، مهم عند النظر في الكيفية التي تم بها تفسير القرارات في مدخل الإضبارة من قبل مجلس الوزراء في مناقشاته يوم 23 أيلول/سبتمبر ومن قبل مجلسي العموم واللوردات.

547. قدم السيد بلير في بيانه أمام مجلسي العموم واللوردات يوم 24 أيلول/سبتمبر وفي إجاباته عن أسئلة لاحقة، ماضي العراق والقدرات الحالية والمستقبلية المحتملة كدليل على شدة التهديد المحتمل من أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأنه، في مرحلة ما في المستقبل، سيصبح هذا الخطر حقيقة واقعة.

548. كان الرئيس بوش، بحلول الوقت الذي تم فيه نشر الإضبارة، قد أعلن أن الولايات المتحدة كانت تبتغي عملاً ضد العراق من خلال الأمم المتحدة، وكان العراق قد وافق على عودة المفتشين.

549. أصبح وصف الإضبارة لقدرات العراق ونياته جزءاً من الخط الأساس الذي قاست على أساسه حكومة المملكة المتحدة التصريحات والإجراءات المستقبلية العراقية ونجاح عمليات التفتيش عن الأسلحة، بدلاً من تأطير النقاش بموجب الأجوبة المطلوبة عن الأسئلة المعلقة التي حددتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك المواد التي لم تتمكن اللجنة من تحديد مصيرها.

550. وكما يوضح القسم 4.3 من التقرير، فإن الأحكام بقيت في محلها دون اعتراض حتى غزو العراق في آذار/مارس 2003. ولم يؤخذ إنكار العراق بخصوص قدراته والنيات المنسوبة إليه بجدية.

551. أصبحت الإضبارة والتصريحات اللاحقة إلى مجلسي العموم واللوردات، كما تكشفت العيوب في البناء والمعلومات الاستخباراتية بعد النزاع، أيضاً الأساس الذي تم بوجبه الحكم على حسن نية الحكومة وصدقيتها.

تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تشرين الأول/أكتوبر 2002 وآذار/ مارس 2003

552. ركزت لجنة الاستخبارات المشتركة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2002 فصاعداً على موضوعين رئيسين:

- موقف العراق من عودة المفتشين، ومنذ 8 تشرين الثاني/نوفمبر، امتثاله للالتزامات المحددة التي فرضها القرار 1441؛

- خيارات العراق الدبلوماسية والعسكرية، بما في ذلك إمكان استخدام الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والصواريخ الفضائية ضد قوات التحالف أو دول المنطقة إما في هجمات وقائية أو استجابة لهجوم عسكري.

553. جعلت لجنة الاستخبارات المشتركة في تقويمها الصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر الأحكام الواردة في إضبارة أيلول/سبتمبر لحكومة المملكة المتحدة جزءاً من الاختبار للعراق.

554. استندت الاستنتاجات والأحكام حول قدرات ونيات العراق أكثر فأكثر إلى تصرف العراق السابق كونه مؤشراً موثوقاً لتصرفاته الحالية والمستقبلية.

555. لم يكن هناك أي اعتبار إلى ما إذا كان صدّام حسين في حال واجه احتمال حدوث غزو تقوده الولايات المتحدة سيتخذ موقفاً مختلفاً.

556. عُزي غياب الدليل على البرامج والمواد المحظورة المتعلقة بإنتاج وإطلاق الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية إلى قدرة العراق على إخفاء أنشطته وخداع المفتشين وإلى الصعوبات التي كان من المتوقع أن يواجهها المفتشون.

557. ذكر تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة ليوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أن تدفق المعلومات الاستخباراتية الجيدة من داخل العراق، ودعم عمليات تفتيش أكثر صرامة، سيكون «جوهرياً للنجاح».

558. كان العنصر الأساس في التقويم هو التقارير والمعلومات الاستخبارية حول نيات العراق لإخفاء أنشطته وخداع المفتشين وعرقلة سير عمليات التفتيش، وبخاصة مواقف العراق في منع المقابلات مع المسؤولين الذين تم تشخيصهم كمرتبطين ببرامجه المحظورة أو الذين كانوا مشاركين في تدمير أسلحة ومنشآت العراق من جانب واحد.

559. فسر العدد الكبير من التقارير الاستخباراتية حول أنشطة العراق من منظور أن أهداف العراق كانت إخفاء برامجه.

560. وفسرت، بصورة مماثلة، إجراءات العراق باستمرار كمؤشر على الخداع.

561. اعتمدت الحكومة منذ أوائل 2003 أكثر فأكثر على التقارير الاستخباراتية عن إجراءات العراق لخداع وتعطيل عمل المفتشين لتوضيح استنتاجها بأن العراق لم تكن لديه أي نية للامتثال للالتزامات المفروضة في القرار 1441.

562. أكدت الحكومة أيضاً موثوقية التقارير.

563. بقي استنتاج لجنة الاستخبارات المشتركة من آب/أغسطس 2002 حتى 19 آذار/مارس 2003 ثابتاً بأن العراق قد يستخدم الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية رداً على هجوم عسكري.

564. رفضت التصريحات العراقية التي أكدت عدم وجود أي أسلحة أو برامج كدليل إضافي على سياسة الإنكار.

565. إلى جانب كل ذلك، فإنه لم يُعترف بالمدى الذي اعتمدت فيه أحكام لجنة الاستخبارات المشتركة على الاستدلال وتفسير مواقف العراق السابقة وسلوكه.

566. لم يجر في أية مرحلة افتراض أن العراق قد لا يكون يمتلك أسلحة أو برامج كيمياوية أو بيولوجية أو نووية حددتها ودرستها لجنة الاستخبارات المشتركة أو المجتمع السياسي.

567. لم يطلب من لجنة الاستخبارات المشتركة بعد تقويم 9 أيلول/سبتمبر عام 2002 مراجعة أحكامها التي ارتكز عليها رأي المملكة المتحدة عن قدرات العراق وبرامجه، ولم تقترح لجنة الاستخبارات المشتركة نفسها رأياً كهذا.

568. ونتيجة لذلك لم تجر إعادة تقويم رسمي لأحكام لجنة الاستخبارات المشتركة، ومثّل تقويم 9 أيلول/سبتمبر وإضبارة 24 أيلول/سبتمبر جزءاً من الخط الأساس لرأي حكومة المملكة المتحدة حول قدرات العراق ونيّاته بخصوص برامجه للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية والصواريخ الفضائية.

569. وبالنظر إلى التأثير المهم لأحكام لجنة الاستخبارات المشتركة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ونياته المستقبلية على قرار شهر آذار/مارس بأن العمل العسكري يجب، إذا لزم الأمر، القيام به لنزع سلاح العراق، فإنه كان ينبغي القيام بإعادة تقويم رسمي لأحكام لجنة الاستخبارات المشتركة.

570. وكان تقرير الدكتور بليكس إلى مجلس الأمن في 14 شباط/فبراير 2003 والذي بيَّن التباعد المتزايد بين التقويمات التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سيكون محفزاً لمثل هذا الأمر. وكان ينبغي بالفعل أن يحفز تقرير الدكتور بليكس يوم 7 آذار/مارس، الذي غير وجهة النظر القائلة بأن السلوك العراقي منع لجنة الأمم المتحدة للتفتيش والتحقق والرصد من القيام بمهامها، على القيام بمراجعة.

571. يدرس القسم 4.4 من التقرير تأثير الفشل في العثور على خزين كبير من أسلحة الدمار الشامل في العراق في الأشهر التي تلت الغزو، والاستنتاجات الناشئة في مجموعة مسح العراق على:

- استجابة الحكومة للمطالب بلجنة مستقلة يرأسها قاض تحقق في المعلومات الاستخبارية لما قبل النزاع في العراق؛

- عرض الحكومة العام لطبيعة التهديد من نظام صدّام حسين وقرار الذهاب إلى الحرب؛

572. لم تسعَ لجنة التحقيق إلى التعليق بالتفصيل على الاستنتاجات المحددة من تقارير لجنة الاستخبارات والأمن ولجنة الشؤون الخارجية وتقارير لجنتَي هتون وبتلر، والتي نشرت كلها قبل سحب دائرة الاستخبارات السرية في أيلول/سبتمبر 2004 لجزء كبير من المعلومات الاستخبارية التي يقوم عليها تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة وإضبارة أيلول/سبتمبر 2002 الذي قامت عليه سياسة المملكة المتحدة.

573. وتلاحظ لجنة التحقيق، إضافة إلى نتائج تلك التقارير، البيان الصريح في آذار/مارس 2005 للجنة الأمريكية حول القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فقد ذكرت اللجنة في تقريرها إلى الرئيس بوش «كان المجتمع الاستخباراتي [للولايات المتحدة] مخطئاً بصورة شبه كاملة في جميع الأحكام المسبقة قبل الحرب حول أسلحة العراق للدمار الشامل. كان هذا فشلاً استخباراتياً كبيراً».

574. تظهر الأدلة في القسم 4.4 من التقرير أن حكومة المملكة المتحدة، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات، كانت بعد الغزو مترددة في الاعتراف، والإقرار علناً، بالأدلة المتزايدة على أنه كان هناك فشل قبل النزاع في تحصيل المعلومات الاستخباراتية في المملكة المتحدة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية والتحقق منها وتحليلها وعرضها.

575. وعلى الرغم من عدم إثبات أي أدلة على برامج لأسلحة الدمار الشامل خلال عمليات التفتيش قبل النزاع، فإن حكومة المملكة المتحدة ظلت واثقة من العثور على الأدلة بعد أن يُزال النظام العراقي.

576. سعى الوزراء والمسؤولون في المملكة المتحدة فور بداية الغزو تقريباً إلى خفض توقعات الشعب حول الاكتشافات المباشرة أو الكبيرة لأسلحة الدمار الشامل في العراق.

577. خلق عدم وجود أدلة تدعم مزاعم ما قبل النزاع حول أسلحة الدمار الشامل العراقية شكوكاً في صدقية الحكومة وأجهزة الاستخبارات وفي شرعية الحرب.

578. كانت الحكومة والمجتمع الاستخباراتي يشعران كلاهما بالقلق من تبعات وصم العرض المقدم لتقويمات ما قبل الحرب بغير الموثوق.

579. كانت الحكومة، بحلول شهر حزيران/يونيو، قد أقرت بالحاجة إلى مراجعة للمعلومات الاستخباراتية للمملكة المتحدة لما قبل النزاع حول العراق. واستجابت إلى مطالبات بلجنة تحقيق مستقلة يرأسها قاضٍ من خلال التعبير عن دعمها للمراجعات التي بدأتها لجنة الاستخبارات والأمن ولجنة الشؤون الخارجية.

580. عزز الإعلان من لجنة هتون للتحقيق في ملابسات وفاة الدكتور ديفيد كيلي في 18 تموز/يوليو، من موقف الحكومة من أنه لا توجد حاجة إلى مراجعة إضافية.

581. ثبتت الحكومة على موقفها هذا حتى كانون الثاني/يناير 2004، بدعم من ثلاثة تصويتات في مجلس العموم (يوم 4 حزيران/يونيو و15 تموز/يوليو و22 تشرين الأول/أكتوبر 2003) رافضة اقتراحات متتابعة للمعارضة تدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في استخدام المعلومات الاستخباراتية قبل الحرب.

582. كان الرد الأولي للسيد بلير للنقد المتزايد للفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل هو النصيحة بالتحلي بالصبر.

583. بعد نشر التقرير المؤقت لمجموعة دراسة العراق، تحول تركيز الحكومة من العثور على مخزونات الأسلحة إلى التشديد على أدلة عن النيات السَّوقية للنظام العراقي.

584. أصبح من غير الممكن الدفاع عن مقاومة السيد بلير لإجراء تحقيق علني بعد أن أعلن الرئيس بوش قراره الواضح في تشكيل لجنة تحقيق علنية.

585. بعد الإعلان عن مراجعة بتلر، تحول تركيز الحكومة البريطانية إلى محتوى تقرير مجموعة دراسة العراق المقبل، تقرير الحالة.

586. سعت الحكومة، وهي ما تزال تشعر بالقلق إزاء طبيعة النقاش العام حول أسلحة الدمار الشامل في المملكة المتحدة، لضمان أن تقرير الحالة يشمل مواد من مجموعة دراسة العراق القائمة تسلط الضوء على النيات السَّوقية لنظام صدّام حسين وانتهاكاته لقرارات مجلس الأمن.

587. ظل السيد بلير قلقاً إزاء استمرار الانتقادات العلنية والنيابية للمعلومات الاستخباراتية لما قبل النزاع والفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل وقرار غزو العراق. وسعى، بعد التقارير من لجنة هتون ومجموعة دراسة العراق ولجنة الولايات المتحدة، لإثبات أنه على الرغم من أن «الأساس المحدد للعمل لم يكن كما كنا نظن»، فإن الغزو كان ما يزال مسوغاً.

588. كانت النتائج التي توصلت إليها مجموعة دراسة العراق مهمة، لكنها لم تدعم تصريحات سابقة من جانب حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتي ركزت على قدرات العراق الحالية والتهديد الوشيك والمتزايد.

589. لم يكن التفسير الذي قدمه السيد بلير للعمل العسكري في تشرين الأول/أكتوبر 2004 هو التفسير المقدم قبل النزاع.

التخطيط لعراق ما بعد صدّام حسين

فشل التخطيط أو التحضير للأخطار المعروفة

590. أعطت المعلومات المتاحة لحكومة المملكة المتحدة عن العراق قبل الغزو مؤشراً واضحاً على الحجم المحتمل لمهمة ما بعد النزاع.

591. فقد أوضحت أنه، لكي تتحقق الحالة النهائية التي تنشدها المملكة المتحدة، فإن على أية إدارة بعد النزاع:

- إعادة البنية التحتية التي تدهورت بصورة ملحوظة في عقد التسعينيات منذ عام 1991 إلى درجة أنها لم تكن قادرة على تلبية حاجات الشعب العراقي؛
- إدارة الدولة التي كان من الصعب فيها تقويم المستويات العليا من النظام الذي كان في السلطة منذ عام 1968 والتي أزيلت فيها فجأة والتي كانت عندها قدرات الإدارة المدنية الأوسع، وكان الكثير من موظفيها أعضاء في الحزب الحاكم؛
- توفير الأمن في بلد يواجه العديد من التهديدات المحتملة، بما فيها:

- العنف الداخلي؛

- الإرهاب؛

- التدخل الإيراني.

592. وصفت وزارة الدفاع في كانون الأول/ديسمبر 2002 مرحلة عمليات ما بعد النزاع بأنها كانت «**حاسمة سوقياً**»(201). لكن حكومة المملكة المتحدة لم تكن عندما بدأ الغزو في وضع يمكنها من الاستنتاج بأن خططاً مرضية كانت قد وضعت أو أن استعدادات قد بذلت لمواجهة التحديات والمخاطر المعروفة في عراق ما بعد النزاع والتخفيف من خطر إخفاق سوقي.

593. كانت المملكة المتحدة في جميع مراحل عملية التخطيط تفترض أن الولايات المتحدة ستكون مسؤولة عن إعداد خطة ما بعد النزاع، وأن العمل في مرحلة ما بعد النزاع سيكون له تخويل من قبل مجلس الأمن الدولي، وسيتم التوصل إلى اتفاق بشأن دور للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع الكبير وأن الشركاء الدوليين سيتقدمون إلى الأمام لتقاسم العبء في مرحلة ما بعد النزاع.

594. وعلى هذا الأساس خططت المملكة المتحدة للتقليل من مساهمتها العسكرية في العراق

---

(201) دراسة (مجموعة التخطيط السَّوقي في وزارة الدفاع)، 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 «UK Military Thinking: Strategic Thinking on Iraq,» <https://bit.ly/2Rj6KZ3>.

إلى الحجم المتوسط خلال أربعة أشهر من بدء الغزو[202] وتوقعت أنها لن تضطر إلى تقديم التزام كبير إلى إدارة ما بعد النزاع[203].

595. كان تحقيق هذه النتيجة يعتمد على قدرة المملكة المتحدة على إقناع الولايات المتحدة بمزايا الدور الجوهري للأمم المتحدة لما بعد النزاع.

596. لم تكن المملكة المتحدة قادرة على التأكد في أية مرحلة في العام الذي سبق الغزو من أنها ستنجح في تحقيق هذا الهدف.

597. سعت المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير 2003 إلى إقناع الولايات المتحدة بفوائد قيادة الأمم المتحدة للإدارة المدنية العراقية المؤقتة في مرحلة ما بعد النزاع[204]. وحذر المسؤولون من أنه إذا فشلت المملكة المتحدة في إقناع الولايات المتحدة، فإن ذلك يهدد بـ «الانجرار إلى التزام كبير من موارد المملكة المتحدة لمهمة معقدة للغاية من الادارة والقانون والنظام لفترة غير مؤكدة».

598. اضطرت المملكة المتحدة، بحلول شهر آذار/مارس 2003 وبعد فشلها في إقناع الولايات المتحدة بمزايا إدارة مؤقتة تقودها الأمم المتحدة، إلى تحديد الهدف الأقل طموحاً بإقناع الولايات المتحدة بقبول تخويل الأمم المتحدة لإدارة مؤقتة يقودها التحالف ووجود دولي يشمل الأمم المتحدة[205].

599. أعلن السيد بلير لمجلسي العموم واللوردات يوم 19 آذار/مارس أن المناقشات تجري مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة وآخرين حول دور الأمم المتحدة وقضايا تخص مرحلة ما بعد النزاع[206].

600. استمرت المناقشات، ولكن بعد بدء الغزو:

- لم تكن المملكة المتحدة قد ضمنت موافقة الولايات المتحدة على قرار لمجلس الأمن يعطي تخويلاً لإدارة ما بعد النزاع ولم تكن واثقة متى أو على أساس أي شروط ستكون الموافقة ممكنة؛

---

(202) مذكرة من رئيس أركان الدفاع إلى رئيس العمليات المشتركة، 18 آذار/مارس 2003، «العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق: التخويل بالعمليات العسكرية في العراق» مرفقة به دراسة رئيس أركان الدفاع، «أمر التنفيذ من رئيس أركان الدفاع إلى قائد العمليات المشتركة للعملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق (المرحلتان 3 و4)»، <https://bit.ly/2JhiIiQ>.

(203) مذكرة من سترو وهون إلى رئيس الوزراء، 19 آذار/مارس 2003، «العراق: المساهمة العسكرية للمملكة المتحدة في عراق ما بعد النزاع»، <https://bit.ly/2qbpzlh>.

(204) مذكرة ريكيت إلى أمين السر الخاص [وزارة الخارجية والكومنولث]، 7 شباط/فبراير 2003: «Iraq Strategy».

(205) دراسة من وحدة تخطيط العراق، 25 آذار/مارس 2003: «Iraq Phase IV: UN Dynamics».

(206) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 19 آذار/مارس 2003، الأعمدة 931 – 932.

- بقي مدى استعدادات الأمم المتحدة التي عرقلها عدم وجود اتفاق على ترتيبات ما بعد النزاع، غير مؤكد. وشدد السيد عنان على السيدة شورت الحاجة إلى الوضوح في تفكير الولايات المتحدة بما يمكن الأمم المتحدة من المضي في التخطيط[207]، وأبلغ السير جيريمي غرينستوك أنه «لم يكن يريد أن يرى أي ترتيبات تخضع نشاط الأمم المتحدة لنشاط التحالف»[208]؛
- استمر الشركاء الدوليون المحتملون لإعادة الإعمار وشركاء التحالف الإضافيون لتوفير الأمن في تقديم مساهماتهم لمرحلة ما بعد النزاع مشروطة بتفويض من الأمم المتحدة للمرحلة الرابعة (المصطلح العسكري لعمليات ما بعد النزاع)[209].

601. لم تدرس حكومة المملكة المتحدة بشكل رسمي أي خيارات سياسية أخرى بما في ذلك إمكان جعل المشاركة في العمل العسكري مشروطة بوجود خطة مرضية لفترة ما بعد النزاع، أو كيفية التخفيف من الخطر المعروف الذي قد تجد المملكة المتحدة نفسها تنجرّ إلى «التزام كبير من موارد المملكة المتحدة» التي لم تهيَّأ لها أي استعدادات للطوارئ، على الرغم من إدراكها لأوجه القصور في السياسة الأمريكية[210] والمعارضة الأمريكية الشديدة لأي دور قيادي للأمم المتحدة[211] والدلائل التي تشير إلى أن الأمم المتحدة لم ترد أن تصبح إدارة العراق مسؤوليتها[212] والتحذير من الصورة الملوثة للأمم المتحدة في العراق[213].

العملية التخطيطية واتخاذ القرار

602. عملت المملكة المتحدة، بوصفها الشريك الأصغر في التحالف، في إطار المخطط الذي

---

(207) البرقية 501 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 21 آذار/مارس 2003:«Iraq Humanitarian/Reconstruction: Clare Short's Visit to New York» .

(208) البرقية 526 من بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 25 آذار/مارس 2003: «Iraq Phase IV: UN Dynamics».

(209) دراسة من وزارة الخارجية والكومنولث، 25 آذار/مارس 2003، «العراق: قضايا المرحلة الرابعة»، <https://bit.ly/2qbk7if>.

(210) مذكرة من درموند إلى ريكروفت، 19 آذار/مارس 2003، «الاجتماع الوزاري حول العراق»، <https://bit.ly/2D30gdu>.

(211) مذكرة ريكت إلى أمين السر الخاص [وزارة الخارجية والكومنولث]، 7 شباط/فبراير 2003:«Iraq Strategy» .

(212) جلسة استماع عامة، 15 كانون الأول/ديسمبر 2009، ص 5.

(213) دراسة من قسم الشرق الأوسط، 12 كانون الأول/ديسمبر 2002، «الإدارة المؤقتة في العراق. لماذا ستكون إدارة مؤقتة بقيادة الأمم المتحدة في صالح الولايات المتحدة؟»، <https://bit.ly/2Av2Iap>.

وضعته الولايات المتحدة. وكان لها تأثير محدود في عملية يهيمن عليها الجيش الأمريكي بصورة متزايدة.

603. حسن إنشاء الفريق الخاص في العراق في أيلول/سبتمبر 2002 ووحدة التخطيط للعراق في شباط/فبراير 2003 من التنسيق بين الحكومتين على المستوى الرسمي، ولكن أياً من الفريقين لم يكن يمتلك أية سلطة كافية لإجراء عملية تخطيط موحدة عبر الإدارات الرئيسة الأربع المعنية - وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الدفاع ووزارة التنمية الدولية ووزارة الخزانة - أو بين المخططين العسكريين والمدنيين.

604. يبدو أن بعض المواد الهامة بما في ذلك مراجعات وزارة التنمية الدولية لشمال وجنوب العراق وأجزاء مهمة من التحليلات بضمنها دراسات للتفكير السَّوقي العسكري من سلسلة مجموعة التخطيط السَّوقي في وزارة الدفاع، إما لم تتم المشاركة بها خارج القسم الذي أصدرها أو كما يبدو، كما كان الحال مع دراسات مجموعة التخطيط السَّوقي، لم تكن متوافرة بانتظام لجميع الذين لهم اهتمام مباشر بالمحتويات.

605. حُدِّدت بعض المخاطر، ولكن تبعية تلك المخاطر إلى الإدارات والمسؤولية عن التحليل والتعديل لم تكن محددة بوضوح.

606. عندما أثيرت الحاجة إلى التخطيط والاستعداد لأسوأ الحالات، بما في ذلك من قبل المسؤولين في وزارة الدفاع في مشورة قدموها للسيد هون يوم 6 آذار/مارس 2003[214]، وفي الدراسة التي قدمها الفريق جون ريث، رئيس العمليات المشتركة لرؤساء الأركان في 21 آذار/مارس[215]، وفي مشورة وزارة الخزانة إلى السيد براون في 24 آذار/مارس[216]، لم يكن يوجد أي دليل على أن أي إدارة أو شخص ادعى عائدية الأمر أو تولى المسؤولية عن التحليل أو التعديل، ولم يعقب ذلك أي إجراء.

607. شكل السيد بلير في نيسان/أبريل 2003 لجنة وزارية خاصة حول إعادة الإعمار في العراق برئاسة السيد سترو للإشراف على مساهمة المملكة المتحدة في إعادة الإعمار بعد النزاع.

608. وقد بقي السيد سترو والسيد هون والسيدة شورت حتى تشكيل اللجنة الخاصة مسؤولين تضامنياً عن إدارة التخطيط والإعداد لما بعد النزاع.

---

(214) مذكرة من أمانة سر وزارة الدفاع إلى أمين السر الخاص [وزارة الدفاع]، 6 آذار/مارس 2003: «Iraq: Aftermath – Medium to LongTerm UK Military Commitment,» <https://bit.ly/2Rg89zh>.

(215) مذكرة من (Reith) إلى أمين سر رئاسة الأركان، 21 آذار/مارس 2003: «Phase IV Planning – Taking Stock».

(216) مذكرة من دودز (Dodds) إلى وزير الخزانة، 24 آذار/مارس 2003، «العراق: مساهمة جيش المملكة المتحدة في ما بعد النزاع في العراق،» <https://bit.ly/2yyX2uD>.

609. كما تابعت الإدارات في ظل عدم وجود أي شخص مسؤول عن الإشراف على جميع جوانب التخطيط والإعداد، أهدافاً تكميلية ولكن منفصلة، وتم التغاضي عن الثغرات في قدرات المملكة المتحدة.

610. لم تكن وزارة الخارجية والكومنولث، التي ركزت على إعداد السياسات والمفاوضات، مجهزة بخبرات سابقة أو ممارسات أو بمواردها البشرية والمالية المحدودة، للإعداد لبناء دولة بالمقياس المطلوب للعراق ولم تكن تتوقع أن تفعل ذلك.

611. سبب تركيز وزارة التنمية الدولية على الحد من الفقر وتوجيه المساعدات الإنسانية عبر المؤسسات متعددة الأطراف تردداً، قبل الغزو، من الانخراط في أي شيء عدا الاستجابة الإنسانية الفورية للنزاع.

612. عندما نصح المخططون العسكريون بضرورة النظر إلى العنصر المدني باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حشد عناصر المملكة المتحدة بعد النزاع، لم تكن الحكومة مهيأة للرد. ولم تتحمل لا وزارة الخارجية ولا وزارة التنمية الدولية المسؤولية عن هذه المسألة.

613. قيد نقص الخبرة في إعادة الإعمار والاستقرار عملية التخطيط ومساهمة كانت المملكة المتحدة تستطيع تقديمها لإدارة وإعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد النزاع.

614. تتم معالجة رد حكومة المملكة المتحدة على النقص في الخبراء الذين يمكن نشرهم في مجال تحقيق الاستقرار وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع في القسم 10 من التقرير.

615. يتم التعامل مع القيود على قدرات القوات العسكرية للمملكة المتحدة في القسمين 6.1 و6.2 من التقرير.

616. يجري تقويم مساهمة المملكة المتحدة في الرد الإنساني لمرحلة ما بعد النزاع في القسم 10.1 من التقرير.

617. لم يقم أي من الوزراء أو المسؤولين الكبار بالتكليف بإجراء تقويم منهجي للخيارات المختلفة يتضمن تحليلاً مفصلاً للمخاطر ولقدرات المملكة المتحدة العسكرية والمدنية والذي كان ينبغي أن يكون مطلوباً قبل التزام المملكة المتحدة بأي عمل في العراق.

618. نادراً ما كانت تتم معارضة التوصيات السياسية المدعومة بافتراضات لم تُختبر. وإذا حدث ذلك فإن القضية نادراً ما كانت تستمر متابعتها.

619. كانت مسؤولية المسؤولين الحكوميين تحديد وتحليل وتقديم المشورة بشأن المخاطر ومسؤولية الوزراء لضمان أن التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر، بما في ذلك مجموعة من الخيارات السياسية، كانت قد أخذت في الحسبان قبل اتخاذ القرارات المهمة بشأن اتجاه سياسة المملكة المتحدة.

620. الظروف التي كانت ستكون فيها هذه مناسبة هي:

- بعد اجتماع السيد بلير مع السيد هون والسيد سترو وآخرين في 23 تموز/يوليو 2002؛
- بعد تبني القرار 1441؛
- قبل أو مباشرة بعد قرار نشر القوات في كانون الثاني/يناير 2003؛
- بعد برنامج حفر الصخر (وهو برنامج تدريبي بين الوكالات الأمريكية لإدارة ما بعد النزاع)؛
- وبعد اجتماع السيد بلير حول قضايا ما بعد النزاع في 6 آذار/مارس 2003.

621. لا يوجد أي مؤشر على أي تحليل رسمي للمخاطر ولا اعتبار رسمي للخيارات المرتبطة بأي من هذه الأحداث.

622. قال السيد بلير في شهادته إلى لجنة التحقيق: «... نستطيع الآن أن نرى بإدراك رجعي أن الحملة العسكرية لدحر صدّام حسين كانت سهلة نسبياً، لكن عواقبها كانت صعبة. لم نكن في ذلك الوقت بالطبع لنستطيع أن نعرف ذلك وكان التركيز الرئيس خلال ذلك هو الحملة العسكرية نفسها...»[217].

623. لم تكن الاستنتاجات التي توصل إليها السيد بلير بعد الغزو تحتاج إلى الاستفادة من الإدراك الرجعي.

624. كان السيد بلير قد عبّر بوضوح عن قناعاته الثابتة بأن تدخلاً دولياً ناجحاً يتطلب التزاماً طويل الأمد في خطابه في شيكاغو عام 1999.

625. وقد تردد صدى هذه القناعة في حالة العراق في مشورات متعددة قدمها إلى السيد بلير وزراء ومسؤولون.

626. استلم السيد بلير بين أوائل 2002 وغزو العراق في آذار/مارس 2003 تحذيرات بشأن:

- أهمية مرحلة ما بعد النزاع باعتبارها المرحلة «الحاسمة سوقياً» في الاشتباك في العراق (في دراسة مجموعة التخطيط السَّوقي في 13 كانون الأول/ديسمبر 2002)[218] والخوف من أن تجعل عواقب الغزو إذا تم التعامل معها بتدخل سيئ «شبكة من الفشل» (في رسالة من المكتب الخاص للسيد هون خاصة إلى السير ديفيد مانينغ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2002)؛
- احتمال نشوب نزاع داخلي في العراق (بما في ذلك من السيد بويل في 26 أيلول/سبتمبر 2002، الذي حذر من ضرورة وقف «إراقة الدماء الرهيب الناتج من الانتقام بعد أن يذهب صدّام، وهو أمر تقليدي في العراق بعد النزاع»)[219]؛

---

(217) شهادة بلير، 14 كانون الثاني/يناير 2011، ص 14.

(218) دراسة (مجموعة التخطيط السَّوقي في وزارة الدفاع)، 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 «UK Military Thinking: Strategic Thinking on Iraq,» <https://bit.ly/2Rj6KZ3>.

(219) مخطوطة تعليق بويل إلى مانّينغ على رسالة ماكدونالد إلى مانينغ، 26 أيلول/سبتمبر 2002، «التصورات لمستقبل العراق بعد صدام»، <https://bit.ly/2EM8f0b>.

- الحجم المحتمل للتحدي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني (بما في ذلك من السير كريستوفر ماير (السفير البريطاني إلى الولايات المتحدة) في 6 أيلول/سبتمبر 2002: «ربما ستجعل تهدئة أفغانستان تبدو وكأنها لعبة أطفال»)[220]؛
- الحاجة إلى تحليل ما إذا كانت الفوائد من عمل عسكري تفوق مخاطر عملية بناء الأمة طويلة الأمد والمكلفة (بما في ذلك من السيد سترو في 8 تموز/يوليو 2002: على الولايات المتحدة «أن تفهم أيضاً أننا جادّون بشأن شروطنا لمشاركة المملكة المتحدة»)[221]؛
- غياب الخطط ذات الصدقية للولايات المتحدة لفترة ما بعد النزاع مباشرة ومرحلة إعادة التعمير اللاحقة للعراق (بما في ذلك من السفارة البريطانية في واشنطن بعد برنامج حفر الصخر يومي 21 و22 شباط/فبراير 2003: «يفضح البرنامج التدريبي بين الوكالات الأمريكية للمرحلة الرابعة... حجم المهمة الهائل... وعموماً، فإن التخطيط ما يزال في مرحلة بدائية جداً»)[222]؛
- الحاجة إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة على طبيعة مساهمة المملكة المتحدة في تلك الخطط (بما في ذلك في رسالة من المكتب الخاص للسيد هون إلى السير ديفيد مانينغ في 28 شباط/فبراير 2003: «من الواضح تماماً» أن الولايات المتحدة تتوقع من المملكة المتحدة أن تتولى قيادة القطاع الجنوبي الشرقي. وكانت المملكة المتحدة «حالياً معرضة لخطر أن تأخذ على عاتقها التزاماً كبيراً جداً بحيث إنه ستكون لدينا صعوبة كبيرة في الحفاظ على ما وراء النهاية الفورية للنزاع»)[223]؛
- أهمية ما يلي (بما في ذلك في «خطة المملكة المتحدة الإجمالية للمرحلة الرابعة، المعروضة للسيد بلير يوم 7 آذار/مارس 2003)[224]:

- تفويض من الأمم المتحدة للاحتلال العسكري للعراق، والذي من دونه لن يكون هناك أي غطاء قانوني لبعض المهام بعد انتهاء النزاع؛

---

(220) البرقية 1140 من واشنطن إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 6 أيلول/سبتمبر 2002، «زيارة رئيس الوزراء إلى كامب ديفيد: العراق»، <https://bit.ly/2CIjW5H>.

(221) رسالة من سترو إلى رئيس الوزراء، 8 تموز/يوليو 2002: «Iraq: Contingency Planning,» <https://bit.ly/2AsJHp6>.

(222) البرقية 235 من واشنطن إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 24 شباط/فبراير 2003: «Iraq: Day After: Rehearsal of Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance».

(223) رسالة من وليامس إلى مانينغ، 28 شباط/فبراير 2003، «العراق: التخطيط والتحضير العسكري» مرفقة بها دراسة [غير منسوبة]، 28 شباط/فبراير 2003، «العراق: تحديث التخطيط العسكري – 28 شباط/فبراير 2003».

(224) دراسة من وحدة التخطيط للعراق، 7 آذار/مارس 2003، «مخطط المملكة المتحدة الشامل للمرحلة الرابعة».

- إطار من الأمم المتحدة لإدارة وإعادة إعمار العراق خلال فترة الانتقال إلى الحكم الذاتي العراقي.

627. أبلغ السيد بلير رؤساء الأركان يوم 15 كانون الثاني/يناير 2003 بأن «القضية كانت عقب ذلك – فعلى التحالف أن يمنع اندلاع الفوضى والنزاع الداخلي»[225].

628. أكد السيد بلير أثناء تقديمه دليله أمام لجنة الارتباط في مجلس العموم يوم 21 كانون الثاني/يناير 2003 أهمية مرحلة ما بعد النزاع: «أنك لن تشارك في صراع عسكري قد ينتج تغييراً للنظام ما لم تكن مستعداً للاستمرار والعمل عقب تغيير ذلك النظام لضمان استقرار البلد وأن الناس يُعتنى بهم»[226].

629. أبلغ السيد بلير الرئيس بوش يوم 24 كانون الثاني/يناير 2003 بأن أكبر خطر يواجههم هو الاقتتال الداخلي، وأن التأخير سيسمح بإعداد خطط أكثر تماسكاً لما بعد النزاع[227].

630. ولكن عندما حدد السيد بلير رؤية المملكة المتحدة لمستقبل العراق في مجلس العموم في 18 آذار/مارس 2003، فإنه لم يكن قد جرى أي تقويم حول ما إذا كانت تلك الرؤية قابلة للتحقيق، ولم يتم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على مخطط عملي لمرحلة ما بعد النزاع، ولم يكن قد تأمّن تفويض من الأمم المتحدة، ولم يكن قد صدر قرار بشأن دور الأمم المتحدة في العراق في مرحلة ما بعد النزاع.

631. استندت سياسة المملكة المتحدة إلى افتراض أن:

- توفر الولايات المتحدة قيادة فعّالة لجهود ما بعد النزاع المباشرة في العراق؛
- تكون الظروف ملائمة في وقت قريب لانسحاب قوات المملكة المتحدة؛
- تقوم الأمم المتحدة، بعد فترة قصيرة من الاحتلال العسكري بقيادة الولايات المتحدة وبتفويض من الأمم المتحدة، بإدارة وتوفير إطار لعملية إعادة الإعمار لعراق ما بعد النزاع؛
- يتبع تفويض الأمم المتحدة دعم دولي كبير؛
- تمضي عملية إعادة الإعمار والتحول السياسي إلى حكم عراقي في بيئة آمنة.

632. كان السيد بلير على علم بأن تلك الافتراضات كانت تخفي مخاطر كبيرة:

---

(225) مذكرة من المساعد العسكري لنائب رئيس العمليات المشتركة إلى المساعد العسكري لرئيس العمليات المشتركة، 15 كانون الثاني/يناير2003: «Briefing to Prime Minister,» <https://bit.ly/2ENDg49>.

(226) لجنة الارتباط، الجلسة 2002 – 2003، محضر الدليل المأخوذ أمام لجنة الارتباط يوم الثلاثاء 21 كانون الثاني/يناير2003، سؤال 117.

(227) رسالة من مانينغ إلى رايس، 24 كانون الثاني/يناير2003، [غير معنونة] برفقتها «مذكرة».

- كان تقويم المسؤولين البريطانيين هو أن مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، وهو الهيئة الأمريكية التي ستتولى المسؤولية عن الإدارة الفورية لمرحلة ما بعد الغزو للعراق، لم يكن على مستوى هذه المهمة؛
- بقيت اختلافات كبيرة بين مواقف المملكة المتحدة والولايات المتحدة حول تدخل الأمم المتحدة، وبين المملكة المتحدة والأمم المتحدة؛
- كان الشركاء الدوليون نادرين ومن غير المرجح أن يتقدم أحد منهم في غياب تفويض من الأمم المتحدة؛
- اعترف مسؤولون من المملكة المتحدة بأن قوات الاحتلال لن تبقى موضع ترحيب لفترة طويلة وأن التهديدات الأمنية يمكن أن تتصاعد بسرعة.

633. كان السيد بلير في العام السابق للغزو قد قام بما يلي:

- أعلن عن قناعته بأهمية التخطيط لما بعد النزاع في أكثر من مناسبة بضمنها في اجتماعات مجلس الوزراء وفي مجلسيَ العموم واللوردات ومع الرئيس بوش؛
- طلب المشورة بشأن أمور حول عراق ما بعد النزاع (بما في ذلك حزمة القراءة للصيف في تموز/يوليو 2002 وللقائه مع الرئيس بوش في 31 كانون الثاني/يناير 2003 ومرتين في شباط/فبراير 2003 بعد قراءة تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة عن جنوب العراق ووثيقة أديلفي - العراق في مفترق الطرق)؛
- عقد اجتماعياً وزارياً بشأن قضايا ما بعد النزاع في 6 آذار/مارس 2003؛
- أثار مخاوف مع الرئيس بوش بشأن حالة التخطيط؛
- نجح في تضييق الهدف بضمان موافقة الرئيس بوش على أن تكون الأمم المتحدة «مشاركة أكثر فأكثر» في «الوضع في مرحلة ما بعد النزاع»، وهي صياغة فضفاضة حاولت سد الفجوة بين مواقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول تفويض من الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع، لكنها لم تتناول القضايا الجوهرية.

634. لكن السيد بلير لم يقم بما يلي:

- إنشاء رقابة وزارية واضحة للخطة السَّوقية والتخطيط والإعداد لما بعد النزاع؛
- التأكد من قيام الوزراء باتخاذ القرارات اللازمة لإعداد خطة مرنة وواقعية كاملة الموارد لدمج مساهمات جيش المملكة المتحدة والمساهمات المدنية؛
- طلب الضمانات الكافية من أن المملكة المتحدة كانت في وضع يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المحتملة في العراق؛

- الإصرار على أن الأهداف السَّوقية للمملكة المتحدة في العراق اختُبرت مقابل أي شيء عدا أحسن الأحوال: عملية جيدة التخطيط والتنفيذ لما بعد النزاع تقودها الولايات المتحدة وبتفويض من الأمم المتحدة في بيئة أمنية معتدلة نسبياً؛
- الضغط على الرئيس بوش للحصول على تأكيدات نهائية حول خطط الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع أو أن يحدد له بوضوح الخطر السَّوقي في التقليل من تحديات ما بعد النزاع والفشل في الاستعداد الكافي لهذه المهمة؛
- دراسة أو طلب المشورة حول ما إذا كان عدم وجود خطة مرضية يمثل تهديداً كافياً للأهداف السَّوقية للمملكة المتحدة تتطلب إعادة تقويم شروط مشاركة المملكة المتحدة في العراق. وعلى الرغم من المخاوف بشأن حالة المخطط الأمريكي، إلا أنه لم يجعل الاتفاق على خطة مرضية لما بعد النزاع شرطاً لمشاركة المملكة المتحدة في العمل العسكري.

635. جعلت أخطاء السيد بلير الأسابيع التالية المباشرة للغزو من الصعب على حكومة المملكة المتحدة اتخاذ قرار بناء بشأن إنشاء منطقة ما بعد النزاع من مسؤولية المملكة المتحدة (منطقة المسؤولية) في جنوب العراق (الذي نتناوله بمزيد من التفصيل في القسم 8 من التقرير).

636. زادت هذه الأخطاء في المدى القصير والمتوسط من خطر عدم تمكن المملكة المتحدة من الرد على ما هو مفاجئ في العراق.

637. وقللت على المدى الطويل من احتمال تحقيق الأهداف السَّوقية للمملكة المتحدة في العراق.

فترة ما بعد النزاع

الاحتلال

عمليات النهب في البصرة

638. دخلت قوات المملكة المتحدة مدينة البصرة، كما يوضح القسم 8 من التقرير، ليلة 7/6 نيسان/أبريل 2003 وتمكنت من السيطرة بسرعة مواجهة مقاومة أقل مما كان متوقعاً. وكانت المملكة المتحدة مسؤولة بوصفها سلطة الاحتلال عن حفظ القانون والنظام بعد أن أصبحت المدينة تحت سيطرتها. وافترضت المملكة المتحدة ضمن مناطق العمليات ذات الاغلبية الشيعية أن المخاطر التي تتعرض لها قوات التحالف ستكون أقل مما كانت عليه في ما يسمى «المثلث السني» الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة.

639. كانت لجنة الاستخبارات المشتركة واستخبارات الدفاع قد حددتا قبل الغزو أن هناك خطراً

من اندلاع فوضى في العراق وأنه سيكون من المهم التعامل معه بسرعة. وكان آخرون من بينهم السيد بلير والسير كيفين تيبيت ووحدة سياسة العراق قد أدركوا جدية الخطر.

640. مع ذلك، فإن الترخيص الرسمي بالعمل في العراق الصادر عن الأدميرال بويس في 18 آذار/مارس لم يتضمن أية تعليمات حول كيفية إنشاء بيئة آمنة وحصينة إذا اندلعت الفوضى كما كان متوقعاً. وعلى الرغم من أنه كان معروفاً أن المرحلة الرابعة ستبدأ بسرعة، إلا أنه لم توضع أي قواعد للاشتباك لتلك المرحلة، بما في ذلك التعامل مع الانفلات الأمني، ولم يتم تعميمها قبل دخول قوات المملكة المتحدة البلاد.

641. أبلغ الفريق ريث بوضوح رؤساء الأركان قبل الغزو وأثناءه عن غياب التعليمات لدى قوات المملكة المتحدة حول ما يجب القيام به في مواجهة أعمال الفوضى من قبل العراقيين في البصرة.

642. كان على قادة قوات المملكة المتحدة، في مواجهة النهب على نطاق واسع بعد الغزو وغياب التعليمات، إصدار أحكامهم الخاصة حول ما يجب القيام به. وأبلغ العميد غراهام بينز قائد اللواء المدرع 7 الذي سيطر على مدينة البصرة لجنة التحقيق أنه خلص إلى أن «أفضل وسيلة لوقف عمليات النهب كانت فقط الوصول إلى نقطة حيث لا شيء هناك للنهب»[228].

643. كان من مسؤولية رئيس أركان الدفاع ورئيس العمليات المشتركة ضمان أن قواعد الاشتباك المناسبة قد وضعت وأن الاستعدادات قد اتخذت بما يمكِّن القادة الميدانيين من التعامل معها بفعّالية على الرغم من أن تنفيذ الخطط التعبوية للتعامل مع الانفلات الأمني بصورة صحيحة كان مسؤولية القادة في مسرح العمليات، وكان ينبغي أن يضمنوا أن تلك الخطوات قد اتخذت.

644. أحس العراقيون في المقام الأول بأثر النهب وليس قوات التحالف، إذ شهدت الأخيرة في البداية «فترة شهر العسل»[229]، على الرغم من أن الوضع كان بعيداً من الاستقرار.

645. توقع الفريق ريث أنه يمكن خفض قوات المملكة المتحدة إلى جهد متوسط القياس بحلول الخريف حيث توقع أن تكون الحملة قد وصلت إلى «شكل ما من «وضع الاستقرار»»[230].

---

(228) جلسة استماع خاصة، 2 حزيران/يونيو 2010، ص 11.

(229) جلسة استماع عامة وولكر، 1 شباط/فبراير 2010، ص 16.

(230) مذكرة من ريث (Reith) إلى أمين سر لجنة رؤساء الأركان، «المرحلة الرابعة: تدوير/استرداد قوات المملكة المتحدة» مرفقة بها دراسة رئيس العمليات المشتركة، 14 نيسان/أبريل 2003، «المرحلة الرابعة: تدوير/استرداد القوات البرية للمملكة المتحدة».

646. خلصت لجنة الاستخبارات المشتركة بصورة صحيحة في 16 نيسان/أبريل إلى أن السكان المحليين كانت لديهم آمال كبيرة في أن التحالف سيحسِّن بسرعة حياتهم، وأن «الاستياء من التحالف... يمكن أن ينمو بسرعة في حال نظر إليه على أنه غير فعّال، سواء أكان سياسياً أم عسكرياً، وقد يقود هذا الاستياء إلى العنف»[231].

647. كان السيد هون قد أعلن في نهاية نيسان/أبريل أن مستوى قوات المملكة المتحدة سوف ينخفض إلى ما بين 25000 و30000 بحلول منتصف أيار/مايو من عدده الأولي في الذروة البالغ 46000.

648. نتيجة لذلك فقد كان هناك مع بداية شهر أيار/مايو توقع محدد بوضوح بانسحاب سريع لقوات المملكة المتحدة بحلول الخريف على الرغم من الخطر المحدد بأن موافقة السكان المحليين بنيت على أسس ربما ضعيفة يمكن تقويضها بسرعة وبعواقب وخيمة.

عمليات النهب في بغداد

649. أصبح النهب وتصفية الحسابات مشكلة جدية في بغداد بعد سقوط النظام بسرعة في غياب لقوة شرطة عراقية فاعلة ونظام عدالة جنائي وبدون خطة واضحة للتحالف للمرحلة الرابعة. وأضاف نهب مباني الوزارات وتدمير البنية التحتية المملوكة للدولة على وجه الخصوص إلى التحديات التي واجهها الاحتلال.

650. خلص السيد ديفيد ريتشموند، الممثل الخاص لرئيس وزراء المملكة المتحدة في العراق في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيو 2004، إلى أن الفشل في اتخاذ إجراءات صارمة ضد النهب في بغداد في نيسان/أبريل 2003 أطلق «موجة إجرام لم يكن التحالف قادراً على وضعها تحت السيطرة الكاملة»[232].

651. لاحظ الفريق أول السير مايك جاكسون رئيس هيئة الأركان العامة بعد زيارة للعراق في وقت مبكر من أيار 2003: «ما يزال الفراغ الأمني موجوداً [في بغداد].... ولا سيَّما في الليل. فالنهب والقتل الانتقامي والأنشطة التخريبية تنتشر... وإذا ثبت تمرد دموي وطويل الأمد نفسه في بغداد فإن أثره المضاعف محتمل الحدوث»[233].

---

(231) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة، 16 نيسان/أبريل2003: «Iraq: The Initial Landscape Post-Saddam,» <https://bit.ly/2PlBn2x>.

(232) البرقية 359 من الممثل الخاص في العراق إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 28 حزيران/يونيو 2004: «Iraq: Valedictory: The End of Occupation,» <https://bit.ly/2JghIvi>.

(233) مذكرة من رئيس هيئة الأركان العامة إلى رئيس هيئة أركان الدفاع، 13 أيار/مايو 2003، «زيارة رئيس هيئة الأركان العامة إلى العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق 7 – 10 أيار/مايو 2003»، <https://bit.ly/2EJApcn>.

652. وقد أدرك الفريق أول جاكسون أن قدرة المملكة المتحدة على الاحتفاظ بموافقة السكان في الجنوب تعتمد على بغداد مستقرة وآمنه، ونصح: « خلاصة القول هي أننا إذا اخترنا عدم التأثير في بغداد فيجب أن نكون واثقين من قدرة الولايات المتحدة على تحسين [تنظيمها التعبوي] قبل أن تفقد التساهل من قبل الناس ويبدأ التمرد».

653. قدم الفريق أول جاكسون واللواء ديفيد ريتشاردز (مساعد رئيس هيئة الأركان العامة) والفريق السير أنتوني بيغوت (نائب رئيس أركان الدفاع (الالتزامات)) جميعهم المشورة لصالح نشر لواء الهجوم الجوي 16 للمملكة المتحدة في بغداد لدعم جهود التحالف لإعادة تدريب ضباط الشرطة العراقيين وإعادتهم إلى الدوريات.

654. إلا أن رؤساء الأركان مجتمعين حسبوا أن الفوائد المترتبة على المساهمة في أمن بغداد ستفوقها مخاطر أن تصبح قوات المملكة المتحدة «مربوطة» خارج منطقة مسؤولية المملكة المتحدة وبتأثير سلبي، ونصحوا يوم 21 أيار بعدم نشر لواء الهجوم الجوي 16. ولم يخلص رؤساء الأركان إلى أن المهام المقترحة التي كانت سيضطلع بها لواء الهجوم الجوي 16 غير ضرورية، ولكن القوات الأمريكية سوف تكملها.

تأثير المملكة المتحدة في خطط السوق ما بعد الغزو: القرار 1483

655. في 21 آذار/مارس 2003 وبعد يوم من بدء الغزو، قدم السيد بويل والسير ديفيد مانينغ إلى بلير، وهما من أقرب مستشاريه المشورة بشأن كيفية التأثير في جدول أعمال الولايات المتحدة بعد الغزو. وكانت من أهم اهتماماتهما هي الحاجة إلى ترتيبات إدارية بعد انتهاء النزاع تمتلك الشرعية التي يمنحها دعم الأمم المتحدة. واعتمدت خطط المملكة المتحدة هذه لفترة ما بعد النزاع كما تم وضعها على تنفيذ جهود إعادة الإعمار الدولي إلى العراق. وقد جعلت التناقضات المحيطة بانطلاق الغزو ذلك معيقاً للتنفيذ، وسيجعلها غياب دعم الأمم المتحدة شبه مستحيلة.

656. بدأت المحادثات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مضمون قرار جديد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في اليوم نفسه، واعتمد القرار 1483 (2003) في نهاية المطاف في 22 أيار/مايو.

657. كانت أهداف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من القرار مختلفة، واختلف نص القرار 1483 في العديد من النواحي الجوهرية عن الموقف المفضل للمملكة المتحدة.

658. أرادت المملكة المتحدة أن تتحكم هيئة عراقية بعائدات النفط، أو إذا تعذر ذلك فمن جانب الأمم المتحدة أو البنك الدولي، وذلك تمشياً مع وعد قبل الغزو باستخدامها حصراً

لصالح العراق. لكن القرار 1483 بدلاً من ذلك، وضع سلطة الصرف لصندوق تنمية العراق في أيدي سلطة الائتلاف المؤقتة بإشراف مجلس مراقبة. واتفق هذا مع أهداف الولايات المتحدة، ولكنه لم يعالج قلق المملكة المتحدة.

659. رأت المملكة المتحدة أن الإدارة العراقية المؤقتة يجب أن تكون لديها صلاحيات حقيقية، وألاّ تكون خاضعة لسلطة الائتلاف المؤقتة. وقال القرار 1483 أن سلطة الائتلاف المؤقتة ستحتفظ بمسؤولياتها حتى تشكيل حكومة تمثيلية معترف بها دولياً. لم يذهب النص إلى حد اشتراط أن تكون الإدارة المؤقتة تابعة رسمياً لسلطة الائتلاف المؤقتة كما أرادت الولايات المتحدة، لكن تلك كانت في الواقع الطريقة التي تعمل بها العلاقة بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم الذي أنشأه القرار 1483.

660. كان الموقف السياسي للمملكة المتحدة هو أن الأمم المتحدة يجب أن تتولى القيادة في إنشاء الإدارة العراقية المؤقتة. فقد أعطى القرار 1483 الأمم المتحدة دوراً للعمل مع شعب العراق وسلطة الائتلاف المؤقتة لكنه لم يعطها القيادة. وتشير الأدلة التي درستها لجنة التحقيق إلى أنه كان هناك تردد ثابت من جانب الأمم المتحدة في أخذ مثل هذا الدور وكان موقف المملكة المتحدة لهذا غير واقعي على الإطلاق.

661. عين القرار 1483 المملكة المتحدة والولايات المتحدة رسمياً بوصفهما سلطتي الاحتلال المشتركة في العراق. كما حدد شروط سيادة سلطة الائتلاف المؤقتة على الخطط السَّوقية والسياسية لما بعد الغزو بتسليمها السيطرة على التمويل لإعادة الإعمار والتأثير في التنمية السياسية وهي سلطة كانت على الأقل مساوية لتلك التي للأمم المتحدة.

تأثير المملكة المتحدة في سلطة الائتلاف المؤقتة

662. كانت سلطة الائتلاف المؤقتة بحلول الوقت الذي اعتمد فيه القرار 1483 تعمل بالفعل في العراق تحت قيادة السفير بول بريمر الذي كان يقدم تقاريره إلى السيد دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي. ولم تقدم سلطة الائتلاف المؤقتة التقارير إلى المملكة المتحدة.

663. لم تعكس تسمية القرار للولايات المتحدة والمملكة المتحدة كدولتي احتلال مشتركتين واقع الاحتلال. فقد كانت مساهمة المملكة المتحدة في جهود سلطة الائتلاف المؤقتة أصغر كثيراً من الولايات المتحدة وكانت معنية خصوصاً بالبصرة.

664. اتخذت المملكة المتحدة قراراً في وقت مبكر بتركيز جهودها في منطقة جغرافية واحدة بدلاً من قبول القيادة الوطنية لعنصر معيّن من جهد التحالف (مثل إصلاح جهاز الشرطة). ومع ذلك، كان لا بد لمستقبل العراق من أن يتحدد في بغداد حيث إنه المركز الإداري والمكان

الذي ستنتقل فيه السلطة من حكم الأقلية السنية إلى حكم الأغلبية الشيعية وسيظهر ذلك واضحاً. وبعد أن قررت المملكة المتحدة أن تركز جهودها على منطقة تبعد بعض الشيء عن العاصمة فإن قدرتها على التأثير في السياسة قيد المناقشة في بغداد كانت مقيدة.

665. أما في بغداد نفسها، فقد وفرت المملكة المتحدة نسبة صغيرة فقط من المستخدمين لمقر القيادة العسكري والمدني. وكانت الأعداد المنخفضة قد تأثرت جزئياً بالمخاوف المعقولة حول الالتزامات القانونية الشخصية لموظفي المملكة المتحدة الذين عملوا في البداية في مكتب إعادة الإعمار وبعد ذلك في سلطة الائتلاف المؤقتة، وماذا كان استخدامهم يعني بخصوص مسؤولية المملكة المتحدة عن القرارات المتخذة من قبل تلك الهيئات في غياب المشاورات الرسمية أو حق النقض.

666. إن تركيز ما قبل الغزو حول دور رائد للأمم المتحدة في العراق عنى أنه لم يتم إعمال الفكر في وضع موظفي المملكة المتحدة أثناء الاحتلال الذي تبع غزواً بدون تفويض من مجلس الأمن. وكان التخطيط الأفضل، بما في ذلك التقويم السليم لمجموعة متنوعة من التصورات المختلفة الممكنة، من شأنه أن يسمح بحل مثل هذه القضايا في مرحلة أسبق من ذلك كثيراً.

667. كانت هناك حاجة ملحة لمسؤولين ذوي خبرة مناسبة من المملكة المتحدة جاهزين للاستخدام في بغداد، لكنهم لم يتم تحديدهم (انظر القسم 15 من التقرير).

668. لم يتم قبل الغزو إعداد أي ترتيبات للحكم كانت ستمكّن المسؤولين والوزراء المقيمين في لندن وواشنطن من إدارة الآثار المترتبة على الاحتلال المشترك الذي يتضمن موارد منفصلة ذات نطاق مختلف جداً. وكانت مثل هذه الترتيبات ستصبح وسيلة لتحديد وحل وجهات النظر المختلفة حول السياسة وتسهيل اتخاذ القرارات المشتركة.

669. بعد إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة، اتخذت قرارات سياسية في الغالب في بغداد، حيث لم يكن هناك أيضاً أي هيكل رسمي للحكم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأدى ذلك إلى خطر وصفه للجنة التحقيق السير مايكل وود، المستشار القانوني لوزارة الخارجية والكومنولث للفترة 2001-2006 ، بأن «المملكة المتحدة تتحمل المسؤولية المشتركة عن أفعال أو أوجه القصور لسلطة الائتلاف المؤقتة، دون أن يكون لها الحق في التشاور والحق في القرار المشترك»[234].

670. اقترحت المملكة المتحدة، لغرض إدارة تلك المخاطر، مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة

---

(234) شهادة، 15 آذار/مارس 2011، ص 22.

لوضع إجراءات للعمل معاً بشأن القضايا المتصلة بالاحتلال، لكنها لم يتم الاتفاق عليها. ولم يكن لدى الولايات المتحدة، التي وفرت الأغلبية الساحقة من موارد سلطة الائتلاف المؤقتة، أي حافز لإعطاء المملكة المتحدة دوراً مؤثراً في تحديد كيفية استخدام هذه الموارد، في حين كانت المملكة المتحدة تفتقر إلى الإرادة والقدرة على الإصرار.

671. كان هناك خطر واضح في غياب أي ترتيبات رسمية من أن تشارك المملكة المتحدة بصورة غير كافة في القرارات المهمة، في حين أن المملكة المتحدة كافحت منذ البداية لأن يكون لها تأثير كبير في سياسات سلطة الائتلاف المؤقتة. وكان هذا مصدر قلق للوزراء والمسؤولون على حد سواء في عام 2003، لكن المشكلة لم تحل أبداً.

672. عَدّ أشخاص كبار استخدموا في العراق من جانب المملكة المتحدة في هذا الوقت أنفسهم إما أنهم يعملون لدى سلطة الائتلاف المؤقتة لدعم أهدافها وكجزء من سلسلة القيادة، أو كممثلين لها في سلطة الائتلاف المؤقتة مهمتهم السعي للتأثير في قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة. ولم يمثل أحد بصفة رسمية موقف المملكة المتحدة ضمن إطار عملية اتخاذ القرارات في سلطة الائتلاف المؤقتة، وهي نقطة ضعف خطيرة كان ينبغي أن يتم التعامل معها في مرحلة مبكرة.

673. تتطلب إدارة احتلال مشترك بهذا الحجم وهذا التعقيد بكفاءة وتماسك مناقشات منتظمة رسمية وغير رسمية وقرارات متخذة بوضوح على جميع المستويات بين العواصم وداخل البلد على حد سواء. وبعد الفشل في الاتفاق على مذكرة التفاهم أصبحت فرص بناء مثل هذه الآلية ضئيلة.

674. واعتمد تأثير المملكة المتحدة في بغداد في غياب مذكرة تفاهم كثيراً على التأثير الشخصي للممثلين الخاصين والسفراء المتعاقبين للمملكة المتحدة في العراق وعلى العلاقات التي كانوا قادرين على بنائها مع الشخصيات الأمريكية الكبرى.

675. بعض الحالات من قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة الهامة التي أدّت المملكة المتحدة فيها دوراً رسمياً قليلاً أو لم يكن لها دور:

- القرار بإصدار الأمر الرقم 2 لسلطة الائتلاف المؤقتة الذي «حل» (أو سرّح) عدداً من الكيانات العسكرية والأمنية الأخرى التي كانت تعمل كجزء من نظام صدّام حسين، بما في ذلك القوات المسلحة (انظر القسم 12 من التقرير). وقد أثير هذا بشكل رسمي من قبل السفير بريمر في أول لقاء له مع السيد جون ساويرز، الممثل الخاص للسيد بلير على العراق، الذي لم يأخذ موقفاً مخالفاً في هذه النقطة - لغياب التوجيه. كما أبرز مفهوم إنشاء جيش جديد من جانب السيد والت سلوكومب، المستشار الأعلى لسلطة الائتلاف المؤقتة

لشؤون الأمن القومي والدفاع، في مناقشة مع السيد هون. وكان قرار الحل قراراً رئيساً ذا تأثير كبير في تنفير المجتمع السني ونمو التمرد في العراق، وكان ينبغي الاتفاق بين واشنطن ولندن على شروط وتوقيت هذا الأمر الجوهري.

- القرارات بشأن كيفية إنفاق موارد صندوق التنمية للعراق، الذي أعطى القرار 1483 سلطة الائتلاف المؤقتة صلاحية القيام به. فقد خولت اللائحة التنظيمية الرقم (2) لاحقاً السفير بريمر السيطرة على الصندوق، واضعة الصندوق فعلياً تحت سيطرة الولايات المتحدة. وفاقم هذا من المخاوف بشأن عدم كفاية موارد سلطة الائتلاف المؤقتة (في الجنوب) كما وردت في كتاب السيد سترو للسيد بلير في 5 حزيران/يونيو 2003 (انظر القسم 10.1 من التقرير).
- قرار إنشاء المصرف المركزي العراقي كهيئة مستقلة في تموز/يوليو 2003 (انظر القسمين 9.2 و10.1 من التقرير)، وجاء هذا الأمر كمفاجأة للمملكة المتحدة على الرغم من المشاركة الوثيقة لمسؤولين من وزارة الخزانة في ترتيبات العملة العراقية والميزانية الجديدة.
- قرار إنشاء المحكمة الجنائية المركزية للعراق (انظر القسم 9.2 من التقرير) والذي لم يتمكن مسؤولو المملكة المتحدة من تأخير إعلانه بما يكفي لتمكين المدعي العام من إعطاء رأيه حول شرعيته على وفق أحكام القرار 1483.
- قرار إصدار «رؤية للعراق» و»تحقيق الرؤية» لسلطة الائتلاف المؤقتة (انظر القسمين 9.2 و10.1 من التقرير). وقد نبه السيد ساويرز وزارة الخارجية والكومنولث إلى الوثيقة الأولى في 6 تموز/يوليو عندما كان بالفعل في مرحلة متقدمة من الصياغة، وتم توقيعه يوم 18 تموز/يوليو من جانب وزارة الدفاع الأمريكية. لم يتم طلب أي موافقة رسمية من المملكة المتحدة على وثيقة تهدف إلى توفير التوجيه السَّوقي للجهد غير العسكري للتحالف في العراق.

676. ستُدرس مشاركة المملكة المتحدة في قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة حول مدى وتنفيذ سياسة اجتثاث البعث في القسم 11.2 من التقرير.

677. استطاعت المملكة المتحدة في بعض المناطق أن تؤثر في سياسة سلطة الائتلاف المؤقتة من خلال التأثير الذي مارسه السيد ساويرز أو خلفه السير جيريمي غرينستوك في كبار المسؤولين الأمريكيين. وقد استخدم كلاهما خبرته الدبلوماسية لبناء علاقات مع السياسيين العراقيين والمساهمة في التنمية السياسية في العراق. شملت حالات نفوذ المملكة المتحدة:

- مشاركة السيد ساويرز «في الخطط للإدارة العراقية المؤقتة، في ما يتعلق بما اعتبره بأن «الكثير من التفكير يعود لنا»[235]؛
- خطة السير جيريمي غرينستوك «دجاجتان وبيضتان» التي تغلبت على الجمود السياسي بين سلطة الائتلاف المؤقتة وآية الله العظمى السيستاني بشأن الكيفية التي ينبغي أن يوضع بها الدستور العراقي الجديد. وأدت الخطة إلى اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر الذي حدد جدولاً زمنياً لنقل السيادة إلى إدارة انتقالية في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيو 2004؛
- ضمان أن المفاوضات بشأن مضمون قانون الإدارة الانتقالية وصلت إلى نهاية ناجحة. وقال السير جيريمي غرينستوك للجنة التحقيق إنه منع الوفد الكردي من المغادرة «وهو ما لم يكن بريمر يعلم به»[236]؛
- مستوى تمثيل المرأة في الهياكل السياسية الجديدة في العراق، بما في ذلك الـ 25 بالمئة وهو «الهدف» لأعضاء الجمعية الوطنية الذي وضعه قانون الإدارة الانتقالية، والذي تابعته المملكة المتحدة مع بعض النجاح.

678. وبسبب غياب ترتيبات لصنع القرار يكون فيها للمملكة المتحدة دور رسمي فقد تم الاعتماد أكثر من اللازم على الاتصالات بين السيد بلير والرئيس بوش كواحدة من عدد قليل من السبل للتأثير في سياسة الولايات المتحدة. وقد تم التعامل مع بعض القضايا عبر هذا الطريق؛ فمثلاً استطاع السيد بلير باستخدام محادثاته المنتظمة مع الرئيس بوش أن يحقق بعض النجاح في الحث على توخي الحذر في ما يخص العملية الأمريكية في الفلوجة في نيسان/أبريل 2004.

679. لكن قناة الاتصال بين رئيس الوزراء والرئيس يجب أن تكون مفردة لأهم القضايا السَّوقية والمستعصية، فهي ليست الآلية الصحيحة لصنع السياسة اليومية ولا هي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات التعبوية.

680. من المستحيل القول ما إذا كانت مساهمة أكبر وأكثر رسمية للمملكة المتحدة في صنع قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة من شأنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل، لكن من الواضح أن قدرة المملكة المتحدة على التأثير في قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة لا يتناسب مع مسؤولياتها كقوة محتلة مشتركة.

(235) البرقية 028 من الممثل الخاص في العراق إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 1 حزيران/يونيو 2003: «Iraq: Political Proccess».

(236) جلسة استماع خاصة، 26 أيار/مايو 2010، ص 64.

تدهور الوضع الأمني

681. كانت العلامات منذ أوائل حزيران/يونيو 2003 وخلال فصل الصيف تشير إلى أن الوضع الأمني في بغداد والجنوب كان آخذاً في التدهور. وقد حذرت مجموعة التخطيط السَّوقي في وزارة الدفاع من أن «معارضة للتحالف أكثر تنظيماً قد تظهر»[237] كما أن سخط الشعب العراقي من فشل التحالف في تحقيق بيئة آمنة بدأ يكبر.

682. غطى حجم التدهور في بغداد ووسط العراق على التدهور في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). فقد بدأ نقص الغذاء وفشل الخدمات الأساسية مثل توفير الكهرباء والمياه إضافة إلى عدم إحراز تقدم في العملية السياسية في تقويض العلاقة بين قوات المملكة المتحدة والسكان المحليين. وقد تمثل هذا التدهور بالهجمات على قوات المملكة المتحدة في المجر الكبير في محافظة ميسان في 22 و24 حزيران/يونيو.

683. وبمرور الصيف بدأت مصادر موثوقة في المملكة المتحدة، مثل لجنة الاستخبارات المشتركة بتحديد القضايا التي لها إمكانات لتصعيد النزاع والاعتراف باحتمال أن تصبح الجماعات المتطرفة أكثر تنسيقاً. وبدأ القيد المفروض على أنشطة إعادة الإعمار بسبب انعدام الأمن واضحاً. وأعرب السيد ساويرز والسير ديفيد مانينغ عن قلقهما بشأن ما إذا كانت للمملكة المتحدة قوات كافية منتشرة في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) وحول نفاذية حدود ميسان الطويلة مع إيران.

684. بدأت حكومة المملكة المتحدة منذ أوائل تموز/يوليو تنظر إلى الأمن كأحد المخاوف الرئيسة وهو ما أثاره السيد بلير مع الرئيس بوش.

685. بدأ تحليل مزدوج بالتطور، حيث يحتاج فيه التقدم في إعادة الإعمار إلى تحسين الأمن، ويحتاج تحسن الوضع الأمني إلى التجاوب الناتج من عملية إعادة الإعمار. وذكر الفريق روبرت فراي، نائب رئيس أركان الدفاع (الالتزامات) أن هناك «انخفاضاً في التجاوب العراقي مع التحالف في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) بسبب فشل التحالف في تحقيق تحسينات في الخدمات الأساس» وأن زعماء الشيعة كانوا يحذرون من مهلة قصيرة قبل المزيد من التدهور الكبير.

---

(237) مذكرة من أمين سر لجنة رؤساء الأركان إلى رئيس الموظفين لرئيس أركان الدفاع، 10 حزيران/يونيو 2003، «دراسة رؤساء أركان العمليات: مساهمة المملكة المتحدة في العراق: الهدف السَّوقي والتوجيه» مرفقة بها دراسة مجموعة التخطيط السَّوقي في وزارة الدفاع، 9 حزيران/يونيو 2003، «مساهمة المملكة المتحدة في العراق: الهدف السَّوقي والتوجيه»، <https:// bit.ly/2yy5WZm>.

686. كان العنف بحلول خريف عام 2003 يتصاعد في بغداد وأصبحت الهجمات أكثر تطوراً. ودفعت الهجمات على الأمم المتحدة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر التي أدت إلى إصابة وقتل عدد من مسؤولي الأمم المتحدة بمن فيهم الممثل الخاص في العراق، بعض المنظمات إلى سحب موظفيها الدوليين. وعلى الرغم من أن البصرة كانت أقل اضطراباً من العاصمة، إلا أن الخطر من التأثير المضاعف من بغداد - على النحو الذي حدده الجنرال جاكسون مايو - ظل قائماً.

687. خلصت لجنة الاستخبارات المشتركة يوم 3 أيلول/سبتمبر إلى أن البيئة الأمنية ربما تزداد سوءاً خلال العام المقبل. فقد شن عدد من الهجمات الخطيرة على التحالف في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي)، وكان من المتوقع أن يبقى الإسلاميون «المتطرفون/الإرهابيون»[238] يمثلون تهديداً طويل الأمد في العراق. وكان الممثلون العسكريون والمدنيون للمملكة المتحدة في الميدان يقومون بالإبلاغ عن التمرد المتزايد في وسط العراق.

688. لكن التخطيط العسكري تحت قيادة الفريق الأول السير مايكل ووكر، رئيس أركان الدفاع، وعلى الرغم من الأدلة، قد استمر على أساس أن الوضع في البصرة كان نسبياً غير خطر.

689. تعد لجنة التحقيق أن التدهور في الأمن كان يمكن بل وينبغي أن يتم تحديده من جانب اللواء ريث بحلول نهاية آب/ أغسطس 2003 وأن الدليل التراكمي عن تدهور الوضع الأمني كان يجب أن يقوده إلى استنتاج أن الافتراضات الأساسية التي استندت إليها حملة المملكة المتحدة في العراق كانت مبالغة في التفاؤل، وكان عليه أن يبادر إلى إعادة النظر في حجم الجهد العسكري للمملكة المتحدة في العراق.

690. كان من الممكن بحث عدد من القضايا في مثل هذه المراجعة، بما في ذلك:

- ما إذا كان للمملكة المتحدة الموارد الكافية في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) للتعامل مع الحالة الأمنية المتدهورة؛
- ما إذا كان ينبغي للمملكة المتحدة أن تنتشر خارج منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) لصالح استقرار العراق الشامل (وكما نادى بذلك الفريق أول جاكسون واللواء ريتشاردز والفريق بيغوت).

691. لم تجر مثل هذه المراجعة.

---

(238) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة، 3 أيلول/سبتمبر 2003: «Iraq: Threats to Security,» <https://bit.ly/2PVWhm1>.

692. كانت هناك مسوّغات قوية لتعزيز قدرات الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) بحيث يمكنها التعامل مع المهام ذوات الأولوية العالية (توفير الأمن الضروري لمشاريع إعادة الإعمار وحماية البنية التحتية القائمة وحراسة المواقع الرئيسية وتحسين أمن الحدود لمنع استيراد الأسلحة من إيران) بصورة فعّالة في ظل الظروف المتغيرة. وتطلبت تلك المهام مستوى أعلى من القوى العاملة مما كان متاحاً. وعلى الرغم من استخدام عسكريين إضافيين في أيلول/سبتمبر 2003، أساساً لملء الثغرات الموجودة في دعم أنشطة إعادة الإعمار، إلا أن أعدادهم كانت صغيرة للغاية ليكون لها تأثير كبير.

693. كان الفشل في النظر إلى خيار التقوية في هذا الوقت إغفالاً خطيراً، وكان على الفريق ريث والفريق أول ووكر أن يعملا على ضمان إعادة النظر رسمياً في مستويات قوات المملكة المتحدة في الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) في خريف عام 2003 أو في موعد أقصاه نهاية العام. وكان ينبغي تقديم توصية إلى الوزراء بإجراء زيادة في مستويات قوات المملكة المتحدة من أجل معالجة الوضع الأمني. وضاعت أي فرصة لاستعادة زمام المبادرة وتفادي المزيد من التدهور في الوضع الأمني.

694. أبلغ السير جيريمي غرينستوك في تشرين الأول/أكتوبر أن الفريق ريكاردو سانشيز، قائد قوة المهمات المشتركة – 7، قد «بات يدرك أن عمليات قوات التحالف متوقفة تماماً وأن هناك حاجة إلى استعادة الزخم»[239]. وبدأت الشكوك تتزايد حول فرص إجراء انتخابات ذات صدقية على أساس دستور شرعي خلال عام 2004 والعمل على البحث عن بدائل للخطة التي وضعها السفير بريمر. وكانت «أكثر 48 ساعة دموية في بغداد منذ آذار/مارس»[240] بما في ذلك الهجوم على فندق الرشيد في المنطقة الخضراء في بغداد، كافية لإقناع البعض أنه تم الوصول إلى نقطة محورية في الوضع الأمني.

695. عندما زار الرئيس بوش لندن في تشرين الثاني/نوفمبر، زوده السيد بلير بدراسة مكتوبة من طرف السير جيريمي غرينستوك عرض فيها بأن الأمن يجب أن تكون له الأولوية القصوى في الفترة التي تسبق حزيران/يونيو 2004، عندما تتسلم الحكومة الانتقالية العراقية السلطة. واقترح السير جيرمي ضرورة النظر مرة أخرى في مستويات القوات وسلط الضوء على «الأخطار التي نواجهها إذا لم نحكم السيطرة على الوضع الأمني» كموضوع يحتاج الرئيس بوش والسيد بلير مناقشته بشكل واضح.

---

(239) البرقية 230 من الممثل الخاص في العراق إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2003: «Iraq: Security Update».

(240) البرقية 1426 من واشنطن إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2003: «Iraq: US Views 28 October».

696. كانت القيود التي عملت المملكة المتحدة ضمنها نتيجة للنطاق المحدود من القوات المنتشرة في العراق قد بينت بشكل واضح لرؤساء الأركان في كانون الأول. وقد ناقش الفريق فراي بأن هناك حاجة إلى خطة تقوم على «التأثير المبكر» [241] تعطي الأولوية لنجاح الحملة. وكانت العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق هي «الجهد الرئيس» لكن نشر موارد إضافية بطريقة تتوافق مع افتراضات التخطيط الدفاعي يتطلب سحب الموارد من عمليات أخرى.

697. كتب السير جيريمي غرينستوك في 1 كانون الثاني/يناير 2004 بحدة: «يبقى مسرح العمليات هذا أزمة أمنية»[242].

698. واستمرت سياسة المملكة المتحدة في خفض الوجود العسكري في العراق على الرغم من الأدلة المتزايدة على التمرد العنيف. وبعد إعادة النظر في مستويات القوات في كانون الثاني/يناير، استند تسويغ استمرار خفض الوجود العسكري على معايير معدلة يتم بموجبها الحكم على نجاح إصلاح قطاع الأمن، وهذا يعني أن هذا الإصلاح سينفذ «فقط وفق المعايير القابلة للتطبيق في العراق».

نقطة التحول

699. كان شهر شباط/فبراير 2004 أسوأ شهر من حيث خسائر التحالف منذ سقوط نظام صدّام حسين. فقد قتل أكثر من مئتي شخص معظمهم مواطنون عراقيون في هجمات انتحارية. وازدادت الهجمات على قوات الأمن العراقية وبدأ القلق من المتطرفين الإسلاميين العاملين في العراق بالازدياد. وبحلول نهاية شهر آذار/مارس تم تسجيل أكثر من مئتي هجوم كل أسبوع يستهدف المواطنين العراقيين.

700. بدأ في نيسان/أبريل تصعيد مفاجئ في الهجمات التي يشنها جيش المهدي في البصرة ووصفها القائد العام للفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) بأنها «كمن ضغط على زر» [243]. أما في الفلوجة، فقد أثار هجوم للولايات المتحدة الذي تلا الكمين وقتل أربعة من المتعاقدين الأمنيين رد فعل غاضباً من المجتمع السني.

---

(241) مذكرة من نائب رئيس أركان الدفاع (الالتزامات) إلى أمانة سر رؤساء الأركان، 5 كانون الأول/ديسمبر 2003، «العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق – مراجعة الخطة السَّوقية العسكرية للمملكة المتحدة للعراق».

(242) البرقية 337 من الممثل الخاص في العراق إلى وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، 1 كانون الثاني/يناير2004: «Iraq: Six Final Months of Occupation,» <https://bit.ly/2q8p77o>.

(243) جلسة استماع عامة للامب، 9 كانون الأول/ديسمبر 2009، ص 67 – 68.

701. وقد قادت أهمية تدهور الوضع الأمني إلى جانب الكشف عن سوء المعاملة من جانب أفراد من الجيش الأمريكي للمعتقلين العراقيين المحتجزين في سجن أبو غريب، العديد من الشهود أمام لجنة التحقيق إلى استنتاج أن ربيع عام 2004 كان نقطة تحوُّل.

702. كان تحليل السيد بلير في نهاية نيسان/أبريل هو أن القضية الرئيسة في العراق لم تكن متعددة الأوجه بل كانت «بسيطة: الأمن»[244].

703. وعلى الرغم من تدهور الوضع الأمني في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) في ربيع عام 2004، إلا أن الفريق أول ووكر كان واضحاً من أنه لم تكن هناك حاجة إلى قوات إضافية للمهمات الموكلة حالياً إلى المملكة المتحدة.

704. حافظ رؤساء الأركان على وجهة النظر التي توصلوا إليها في الأصل في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 من أنه لا ينبغي التفكير بنشر مقر فيلق التحالف للرد السريع في العراق، على الرغم من:

- أن العراق كان يمثل أولوية قصوى للمملكة المتحدة أعلى من أفغانستان؛
- أن الأمن في العراق كان يزداد سوءاً بكل وضوح وعدَّه السيد بلير القضية الرئيسة؛
- أنه كان هناك طلب محدد من الولايات المتحدة باستخدام مقر فيلق التحالف للرد السريع.

الفترة الانتقالية

تأثير المملكة المتحدة على الخطط السَّوقية الأمريكية لما بعد سلطة الائتلاف المؤقتة

705. لم تعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في حزيران/يونيو 2004 قوتي احتلال في العراق وقد حُلَّت سلطة الائتلاف المؤقتة، وانتقلت مسؤولية التعامل اليومي في الشؤون المدنية مع الحكومة العراقية المؤقتة إلى السفيرين البريطاني والأمريكي المعينين حديثاً.

706. كانت أولويات المملكة المتحدة بعد تسليم السلطة هي الحفاظ على زخم العملية السياسية نحو الانتخابات في كانون الثاني/يناير عام 2005، وضمان تحقيق الشروط اللازمة لسحب قواتها.

707. واصل السيد بلير والرئيس بوش مناقشة قضية العراق على أساس منتظم. واستمرت الحالة كذلك إلى أن شملت حتى القضايا الصغيرة نسبياً. وشعرت المملكة المتحدة باطمئنان زائف بأنها كانت بسبب قوة تلك العلاقة مشاركة في عملية صنع القرار الأمريكي.

---

(244) رسالة من ريكروفت إلى أوين، 26 نيسان/أبريل 2004: «Iraq: 15 Reports for the Prime Minister,» <https://bit.ly/2SkYIzS>.

708. وشملت الموضوعات التي شدّد السيد بلير عليها للرئيس بوش تسريع إصلاح قطاع الأمن وتعريق الأمن ومشاركة للأمم المتحدة ومد اليد بطريقة أفضل إلى المجتمع السني (غالباً ما يشار إليها باسم «المصالحة») وتقديم الدعم المباشر لرئيس الوزراء إياد علاوي واستخدام أفضل لوسائل الإعلام المحلية لنقل رسالة إيجابية حول نيات وتصرفات التحالف.

التخطيط للانسحاب

709. تصورت المملكة المتحدة بحلول تموز/يوليو عام 2004 أن توفير المعايير اللازمة سوف يؤدي إلى خفض تدريجي في عدد القوات خلال عام 2005، وهذا يقود إلى الانسحاب النهائي في عام 2006، تتبعه فترة من «الرقابة السَّوقية».

710. ولعل أهم المعايير التي كان من شأنها أن تمكِّن قوات التحالف من الانسحاب كانت قدرة قوات الأمن العراقية على أخذ زمام القيادة للأمن (التعريق). فبعد أن أدركت المملكة المتحدة أن بيئة مستقرة وآمنة هي العامل الأساس الذي يعتمد عليه التقدم في العراق، كان الحل بحلول أيار/مايو 2004 هو «خطة أفضل وأسرع لبناء القدرات العراقية في الشرطة وقوات الدفاع المدني والجيش وجهاز الاستخبارات»[245]، وكان هذا معقولاً على المدى الطويل ولكن من غير المرجح أن يلبّي شرط استعادة السيطرة على العراق بسرعة في مواجهة التمرد المتصاعد. يتم يتناول إصلاح قوات الأمن العراقية بالتفصيل في القسم 12 من التقرير.

711. كان مستوى الهجمات ضد قوات التحالف قد تساوى بحلول منتصف آب/أغسطس مع الذروة السابقة في شهر نيسان/أبريل من نفس العام. وخلص الفريق جون مكولّ (كبير الممثلين العسكريين البريطانيين في العراق) في أيلول/سبتمبر إلى أن قوات الأمن العراقية لن تكون قادرة على تحمّل المسؤولية الكاملة قبل عام 2006.

712. استلم الفريق ووكر في أيلول/سبتمبر 2004 من الفريق مكول مشورة مسوّغة جيداً أوضحت أنه من غير المرجح أن تتحقق في المستقبل القريب الشروط التي يمكن على أساسها اتخاذ قرارات الانسحاب. وعلى الرغم من التحذيرات في دراسة الفريق مكولّ ونصيحته بأن «الوقت قد حان للنظر في المسائل الجوهرية»[246] فإن رؤساء الأركان، برئاسة الفريق ووكر، رفضوا إجراء مراجعة جوهرية لخيارات المملكة المتحدة.

---

(245) رسالة من (Bowen) إلى (Baker) 13 أيار/مايو 2004: «Iraq: Security».

(246) مذكرة من مكولّ (McColl) إلى رئيس أركان الدفاع وقائد العمليات المشتركة، 26 أيلول/سبتمبر 2004، «التقرير 130 في 26 أيلول/سبتمبر 04».

713. تعترف لجنة التحقيق أن حجم الموارد التي كانت المملكة المتحدة قد تستطيع استخدامها للتعامل مع القضايا كان أقل كثيراً مما يمكن للولايات المتحدة أن تستثمره. ولعل المملكة المتحدة لم تكن قادرة على إحداث تغيير حقيقي، عندما كان التغيير السَّوقي الرئيس الذي قد يؤثر في النتيجة هو نشر قوة أكبر من ذلك كثيراً. لكنه كان يجب إيلاء الاهتمام للتدقيق السليم في الخيارات التي كانت متاحة، بما في ذلك استخدام أفراد إضافيين. وقد أثار السيد سترو الحاجة إلى مثل هذا النقاش مع السيد بلير في تشرين الأول/أكتوبر.

714. قاومت المملكة المتحدة بثبات طلب الولايات المتحدة استخدام موظفين إضافيين، والذي وصفه الفريق مكولّ بأنه «خلخل علاقة الولايات المتحدة بالمملكة المتحدة»[247]، ولكن اتُّفق في تشرين الأول/أكتوبر على أن تنشر بلاك ووتش (Black Watch) الكتيبة 3، الفوج الملكي الإسكتلندي في شمال بابل لمدة 30 يوماً لملء فراغ القوات الأمريكية اللازمة للعمليات في الفلوجة. وتم أيضاً إرسال نحو 350 فرداً من الكتيبة 1 في وحدة المرتفعات الملكية المسلحة إلى العراق لتوفير مزيد من الأمن في جميع مناطق الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) خلال فترة الانتخابات في كانون الثاني/يناير وشباط 2005. وبقيت المملكة المتحدة مترددة في الالتزام بأي قوات أخرى في المدى الطويل: فعندما انسحبت القوات الهولندية من محافظة المثنى، نشرت المملكة المتحدة بدلاً من ذلك قوات منقولة من مكان آخر في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) إضافة إلى كمية صغيرة من **الدعم التدبيري**[*] الإضافي.

715. أصدر الفريق فراي في كانون الثاني/يناير 2005 تقويماً مدروساً وواقعياً لاحتمالات الأمن في العراق، منبهاً إلى أننا «نحن لسنا على المسار الصحيح لتحقيق معايير الحالة الثابتة قبل انتهاء تفويض الأمم المتحدة، أو حتى بعد ذلك بوقت قصير»[248]. وخلص إلى أن «جهداً عسكرياً إضافياً من الفرقة متعددة الجنسيات ككل» قد يكون قادراً على إعادة الحملة إلى المسار الصحيح. وحدد الفريق فراي ثلاثة مسارات ممكنة للمملكة المتحدة للعمل: زيادة حجم جهد المملكة المتحدة، والحفاظ على الوضع الراهن، أو إذا قدر أن الحملة لا يمكن إصلاحها، قبول الفشل والسعي إلى تقليل مسؤولية المملكة المتحدة.

---

(247) تقرير من مكولّ إلى رئيس أركان الدفاع وقائد العمليات المشتركة، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2004، «كبير الممثلين العسكريين البريطانيين في العراق تقرير الخفض – الفريق مكول»، <https://bit.ly/2PpZM7c>.

(*) هذه هي الترجمة العربية لكلمة «Logistic» (المترجم).

(248) مذكرة من نائب رئيس أركان الدفاع (الالتزامات) إلى مساعد أمين سر وزير الدولة [الدفاع]، 11 كانون الثاني/يناير 2005: «Iraq 2005 – a UK MOD Perspective».

716. تؤيد لجنة التحقيق تقويم الفريق فراي للخيارات المفتوحة أمام المملكة المتحدة في تلك المرحلة، وترى أنه كان ينبغي على اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية إيلاء الاهتمام الكامل والسليم لكل خيار.

717. لم يعرض الفريق أول ووكر في نصيحته للسيد بلير في 21 كانون الثاني/يناير التقويم الذي قدمه الفريق فراي بأن جهداً عسكرياً إضافياً فقط من الفرقة متعددة الجنسيات قد يكون قادراً على إعادة الحملة إلى المسار الصحيح.

718. جرت في 30 كانون الثاني/يناير انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية والجمعيات المحلية في جميع أنحاء العراق. وشملت الترتيبات الأمنية 130000 فرد من قوات الأمن العراقية، بدعم من 184500 جندي من الفرقة متعددة الجنسيات. وقدرت لجنة الاستخبارات المشتركة أن أقل من 10 بالمئة من الناخبين ربما شاركوا في معاقل السنّة وخلصت إلى أنه «من دون مشاركة السنّة في العملية السياسية، فإنه لن يكون من الممكن القضاء على التمرد بصورة كبيرة».

719. قدرت لجنة الاستخبارات المشتركة في نيسان/أبريل أنه: «سيستمر التمرد السني الكبير خلال عام 2005 وما بعده، لكن فرص الحد منه تبدو أكبر مما قدرنا في أوائل شباط/فبراير»[(249)].

تأثير أفغانستان

720. أعلنت المملكة المتحدة في حزيران/يونيو 2004 التزامها بإرسال مقر فيلق الرد السريع للتحالف إلى أفغانستان في عام 2006 استناداً إلى توصية من رؤساء الأركان والسيد هون وبدعم من السيد سترو. وكان مقر فيلق الرد السريع للتحالف عائداً إلى حلف شمال الأطلسي الذي كانت المملكة المتحدة الدولة الرائدة فيه وقدمت 60 في المئة من موظفيه.

721. يبدو أن كبار أفراد القوات المسلحة قد توصلوا إلى وجهة نظر مفادها أنه لن يتم تحقيق سوى القليل في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) خلال عامي 2004 و2005 وأنه سيكون من الأصوب تركيز الجهد العسكري على أفغانستان حيث يمكن أن يكون له تأثير أكبر.

---

(249) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة، 6 نيسان/أبريل 2005: «Iraq: The State of Insurgency,» <https://bit.ly/2Jg9PpX>.

722. أعلنت المملكة المتحدة في شباط/فبراير 2005 أنها سوف تنقل جهدها العسكري إلى أفغانستان من الشمال حتى مقاطعة هلمند في الجنوب.

723. أكدت دراسة عنوانها «فصل جديد» في عام 2002 وهي مراجعة وزارة الدفاع للدراسة السَّوقية للدفاع لعام 1998 أن القوات العسكرية للمملكة المتحدة لن تكون قادرة على توفير الدعم لعمليتين عسكريتين مستمرتين متوسطتي الحجم في آن واحد: «لقد افترضنا منذ المراجعة السَّوقية للدفاع أن علينا أن نخطط لنكون قادرين على القيام إما بعملية كبيرة واحدة (على نطاق ومدة مماثلين لمساهمتنا في حرب الخليج في 1990-1991)، أو المشاركة في عملية عبر البحار أكثر سعة على نطاق أصغر (كما هو الحال في منتصف التسعينيات في البوسنة)، مع الحفاظ على القدرة على المشاركة في عملية كبيرة ثانية... لو جعلت أزمة ثانية هذا ضرورياً. لكننا مع ذلك لا نتوقع أن تكون المشاركة في كليهما في قتال حربي أو الاستمرار بهما في وقت واحد لفترة أطول من ستة أشهر»[250].

724. كانت القوات المسلحة وكما يوضح القسم 16.1 من التقرير تعمل منذ عام 2002 باستمرار عند أو فوق مستوى التزامن المحدد في المراجعة السَّوقية للدفاع لعام 1998، وكان استمرار العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق قد أضاف عبئاً آخر على العسكريين.

725. كانت المملكة المتحدة بحلول أيار/مايو 2005 تدعم عملية متوسطة الحجم على الأقل في العراق لأكثر من عامين. وقد أقرت اللجنة الفرعية حول العراق في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية ضرورة النظر إلى مستويات القوات في العراق في المستقبل في سياق شرط تحقيق «التوازن السَّوقي» مع الالتزامات في أفغانستان، لضمان تزويدهما كليهما بالموارد بصورة صحيحة.

726. وافقت اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية في تموز/يوليو 2005 على مقترحات لنقل المقاطعات الأربع في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) إلى السيطرة العراقية وعلى نشر فريق المملكة المتحدة لإعادة الإعمار الريفي الذي كان في شمال أفغانستان في مقاطعة هلمند في الجنوب كتفاً إلى كتف مع مجموعة قتالية من المشاة والدعم الكامل من الطائرات السمتية (المروحية) - أي ما يقرب من 2500 فرد.

727. كانت المقترحات لنقل المسؤولية الأمنية في أربع محافظات من منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) إلى السيطرة العراقية، وكما هو موضح تحت عنوان «التعريق» أدناه، قد استندت إلى افتراضات المخاطر العالية حول قدرة قوات الأمن العراقية على

---

(250) Ministry of Defence, Strategic Defence Review: A New Chapter (July 2002), p. 14.

أخذ زمام القيادة للأمن. وإذا ثبت أن تلك الافتراضات كانت غير دقيقة ولم تكن المملكة المتحدة قادرة على الانسحاب، فإن الاتفاق على نشر القوات في هلمند في أفغانستان قيَّد بشكل فعّال قدرة المملكة المتحدة على الاستجابة من طريق زيادة مستويات القوات في العراق.

728. وافق مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير 2006 على قرار بنشر القوات في هلمند. وأعلن وزير الدفاع الدكتور ريد أن المملكة المتحدة كانت «مستعدة لنشر قوات في جنوب أفغانستان» بما يشمل فريق إعادة الإعمار الريفي كـ «جزء من قوة بريطانية أكبر قوامها أكثر من 3,300 فرد توفر الإطار الأمني»[251].

729. لخص الفريق أول ووكر تأثير هذا القرار بدقة: «إن هيكل جيش المملكة المتحدة من الناحية العسكرية متمدد بالفعل، وسيصبح قريباً بوجود عمليتين عسكريتين محتملتين متزامنتين ومتوسطتي الحجم في وضع استثنائي من التمدد في المناطق المتخصصة»[252].

730. كانت هذه القدرات المتخصصة مثل دعم الطائرات السمتية والاستخبارات والمراقبة والتقاط الأهداف والاستطلاع ضرورية لإدارة ناجحة للعمليات.

731. كانت القرارات بشأن الموارد للعراق منذ تموز/يوليو 2005 فصاعداً تتخذ بصورة عملية تحت تأثير متطلبات جهود المملكة المتحدة في أفغانستان. وعلى الرغم من أن العراق بقي الجهد الرئيس المعلن للمملكة المتحدة إلا أن الحكومة لم يعد لديها خيار التعزيز الجوهري لقواتها هناك إذا عدّت ذلك ضرورياً. وحين أعلنت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2007 أنها سوف ترسل دفقاً من الموارد للعراق فإن المملكة المتحدة كانت بالنتيجة غير قادرة على التفكير في عمل مواز من طرفها.

732. تتم دراسة تأثير القرار بنشر القوات في هلمند على توافر قدرات المعدّات الرئيسة للعراق ومستوى التمدد الذي شعر به أفراد الجيش في القسمين 14 و16 في التقرير.

733. استمر الدكتور ريد بعد تسلّمه منصب وزير الدفاع في أيار/مايو 2005 في سياسة خفض مستويات قوات المملكة المتحدة على أساس نقل مسؤولية الأمن الرئيسة إلى قوات الأمن العراقية. وأعلن كواحد من أوائل أعماله كوزير للدفاع نشر أكثر قليلاً من 400 فرد إضافي لتعزيز جهود المملكة المتحدة في تدريب قوات الأمن العراقية بما «يمكنهم من تحمل

---

(251) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 26 كانون الثاني/يناير 2006، الأعمدة 1529 – 1533.

(252) رسالة من ووكر (Walker) إلى ريتشاردز (Richards) 24 كانون الثاني/يناير 2006، [غير معنون].

مسؤولية أكبر عن أمنهم ولتمهيد الطريق لانسحاب قوات المملكة المتحدة»[253].

734. كانت مقترحات نقل أربع محافظات في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) إلى السيطرة العراقية التي تمت الموافقة عليها في تموز/يوليو 2005 تقوم على الانتقال من سيطرة الفرقة متعددة الجنسيات إلى سيادة قوات الأمن العراقية في البصرة من آذار/مارس 2006، استناداً إلى افتراض أن قوات الأمن العراقية من شأنها، في تلك النقطة، أن تكون قادرة على أخذ مسؤولية الأمن على عاتقها في بيئة كان يعتقد أن تظل صعبة للغاية.

735. توافر ما يكفي من الأدلة الموثوقة القائمة بما في ذلك من لجنة الاستخبارات المشتركة وفي تقارير من القادة في ساحة العمليات لإثبات أن افتراض استعداد قوات الأمن العراقية لاستلام القيادة في البصرة في ذلك الوقت كان ربما غير واقعي.

736. عبر السيد بلير في أيلول/سبتمبر 2005 عن قلقه بشأن قدرات قوات الأمن العراقية بعد ورود تقارير عن تورط الشرطة في هجمات على الفرقة متعددة الجنسيات في البصرة. ولكن الدكتور ريد أوصى بأن يجري خفض قوات المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر 2005 على الرغم من المخاوف التي أعرب عنها بشأن قدرة قوات الأمن العراقية.

737. بعد أيام قليلة من تقديم الدكتور ريد لتوصيته أثارت حادثة الجمعيات في البصرة (لاحظ القسم 12.1 من التقرير) التساؤل حول قوات الأمن العراقية في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). وقد خلص مسؤولون من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التنمية الدولية إلى أن الحادث قد سلط الضوء على المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف المملكة المتحدة في الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي)، وأن لهذه المخاطر آثاراً على الموارد العسكرية. ومع ذلك، فإن الوزراء لم يعيدوا النظر في الافتراضات حول استعداد قوات الأمن. وكان يجب أن يدفع الحادث إلى المزيد من التحليل البحثي عن ما إذا كان من المرجح أن تتم تلبية الظروف اللازمة للانسحاب ضمن الجدول الزمني المخطط لها. وقد حجب التردد في النظر في الآثار المحتملة لحادث الجمعيات ما كان قد كشف عنه حول الوضع الأمني في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي).

738. كانت الأهمية الحاسمة لقدرة قوات الأمن العراقية في تقويم الاستعداد لنقلها إلى السيطرة المحلية العراقية التي كانت المملكة المتحدة قد وضعت على أساسها خطة الانسحاب قد تم تأكيدها من قبل «شروط الانتقال المحلي» التي نشرتها اللجنة المشتركة للقوات المتعددة

(253) مجلس العموم، التقرير الرسمي، 25 أيار/مايو 2005، العمود 15WS.

الجنسيات والقوات العراقية لنقل مسؤولية الأمن ومن الدكتور ريد، الذي أبلغ اللجنة الفرعية حول العراق في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية أن «التعريق الناجح يبقى هو الأساس»(254). وقررت اللجنة الفرعية حول العراق في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية أن الدكتور ريد كان ينبغي أن تكون لديه المسؤولية الرئيسة لبناء قدرات جهاز الشرطة العراقية في البصرة اضافة إلى مسؤوليته عن الجيش العراقي.

739. طلب السيد بلير في تشرين الأول/أكتوبر 2005 جهداً كبيراً ومتواصلاً لإحراز تقدم بشأن قدرة قوات الأمن العراقية على استلام السيطرة على الأمن. وأثار الفريق أول جاكسون في مذكرة إلى الفريق أول ووكر المخاوف بشأن فعالية قوات الأمن العراقية اختتمها قائلاً: «لا يخدم سمعتنا أننا كنا نعرف عن أوجه القصور في جهاز الشرطة العراقية لفترة طويلة ومع ذلك فشلنا في معالجتها»(255). وقد أكد موظفو التقويم عدم إحراز تقدم في إصلاح قوات الأمن العراقية.

740. أعد رؤساء هيئات الأركان في تشرين الأول/أكتوبر 2005 تقويماً واضحاً عن التمرد والخطة السَّوقية للتحالف في العراق. وخلصوا إلى أن «الوزراء بحاجة إلى أن يكونوا واضحين في أن الحملة قد تكون تسير نحو «فشل سوقي» بتبعات خطيرة وطنياً ودولياً إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة»(256). وقدر الفريق أول ووكر أن خمسة بالمئة فقط من جهد المملكة المتحدة العسكري في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) كانت مخصصة لعمليات محاربة التمرد. لكن كلاً من الفريق أول طيار السير غلين توربي قائد العمليات المشتركة والفريق أول ووكر لم يعدّ تقويم حاجات قوات المملكة المتحدة في العراق بناء على هاتين التوصيتين.

741. كان يجب أن تنتج الحالة الأمنية في ذلك الوقت إعادة تقويم لمستوى قوات المملكة المتحدة المطلوبة لتحقيق النتائج الرئيسة للمملكة المتحدة في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). ومع أن مسؤولية اتخاذ القرارات التعبوية كانت للقادة في الميدان، إلا أنه كان على الفريق أول ووكر أن يضمن أن هؤلاء القادة كانت لديهم الموارد الكافية للتنفيذ.

742. وضع غياب الموارد الإضافية ضغوطاً إضافية على قدرة المملكة المتحدة توفير الشروط

---

(254) دراسة ريد (Reid)، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2005: «Iraq: Security Updades», <https://bit.ly/2PWQe0t>.

(255) مذكرة من رئيس هيئة الأركان العامة إلى رئيس هيئة أركان الدفاع، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2005: «CGS Visit to Iraq: 10-13 Oct 05».

(256) مذكرات، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2005، اجتماع رؤساء هيئات الأركان.

المطلوبة لنقل السلطة. وكانت المؤشرات الأخرى في نهاية عام 2005 وأوائل عام 2006 تدل على أن قوات الأمن العراقية ليست على استعداد للعمل لوحدها. وأبلغت وزارة الدفاع الاجتماع النهائي للجنة الفرعية حول العراق في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية لعام 2005 أن قدرة الإدارة العراقية وقوات الأمن العراقية على تحمل المسؤولية، مع الإقرار بالتحدي المتمثل بزيادة الطائفية وتغلغل الميليشيات، كان واحداً من التحديات الرئيسة المتبقية.

743. سلطت لجنة الاستخبارات المشتركة الضوء في آذار/مارس 2006 مرة أخرى على الشكوك حول قدرة الجيش العراقي على العمل بدون دعم الفرقة متعددة الجنسيات وعلى المخاوف بشأن الفساد واختراق جهاز الشرطة العراقية.

744. كان قلق الولايات المتحدة حول خطط المملكة المتحدة لنقل السلطة في ميسان والمثنى إلى السيطرة العراقية في أيار/مايو من الشدة بحيث إن الدكتور ريد عدّلها بإبقاء فريق صغير يوفر التوجيه والدعم للجيش العراقي.

745. واستمر الدكتور ريد في المضيّ بعملية الانسحاب وأعلن أنه سيتم خفض مستوى القوات في أيار/مايو 2006 من نحو 8000 فرد إلى نحو 7200 فرد على أساس «إنهاء مهام إصلاح قطاع الأمن المختلفة وخفض في مستويات الدعم لهذه المهام وخطوات الكفاءة الجديدة في مسرح العمليات»[257]. ولم يتضمن هذا التسويغ أي تقويم لتأثير هذه المهام في قدرات قوات الأمن العراقية.

التهيئة للانسحاب

تفاوت كبير في الخطط السَّوقية

746. كانت الخطط السَّوقية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسيران في مسارين مختلفين منذ أن قررت المملكة المتحدة عزمها التركيز على الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) في 2003. وكان للمملكة المتحدة نتيجة هذا القرار أولويات تختلف بوضوح عن تلك التي للولايات المتحدة. فقد كانت [المملكة المتحدة] مهتمة هامشياً فقط بالمهام المركزية لتحقيق الاستقرار الحكومة العراقية في بغداد وإدارة الانقسامات الطائفية حيث إنها كانت ترى أن مهمتها الأساس في البصرة هي في الحفاظ على الوضع هادئاً في نفس الوقت الذي تعد العدة فيه للانسحاب.

(257) رسالة من ريد إلى بلير، 9 آذار/مارس 2006: «Iraq: Force Level Review and Announcement».

747. كانت هناك مؤشرات لبعض الوقت عن وجود توتر بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بخصوص تقويم التقدم وافتراضات أخرى حول ما إذا كانت هناك حاجة لخطط إقامة قواعد طويلة الأمد في العراق. وقد أعلم السيد بلير في أيار/مايو 2006 حول «التذمر من النظام الأمريكي حول فشل المملكة المتحدة في ضبط الوضع الأمني في ما عدّوه جزءاً سوقياً وحيوياً للعراق»[258]. ووجد الفريق أول جاكسون نفسه مضطراً إلى أن يعلن: «إن التصور، صحيحاً كان أم خطأً، في بعض - إن لم يكن في كل - الدوائر العسكرية الأمريكية بأن ما يدفع المملكة المتحدة هو تحقيق مكاسب سياسية على المدى القصير بالانسحاب المبكر بدلاً من الأهمية طويلة المدى لإنجاز المهمة؛ وأنه كنتيجة لذلك فإن الموقف العملي للقوات متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) هو عدم التدخل ويفتقر إلى المبادرة...»[259].

748. ظهر التفاوت بين الخطط السَّوقية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل بيّن في كانون الثاني/يناير 2007 عندما أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة سوف تتبنى خطة سوق جديدة أهم ملامحها نشر موجة من القوات الأمريكية بشكل رئيس في بغداد وضواحيها. وكانت تقديرات المملكة المتحدة لمشهد السياسة الأميركية الجديدة قاتمة، وهو ما يعكس تشاؤماً واسع النطاق حول آفاق العراق المستقبلية. استمرت الخطة السَّوقية للمملكة المتحدة في التركيز على الانسحاب.

749. كان قلق الولايات المتحدة من الاختلاف في المقاربة واضحاً. فقد أبلغ السير ديفيد مانينغ، السفير البريطاني في الولايات المتحدة في شباط/فبراير 2007 أن وزيرة الخارجية رايس قد طلبت منه أن «يبلغها بصراحة ما إذا كانت المملكة المتحدة متجهة نحو الخروج بأسرع وقت ممكن»[260].

750. وقد تجلى التفاوت في الخطط السَّوقية أيضاً في العملية الظرفية التي تم من خلالها نقل أربع محافظات في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) إلى السيطرة المحلية العراقية خلال عام 2007. وعلى الرغم من توقيع كبار أعضاء الجيش الأمريكي على كل عملية نقل إلا أن التقارير استمرت بشأن المخاوف الأمريكية حول مدى استعداد السلطة المحلية العراقية وإذا كان قد تم فعلاً الوفاء بالشروط والتأثير الأوسع لعملية النقل.

---

(258) مذكرة من فيليبسون إلى رئيس الوزراء، 2 أيار/مايو 2006، «محادثة هاتفية بالصورة مع الرئيس بوش، 1615 2 أيار/مايو 2006».

(259) من مذكرة رئيس هيئة الأركان العامة إلى رئيس هيئة أركان الدفاع، 22 أيار/مايو 2006: «CGS visit to Iraq: 15-18 May 06».

(260) رسالة من مانّينغ إلى هايس (Hayes) 1 شباط/فبراير 2007، «محادثة مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة، 31 كانون الثاني/يناير 2007».

751. لم تكن الولايات المتحدة مرتاحة للترتيبات التي قامت بها المملكة المتحدة مع مجموعة الجيش الرديف (الميليشيا) في البصرة والتي أتاحت الخروج الآمن لقوات المملكة المتحدة من قاعدتهم الرئيسة في المدينة.

حرب أهلية محتملة

752. كان كبار ضباط جيش المملكة المتحدة بحلول شهر آذار/مارس 2006 يفكرون في احتمال نشوب حرب أهلية في العراق بناء على ارتفاع مستويات العنف الطائفي والمخاوف من أن الحكومة العراقية «لا... ينظر إليها على أنها عادلة في المسائل الأمنية»[261]. وقد أقر رئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري بخطر نشوب حرب أهلية عقب تفجير مسجد الإمام العسكري في سامراء في شباط/فبراير. وعلى الرغم من أنه كان هناك اتفاق عام على أن الوضع في العراق لا يؤسس لحرب أهلية إلا أن الخطر من إمكان تطوره نحو ذلك عدّ حقيقياً.

753. كان وجود الفرقة متعددة الجنسيات في العراق في ذلك الوقت مخولاً بالقرار 1637 (2005). ويُظهر تبادل الرسائل التي رافقت القرار بين رئيس الوزراء الجعفري ورئيس مجلس الأمن بوضوح أن توفير الأمن للشعب العراقي كان هو السبب لضرورة وجود الفرقة متعددة الجنسيات.

754. كان المسؤولون في وزارة الخارجية والكومنولث في أواخر نيسان/أبريل يشعرون بالقلق من أن الأمن في البصرة آخذ في التدهور وأن هناك حاجة لجهود حثيثة ومستدامة، بما في ذلك موقف عسكري أكثر حزماً، لتنفيذ هدف المملكة المتحدة في نقل البصرة إلى السيطرة العراقية بحلول أواخر عام 2006 أو أوائل عام 2007.

755. تفيد التقارير من منتصف عام 2006 أن الأمن في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) كان مصدر قلق كبير يميزه «انحدار مطرد وإن كان غير مثير عموماً»[262] وزيادة في نشاط الجيوش الرديفة. وكان نهج جيش المملكة المتحدة قد ولّد قلقاً لدى الولايات المتحدة، وكان الوضع الأمني يحد من النشاط المدني للمملكة المتحدة.

756. كان تقويم الفريق أول جاكسون في أيار/مايو عن منظور الأمن قصير المدى في العراق

---

(261) مذكرة من هوغتون (Houghton) إلى رئيس هيئة أركان الدفاع، 5 آذار/مارس 2006، «التقرير الأسبوعي لكبير الممثلين العسكريين البريطانيين في العراق (201) 5 آذار/مارس 06».

(262) مذكرة من كبير المسؤولين الحكوميين المتخصص بالشرق الأوسط إلى دوز (Dowse)، 12 أيار/مايو 2006، «الوضع في البصرة».

قاتماً. فقد خلص إلى أن «ما سوف نتركه وراءنا لن يبدو كنجاح سوقي، وقد تؤتي خطتنا السَّوقية ثماراً بعد عشر سنين»[263].

757. أشار قائد القوات الجوية المارشال السير جوك ستيراب، رئيس أركان الدفاع بعد زيارة للعراق في أوائل شهر أيار/مايو على الدكتور ريد بوجوب عدم إحداث أي تغيير في النهج العملي وأن هناك «أسباباً مقنعة» تفرض على المملكة المتحدة «المسارعة» في تسليم الأمن إلى العراق، بما يسمح للمملكة المتحدة الاستمرار في التحشيد في أفغانستان[264]. وحدد قائد القوات الجوية المارشال ستيراب الخطر بأن انسحاب المملكة المتحدة من البصرة سوف ينظر إليه على أنه «فشل سوقي» مقترحاً بأن «تهيئة ذكية للشعب في المملكة المتحدة قد يكون ضرورياً» لتجنب ذلك.

758. كانت آراء قائد القوات الجوية المارشال ستيراب حول ضرورة مضي المملكة المتحدة قُدماً في الانسحاب على الرغم من التحديات الأمنية غير منسجمة مع سياسة الحكومة بأن الانسحاب يجب أن يكون مشروطاً.

759. كان قبول قائد القوات الجوية المارشال ستيراب بأن «قانون تناقص الغلة» كان «ثابتاً الآن بقوة» وأنه كان هناك «خطر متزايد» من أن قوات المملكة المتحدة سوف «تصبح جزءاً من المشكلة وليس من الحل» فيه بعض الصواب: فقد كان واضحاً من التقارير عن الوضع في البصرة أن قوات المملكة المتحدة لم تكن تكبح التدهور المطَّرد في مجال الأمن. وكان قائد القوات الجوية المارشال ستيراب محقاً أيضاً في مشورته للدكتور ريد بأن الفرقة متعددة الجنسيات في العراق تواجه عدواً «متعدد الأوجه» ومتطوراً وخطيراً؛ وأن قضايا خطيرة ظلت في البصرة (نشاط الجيوش الرديفة وسوء الإدارة وانعدام الأمن)؛ وأنه كان من الممكن أن يتم اتهام المملكة المتحدة بالفشل السَّوقي.

760. كانت السياسة الثابتة هي أن قوات المملكة المتحدة سوف تنسحب مع زيادة قدرات قوات الأمن العراقية حتى يمكن أن يتم تسليم المسؤولية إلى الحكومة العراقية. لكن مقترح قائد القوات الجوية المارشال ستيراب لعلاج الاستمرار في الانسحاب وإدارة الرأي العام لم يقلل من خطر الفشل السَّوقي الذي وصفه.

761. وضعت المملكة المتحدة في صيف عام 2006، واعترافاً منها بالحاجة إلى تحقيق الاستقرار

---

(263) مذكرة من رئيس هيئة الأركان العامة إلى رئيس هيئة أركان الدفاع، 22 أيار/مايو 2006 «زيارة رئيس هيئة الأركان العامة إلى العراق: 15-18 أيار/مايو 06».

(264) مذكرة من ستيروب (Stirrup) إلى وزير الدولة [وزير الدفاع]، 8 أيار/مايو 2006، «زيارة رئيس هيئة أركان الدفاع إلى العراق وأفغانستان – 5-7 أيار 06».

في البصرة وتهيئتها للانتقال إلى السيطرة العراقية، خطة أمن البصرة «وهي خطة لتحسين البصرة من خلال عمليات إعادة الإعمار عالية التأثير وإصلاح قطاع الأمن... تستغرق مدة تصل إلى ستة أشهر»[265]، وأصبح العنصر العسكري للخطة يعرف باسم عملية سالامانكا التي شملت عمليات ضد الجيوش الرديفة.

762. طلب من قائد القوات الجوية المارشال ستيراب في آب/أغسطس 2006 إعطاء التوجيهات بخصوص كل من السعي لطلب مساعدة الولايات المتحدة لعملية سالامانكا وإمكان نشر قوات المملكة المتحدة لدعم العمليات الأميركية خارج منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي).

763. في الوقت الذي أكد فيه قائد القوات الجوية المارشال ستيراب أهمية الدعم السياسي العراقي البارز إذا أريد لعملية سالامانكا النجاح، فإن الفريق نيكولاس هوتون كبير الممثلين العسكريين للمملكة المتحدة في العراق أشار إلى القلق من أنه حتى مع دعم الولايات المتحدة فإن القدرات المتاحة في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) قد لا تكون كافية لنجاح تنفيذ عملية سالامانكا.

764. وجه قائد القوات الجوية المارشال ستيراب إلى أنه من المقبول لدى المملكة المتحدة الاستفادة من العوامل المساعدة للولايات المتحدة، مثل الطيران، في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). ولكن، عموماً، كان على منتسبي الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) (بما في ذلك المتعاقدون) الإيفاء بالتزامات الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) وأن أي قصور يجب تحديده ودراسته بصورة مناسبة.

765. كما وجه قائد القوات الجوية المارشال ستيراب إلى أن نشر قوات المملكة المتحدة في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (وسط الجنوب): « .. قد عبر «خطاً أحمر» سياسياً واضحاً ويبدو غير واقعي، نظراً إلى الاهتمام بالحصول على قوات من الولايات المتحدة للفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). على المملكة المتحدة خفض مستويات قواتها في أقرب وقت ممكن عملياً، سواء في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) وأمكنة أخرى»[266].

766. كان القرار بعدم السماح باستخدام الدعم الأمريكي في البصرة قراراً مهماً. وتعد لجنة

(265) مذكرة من «Burke-Davies» إلى مساعد أمين السر الخاص/وزير الدولة [وزير الدفاع]، 24 أيلول/سبتمبر 2006، «العراق: عملية سالامانكا [عملية لتنفيذ الخطة الأمنية للحكومة العراقية في البصرة].

(266) مذكرات، 2 آب/أغسطس 2006، اجتماع رؤساء هيئات الأركان.

التحقيق أنه كان يجب معالجة مسألة ما كان مطلوباً لجعل عملية سالامانكا ناجحة مباشرة من جانب قائد القوات الجوية المارشال ستيراب الذي استبعد رده بدل ذلك الدراسة المناسبة لما إذا كانت المملكة المتحدة بحاجة إلى موارد إضافية.

767. كانت هناك معارضة مستمرة لأي اشارة إلى أن قوات المملكة المتحدة يجب أن تعمل خارج منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) وربما كان هناك قلق من أن مشاركة الولايات المتحدة في عملية سالامانكا كان سيؤدي إلى التزام المملكة المتحدة بالانخراط أكثر خارج منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي). وقد لا يكون هذا كما لاحظ قائد القوات الجوية المارشال ستيراب متسقاً مع الالتزام بتقليص القوات ولكن كان ربما سيقلل من خطر الفشل السَّوقي.

768. كانت طبيعة عملية سالامانكا مرفوضة من جانب الحكومة العراقية في أيلول/سبتمبر 2006، بحيث إن العملية النهائية (التي أعيدت تسميتها عملية السندباد) تركت «البصرة في أيدي الجيوش الرديفة وفرق الموت المسلحة، حين كانت قوات الأمن العراقية غير قادرة على فرض سيطرتها، هذا إلى جانب الحفاظ على سيادة القانون»[267]. وأدى هذا إلى الوضع أن قاد المملكة المتحدة إلى مفاوضات مع جيش المهدي في أوائل عام 2007.

769. جرت محاولات في وقت لاحق لتقديم عملية السندباد كمعادل لاندفاعة القوات الأمريكية في عام 2007. وعلى الرغم من أن هناك بعض التشابه بين خطط «الإزالة والسيطرة والبناء» التعبوية التي يجري استخدامها من قبل القوات الإضافية الأمريكية وبين الخطط التعبوية للمملكة المتحدة لعملية السندباد، إلا أن عملية المملكة المتحدة لم تستخدم موارد إضافية كافية للقيام بمرحلتَي «السيطرة» و«البناء» بما له التأثير السَّوقي نفسه. ولم يكن للثلاثمئة وستين فرداً من القوات الإضافية التي نشرتها المملكة المتحدة نفس التأثير لأكثر من 20000 جندي الذين تدفقوا إلى بغداد وضواحيها من الولايات المتحدة.

770. أصبحت التوترات بين الفرق العسكرية والمدنية في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) في نهاية عام 2006 واضحة. وقد شخص اللواء ريتشارد شيريف القائد العام للفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) في تقرير للسيد بلير أن الترتيب الحالي، والذي كان فريق إعادة الإعمار المحلي بموجبه في الكويت، «يفتقر إلى وحدة القيادة

(267) مذكرة من شيريف (Shirreff)، 21 أيلول/سبتمبر 2006، «القائد العام للفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) – تحديث عن جنوب العراق – 21 أيلول/سبتمبر 2006».

ووحدة الهدف»[268] واقترح إنشاء «فريق عمل مشترك بين الوكالات» في البصرة يقودها القائد العام للفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي).

771. كانت مشورة قائد القوات الجوية المارشال ستيراب للسيد بلير أنه «قد فات الأوان» لتنفيذ اقتراح اللواء شيريف. قد يكون هذا الاستنتاج صحيحاً، لكن تأثير ذلك كان منع النظر في مشكلة حقيقية وفي الطرائق التي يمكن بواسطتها اصطفاف العمليات المدنية والعسكرية في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) بصورة أفضل.

772. تم بصراحة في تقرير اللواء شيريف عن نهاية دورة العمل التشكيك في كفاية مستويات قوات المملكة المتحدة في العراق ومدى فعالية جهودها في الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي).

مراجعة مستوى القوات

773. راجعت اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية توازن القوى بين العراق وأفغانستان في شباط/فبراير 2007 على أساس أن المملكة المتحدة قد تبقي فقط على النشر العملي الدائم لثماني مجموعات قتالية.

774. كانت «النصيحة القوية»[269] لقائد القوات الجوية المارشال ستيراب التي وافقت عليها اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والسياسة الخارجية تقول بوجوب قيام المملكة المتحدة بتوفير مجموعتي قتال إضافيتين لقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان، مقللة نسبة المجموعات القتالية بين العراق وأفغانستان من 6:2 إلى 5:3 ثم إلى 4:4.

775. لم تتضمن هذه النصيحة أي تقويم لأي من الحالة الفعلية للأمن في البصرة أو للتأثير في قدرة المملكة المتحدة على تنفيذ أهدافها (بما في ذلك اشتراط أن يكون الانسحاب مستنداً إلى الظروف) ومسؤولياتها بموجب القرار 1723 (2006). ولم تحدد النصيحة «قلق» الولايات المتحدة بشأن مقترحات المملكة المتحدة.

776. سعى السير نايجل شينوالد مستشار السيد بلير لشؤون السياسة الخارجية للحصول على مشورة من قائد القوات الجوية المارشال ستيراب حول الوجود العسكري المستقبلي للمملكة المتحدة في العراق. وأشار قائد القوات الجوية المارشال ستيراب بأنه على المملكة المتحدة أن تمضي قدماً في الانسحاب من العراق على أساس أنه لم يعد سوى

(268) رسالة من شيريف إلى بلير، 29 كانون الأول/ديسمبر 2006، [بدون عنوان]، <https://bit.ly/2CGGzar>.

(269) دراسة من مسؤولي وزارة الدفاع، 13 شباط/فبراير 2007، «العراق وأفغانستان. توازن الجهد العسكري في 2007»، <https://bit.ly/2EJFyRC>.

القليل لما يمكن أن تحققه المملكة المتحدة، وأنه لم تعد هناك «مهمة عسكرية مفيدة»[270].

777. كان السيد بلير يشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على موقف قائد القوات الجوية المارشال ستيراب إلا إذا تغيرت الظروف السياسية في البصرة أولاً، وعلق قائلاً: «سيكون من الصعب جداً طرح أي شيء آخر غير الانسحاب الكامل... وقد يكون خطيراً جداً على استقرار العراق، وسوف تكون الولايات المتحدة، بحق، قلقة جداً»[271].

778. واصل قائد القوات الجوية المارشال ستيراب بعد زيارته البصرة في منتصف أيار/مايو التوصية بسحب قوات المملكة المتحدة. لكن أدلة حديثة أخرى أعطت صورة للبصرة أكثر سلبية من وجهة نظر قائد القوات الجوية المارشال ستيراب بأن: «.... العراقيين أصبحوا أكثر فأكثر في وضع يمكّنهم من تولي المسؤولية عن مشاكلهم وأنهم لهذا قد يرغبون في النظر في اقتراح جعل جنوب البلاد نموذجاً يمكن من خلاله أن نوصي بسحب القوات»[272].

779. اعترف مسؤولون في وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الدفاع في تموز/يوليو 2007 بأن مغادرة قصر البصرة تعني الانتقال إلى السيطرة المحلية العراقية في الواقع إن لم تكن بالاسم. وكان السيد براون، الذي أصبح رئيس الوزراء في حزيران/يونيو، حريصاً على أن تكون الفجوة بين ترك القصر والنقل إلى السيطرة المحلية العراقية صغيرة قدر الإمكان، لأن الوعي الظرفي للمملكة المتحدة وقدرتها على القيام بعمليات في البصرة ستكون محددة حين لا يعود القصر قيد الاستخدام.

780. سعى قائد القوات الجوية المارشال ستيراب بعد زيارته إلى العراق في أوائل تموز/يوليو إلى إقناع كبار الضباط الأمريكيين بأن البصرة كانت جاهز للنقل إلى السيطرة المحلية العراقية على أساس أنه لا يمكن إثبات الاستعداد إلا بعد إتمام نقل السلطة.

- إلا أن الفريق أول ديفيد بترايوس، القائد العام للقوات متعددة الجنسيات، والسفير ريان كروكر، سفير الولايات المتحدة في العراق، بقيا «حذرَين» بشأن توقيت نقل السلطة إلى السيطرة المحلية العراقية[273]، وقد اعتبرا أنه ما تزال هناك «مشاكل كبيرة» مرتبطة بـ «سياسات غير مستقرة» و«تغلغل جيش المهدي» في البصرة.

---

(270) مذكرة من شينوالد (Sheinwald) إلى رئيس الوزراء، 3 أيار/مايو 2007، «العراق»، <https://bit.ly/2AukXfY>

(271) مسودة تعليق بلير على مذكرة شينوالد إلى رئيس الوزراء، 3 أيار/مايو 2007، «العراق»، <https://bit.ly/2AukXfY>

(272) مذكرة من بروفلاي (Poffley) إلى أمين سر اللجنة الأمنية/ وزير الدولة [وزير الدفاع]، 17 أيار/مايو 2007، «زيارة رئيس هيئة أركان الدفاع إلى العراق 13 – 16 أيار/مايو 07».

(273) مذكرة من «Kyd» إلى أمين السر الشخصي/ وزير الدولة [وزير الدفاع]، 5 تموز/يوليو 2007، «زيارة رئيس هيئة أركان الدفاع إلى العراق 1-3 تموز/يوليو 07».

781. وقد حدد كل من اللواء جوناثان شو وهو الجنرال القائد للفرقة المتعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) من كانون الثاني/يناير إلى آب 2007 والفريق وليام رولو، كبير الممثلين العسكريين للمملكة المتحدة في العراق في الفترة من تموز/يوليو 2007 إلى آذار/مارس 2008، بعد أن انتهت مدتا خدمتيهما، تأثير الموارد المحدودة في الجهود العسكرية للمملكة المتحدة وشككا في الحملة لاستمرار الانسحاب من العراق من أجل تحويل أولويات الموارد إلى هلمند. وكتب اللواء شو: «لقد جعلتنا الموارد عاجزين طوال الرحلة، تدفعنا الأهمية السَّوقية المتزايدة لنشر القوات في أفغانستان» [274].

782. أطلع اللواء غراهام بينز قائد الفرقة المتعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) من آب/أغسطس 2007 حتى شباط/فبراير 2008 قائد القوات الجوية المارشال ستيراب خلال زيارة الأخير للعراق في تشرين الأول/أكتوبر 2007 على أن قوى الأمن العراقية قد تكون لديها قدرة محدودة فقط للتعامل في حال استأنف جيش المهدي عملياته القتالية. كما حددت لجنة الاستخبارات المشتركة وغيرها الضعف المستمر في قوى الأمن العراقية. وكانت «القدرة والرغبة في الحفاظ على الأمن في الجنوب غير مستقرة وتعتمد على التدريب والترتيبات التدبيرية والدعم الجوي المتخصص للفرقة متعددة الجنسيات»[275] .

بداية النهاية

783. قوَّمت لجنة الاستخبارات المشتركة في 27 شباط/فبراير 2008 التوقعات الأمنية في الجنوب بطلب من القيادة المشتركة الدائمة، إذ ظل الأمن في البصرة هاجساً.

784. أطلق رئيس الوزراء نوري المالكي في آذار/مارس 2008 عملية صولة الفرسان لمواجهة الجيوش الرديفة في البصرة. وكان مجيء هذا العملية المهمة كمفاجأة مؤشراً على بعد المسافة بين حكومتَي المملكة المتحدة والعراق حول هذه النقطة.

785. وجدت المملكة المتحدة نفسها بعد بدء عملية صولة الفرسان ضعيفة في نظر الحكومة العراقية وغير قادة على تقديم الدعم التشغيلي الكبير، نتيجة لقرارها التعبوي بالتفاوض مع أعضاء جيش المهدي المعتقلين وغياب الوعي بالأوضاع في البصرة بعد الانسحاب من موقع قصر البصرة.

---

(274) رسالة من شاو (Shaw) إلى هوغتون (Houghton) 14 آب 2007، «تقرير ما بعد العملية Shawforce كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس 07»: «Post operation report Shawforce JanAug 07».

(275) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة، 27 شباط/فبراير 2008: «Iraq: Security Prospects in the South,» <https://bit.ly/2RiNb2M>.

786. أبلغ قائد القوات الجوية المارشال ستيراب في 1 نيسان/أبريل اللجنة الفرعية للخارج والدفاع التابعة للجنة الأمن القومي والعلاقات الخارجية والتنمية بأن مهمة قوات المملكة المتحدة سوف تكتمل في نهاية 2008 ولن يتغير جدولها الزمني بسبب صولة الفرسان.

787. كان استنتاج قائد القوات الجوية المارشال ستيراب بانتفاء الحاجة إلى مراجعة خطط انسحاب المملكة المتحدة غير ناضج في ضوء عدم اليقين الناتج من صولة الفرسان والتساؤلات المستمرة حول قدرة قوات الأمن العراقية على تسلّم المسؤولية الأمنية في البصرة.

هل حققت المملكة المتحدة أهدافها في العراق؟

788. بدأ، منذ منتصف 2005 فصاعداً، كبار الأفراد – مسؤولون وضباط في الجيش ووزراء – بالنظر في ما إذا كانت المملكة المتحدة متجهة نحو «فشل سوقي» في العراق.

789. وقد استخدم مصطلح «الفشل السَّوقي» بأشكال مختلفة على أنه يعني:

- تطور صراع طائفي واسع أو حرب أهلية في العراق؛
- «انتصار» الجماعات الإرهابية؛
- انهيار العملية الديمقراطية؛
- الفشل في تحقيق أهداف المملكة المتحدة؛
- الفشل في توفير بيئة مستقرة وآمنة في البصرة؛
- انهيار العلاقة بين المملكة المتحدة والعراق؛
- تقسيم العراق وإنهاء وجوده كدولة قومية؛
- أضرار تلحق بالسمعة العسكرية والسياسية للمملكة المتحدة؛
- أضرار تلحق بالعلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

790. لم تصل أي من التقارير الحالية التي درستها لجنة التحقيق إلى استنتاج أن الفشل السَّوقي كان حتمياً على الرغم من أن معظمها أقر بأنه كان خطراً جدياً في غياب أي شكل من أشكال الإجراءات التصحيحية.

791. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة أعادت النظر في خططها السَّوقية في العراق مراراً وتكراراً، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي تغير جوهري في النهج على الإطلاق: فقد تواصل خفض أعداد قوات المملكة المتحدة، ولم يتغير حجم انتشار المدنيين إلا قليلاً جداً، وبقي تعريق الأمن وتسليم المسؤولية إلى الحكومة العراقية من الأهداف الرئيسة.

792. لم يلبِّ عراق عام 2009 بالتأكيد أهداف المملكة المتحدة كما كان معلناً في كانون الثاني/ يناير 2003: فقد فشل فشلاً كبيراً في تحقيق النجاح السَّوقي. وعلى الرغم من أن حدود العراق كانت نفسها كما كانت في عام 2003، إلا أن الانقسامات الطائفية العميقة هددت استقراره ووحدته على حد سواء. ولم تخلق قوات التحالف هذه الانقسامات، لكنها تفاقمت بسبب قراراته بشأن اجتثاث البعث وتسريح الجيش العراقي ولم تتم معالجتها من قبل برنامج فعّال للمصالحة.

793. استنتجت لجنة الاستخبارات المشتركة في كانون الثاني/يناير 2009 بأن «فشل السياسة الداخلية الذي قد يقود إلى عنف بين سنة وشيعة العراق والمجتمعات الكردية»[276] وهو أكبر تهديد سوقي لاستقرار العراق.

794. كانت هشاشة الوضع في البصرة، التي كانت محور جهود المملكة المتحدة في الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي)، واضحة. وقدّرت لجنة الاستخبارات المشتركة أن التهديدات ظلت من المجموعات الخاصة لجيش المهدي المدعومة من إيران، وبقيت قوات الأمن العراقية تعتمد على الدعم من القوات متعددة الجنسيات لمعالجة نقاط الضعف في القيادة والدعم التعبوي. وحتى حين انسحبت قوات المملكة المتحدة من البصرة، فإن الولايات المتحدة كانت قلقة بما فيه الكفاية بشأن نشر قواتها هناك لتأمين الحدود وحماية خطوط الإمداد.

795. كان لدى العراق في عام 2009 مجلس نواب منتخب شعبياً، تتمثل فيه الكثير من الطوائف العراقية. ولكن كما تبين من عملية التفاوض الطويلة بشأن الاتفاقات حول وضع الولايات المتحدة ومن ثم قوات المملكة المتحدة في العراق، واستمرار غياب قانون الهيدروكربونات الضروري جداً، فإن هذا التمثيل لم يترجم إلى حكومة فعّالة. وقدرت منظمة الشفافية الدولية في عام 2008 أن العراق ثالث أكثر الدول فساداً في العالم، وفي منتصف عام 2009 خلص موظفو التقويم إلى أن وزارات الحكومة كانت «ينخرها» الفساد[277].

796. كان قد أصبح واضحاً بحلول عام 2009 أن بعض عناصر أهداف المملكة المتحدة للعراق لعام 2003 كانت مخطئة في تقديراتها. ولم يتم تحديد أي دليل على أن العراق كان يمتلك

---

(276) تقويم لجنة الاستخبارات المشتركة، 28 كانون الثاني/يناير2009: «Iraq: Threats to Stability and Uk Mission Change in 2009,» <https://bit.ly/2AvJAsz>.

(277) تقويم مجموعة الاستخبارات الحالية، 21 تموز/يوليو 2009: «How Corrupt is Iraq?,» <https://bit.ly/2OdoPFM>.

أسلحة للدمار الشامل قد يهدد بها جيرانه والمجتمع الدولي بصورة أوسع. لكن الأحداث بين 2003 و2009 قوّضت الاستقرار الإقليمي بما في ذلك إعطاء المجال للقاعدة لتعمل فيه وحدود مفتوحة يمكن أن يتحرك أعضاؤها عبرها.

797. كانت الفجوة بين الأهداف الطموحة التي دخلت المملكة المتحدة بها العراق والموارد التي كانت الحكومة مستعدة للالتزام بتوفيرها للمهمة كبيرة منذ البداية. وكان سيكون من الصعب تحقيق هذه الأهداف حتى مع المزيد من الموارد نتيجة لظروف الغزو وعدم وجود الدعم الدولي وعدم كفاية التخطيط والإعداد وعدم القدرة على توفير القانون والنظام. وقد أعاق انعدام الأمن التقدم في كل منعطف. ولذا فإنه ليس مستغرباً أن تكون النتائج هزيلة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها مستخدمو المملكة المتحدة المدنيون والعسكريون خلال هذه الفترة.

798. لم تكن لجنة التحقيق قادرة على تحديد السبل البديلة التي كان من شأنها أن تضمن نجاحاً أكبر في ظروف آذار/مارس 2003. وما يمكن أن يقال هو أن عدداً من الفرص في شكل إعادة تقويم صريح للسياسات التي من شأنها أن تكون لها أهداف محددة وموارد أفضل لم تحدث. لم تكن هناك دراسة جادة للمزيد من الخيارات الجذرية، مثل الانسحاب المبكر أو الزيادة الكبيرة في الجهد. وقد حددت لجنة التحقيق عدداً من الفترات، وخصوصاً خلال السنة الأولى من الاحتلال، عندما كان من الممكن إجراء إعادة تقويم كبير. لكن ذلك لم يحدث.

النتائج الرئيسة

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وحتى أوائل كانون الثاني/يناير 2002

799. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 3.1 من التقرير:

- أعلن السيد بلير بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن المملكة المتحدة ستقف «كتفاً إلى كتف» مع الولايات المتحدة لهزيمة الإرهاب الدولي والقضاء عليه.
- قام السيد بلير بدور نشط ورائد طوال خريف عام 2001 لبناء تحالف للعمل ضد هذا التهديد، بما في ذلك القيام بعمل عسكري ضد نظام طالبان في أفغانستان.
- كما شدد السيد بلير على المخاطر المحتملة من حيازة الإرهابيين واستخدامهم سلاحاً نووياً أو بيولوجياً أو كيمياوياً، ومخاطر عدم القيام بعمل.

- سعى السيد بلير في ما يتعلق بالعراق للتأثير في سياسة الولايات المتحدة ومنع عمل عسكري متهور من قبل الولايات المتحدة، عدّ من شأنه أن يقوض نجاح التحالف الذي تكوّن للعمل ضد الإرهاب الدولي. وأوصى بتحديد سياسة بديلة من شأنها أن تحظى بتأييد دولي واسع.
- اقترح السيد بلير في كانون الأول/ديسمبر 2001 خطة سوقية لتغيير النظام في العراق تتعزز تدريجياً، بما في ذلك القيام بعمل عسكري «إذا لزم الأمر» دون فقدان الدعم الدولي.
- وكانت الخطط التعبوية التي اختارها السيد بلير هي التشديد على الخطر الذي قد يمثله العراق، بدلاً من نظرة أكثر توازناً إلى قدرات العراق ونياته، وتقديم دعم المملكة المتحدة للرئيس بوش في محاولة للتأثير في قراراته بشأن أسلوب التحرك.
- كان هذا هو منهج بلير في الأشهر التي تلت ذلك.

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين كانون الثاني/يناير ونيسان 2002 – من «محور الشر» إلى كروفورد

800. النتائج التالية هي من القسم 3.2 من التقرير:

- واصلت المملكة المتحدة السعي إلى تطبيق نظام عقوبات اقتصادية «أكثر ذكاء» في الأشهر الأولى من عام 2002، ولكن استمرار الانقسامات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عنى أنه لم يكن هناك اتفاق بشأن كيفية المضي قدماً.
- حدد السيد بلير والسيد سترو في تصريحات علنية في نهاية شباط/فبراير وفي الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس عام 2002 رأيهما بأن العراق يمثل تهديداً لا بد من التعامل معه.
- أكد السيد بلير والسيد سترو في اجتماع مجلس الوزراء في 7 آذار/مارس أنه لم يتم اتخاذ أي قرارات ولم يكن يطلب من مجلس الوزراء اتخاذ قرارات. وأيد مجلس الوزراء الاستنتاج بأن برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل تمثل تهديداً للسلام وأقر خطة سوقية تقوم على مشاركة وثيقة مع حكومة الولايات المتحدة من أجل صياغة السياسات وتقديمها.
- عرض السيد بلير على الرئيس بوش في كراوفورد شراكة في التعامل سريعاً مع التهديد الذي يمثله صدّام حسين. واقترح أن تنتهج المملكة المتحدة والولايات المتحدة خطة سوقية تعتمد على توجيه إنذار نهائي يدعو العراق إلى السماح بعودة مفتشي الأسلحة أو مواجهة العواقب.
- قال السيد بلير عقب لقائه مع الرئيس بوش إن صدّام حسين كان لا بد من مواجهته وإعادته إلى الامتثال للأمم المتحدة.

- كان القبول باحتمال مشاركة المملكة المتحدة في غزو العراق عسكرياً يمثل تغييراً عميقاً في التفكير في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من عدم اتخاذ أي قرارات، إلا أن ذلك أصبح أساساً للتخطيط للطوارئ في الأشهر التالية.

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2002

801. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 3.3 من التقرير:

- كانت حكومة المملكة المتحدة قد خلصت بحلول تموز/يوليو 2002 إلى أن الرئيس بوش قد نفد صبره بشأن العمل ضد العراق وأن الولايات المتحدة قد تقوم بعمل عسكري في ظروف ستكون صعبة بالنسبة إلى المملكة المتحدة؛
- سعت مذكرة السيد بلير إلى الرئيس بوش في 28 تموز/يوليو لإقناع الرئيس بوش باستخدام الأمم المتحدة لبناء تحالف من أجل العمل من خلال السعي إلى شراكة مع الولايات المتحدة وتحديد إطار للعمل؛
- قال السيد بلير للرئيس بوش إن الأمم المتحدة كانت أبسط طريق لتغليف «سبب الحرب» بصورة محددة مع توجيه إنذار نهائي للعراق عند بدء حشد القوات العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن أن يدعم هذا بقرار من الأمم المتحدة؛
- وضعت مذكرة السيد بلير، التي لم يناقشها أو يتفق عليها مع زملائه، المملكة المتحدة على طريق يقود إلى النشاط الدبلوماسي في الأمم المتحدة وإمكان المشاركة في عمل عسكري بطريقة من شأنها أن تجعل من الصعب جداً على المملكة المتحدة في وقت لاحق سحب دعمها للولايات المتحدة.

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين أواخر تموز/يوليو والرابع عشر من أيلول/سبتمبر 2002

802. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 3.4 من التقرير:

- سعى السيد بلير والسيد سترو في محادثات مع الولايات المتحدة خلال صيف 2002 لإقناع الإدارة الأمريكية بالحصول على دعم متعدد الأطراف قبل القيام بعمل ضد العراق، وأن يتم ذلك عبر الأمم المتحدة. واقترحا خطة سوقية يكون الهدف الأول فيها هو إعطاء العراق الفرصة النهائية والإمكان لتنفيذ التزاماته بنزع سلاحه؛
- وإذا لم يستغل العراق هذه الفرصة وأصبح العمل العسكري مطلوباً، فإن المملكة المتحدة

كانت تسعى لإيجاد الظروف التي سيحصل بموجبها هذا العمل على الدعم متعدد الأطراف ويمكن القيام به بتخويل من مجلس الأمن؛

- وقرر السيد بلير أيضاً أن ينشر تفسيراً للحاجة إلى القيام بعمل عسكري للتعامل مع العراق وليدعو مجلس النواب إلى مناقشة الموضوع؛
- وكان للمملكة المتحدة دور كبير في قرار الرئيس بوش الذي أعلنه يوم 12 أيلول/سبتمبر بعرض قضية العراق مجدداً على الأمم المتحدة؛
- أبرزت التصريحات التي أدلت بها الصين وفرنسا وروسيا بعد خطاب الرئيس بوش المواقف المختلفة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ولا سيّما حول دور المجلس في تحديد ما إذا كان العمل العسكري له ما يسوغه. ونتيجة لذلك، كان التفاوض على القرار 1441 معقداً وصعباً.

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2002 – المفاوضات حول القرار 1441

803. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 3.5 من التقرير:

- كان الهدف المعلن للولايات المتحدة والمملكة المتحدة هو الحصول على الدعم الدولي في إطار الأمم المتحدة لخطة من الدبلوماسية القسرية لنزع سلاح العراق. وكان تغيير النظام بالنسبة إلى المملكة المتحدة وسيلة لتحقيق نزع السلاح وليس هدفاً بحد ذاته؛
- عكست المناقشات حول القرار 1441 إجماعاً واسعاً في مجلس الأمن الدولي على الحاجة لتحقيق نزع سلاح العراق؛
- وكان القرار 1441 حلاً وسطاً يتضمن «إصلاحات» في الصياغة من أجل تأمين إجماع في مجلس الأمن على الرغم من المواقف المختلفة للولايات المتحدة وفرنسا وروسيا؛
- وخلق هذا غموضاً متعمداً في عدد من القضايا الرئيسة بما في ذلك: مستوى عدم الامتثال للقرار 1441 الذي من شأنه أن يشكل خرقاً مادياً؛ ومن سيقرر ذلك؛ وهل سيكون هناك قرار ثان يجيز صراحة استخدام القوة.

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وكانون الثاني/يناير 2003

804. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 3.6 من التقرير:

- كانت المملكة المتحدة تسعى بعد تبني القرار 1441 سياسة الدبلوماسية القسرية لضمان

نزع سلاح العراق. وكان الأمل أن هذا قد يمكن تحقيقه بالسبل السلمية لكن الآراء اختلفت حول إمكان حدوث ذلك؛

- بقيت حكومة المملكة المتحدة مقتنعة بأن العراق كان ما يزال يحتفظ بأسلحة ممنوعة وأنه كان يواصل برامجه الكيمياوية والبيولوجية والصواريخ الفضائية في مخالفة لالتزاماته بنزع سلاحه، وأن غياب الدليل على الأسلحة والبرامج كان نتيجة لسياسة إخفاء ناجحة؛
- كان السيد بلير قد توصل بحلول كانون الثاني/يناير 2003 إلى استنتاج مفاده أن العراق «لم يغيِّر موقفه» وأن العمل العسكري لإزالة نظام صدّام حسين قد يكون على الأكثر مطلوباً لنزع سلاح العراق؛
- كانت الإدارة الأمريكية تخطط لعمل عسكري لا يتجاوز أوائل آذار/مارس.
- خلص السيد بلير والسيد سترو إلى أن قراراً ثانياً من الأمم المتحدة سيكون جوهرياً لضمان الدعم الوطني والدولي للعمل العسكري. وفي غياب «الدليل الدامغ» فإن هذا سيتطلب وقتاً أطول ومجموعة من التقارير من مفتشي الأمم المتحدة توضح نمط عدم التزام العراق بالتزاماته؛
- ضمن السيد بلير دعم الرئيس بوش لقرار ثان لكنه لم يضمن الاتفاق على ضرورة استمرار عملية التفتيش لتوفير الدليل الذي سيكون مطلوباً للحصول على الاتفاق الدولي حول الطريق إلى الأمام.

تطور الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة وخياراتها بين الأول من شباط/فبراير والسابع من آذار/مارس 2003

805. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 3.7 من التقرير:

- كانت في مجلس الأمن وقت اجتماعه يوم 7 آذار/مارس 2003 انقسامات عميقه حول سبل التحرك إلى الأمام بشأن العراق؛
- واصل السيد بلير والسيد سترو خلال شهر شباط/فبراير وأوائل شهر آذار/مارس 2003، بعد موافقة الرئيس بوش على دعم قرار ثان لمساعدة السيد بلير، تطوير الموقف من أن صدّام حسين لم يكن يتعاون على النحو المطلوب في القرار 1441 (2002)، وأنه إذا استمر هذا الوضع فإنه ينبغي اعتماد قرار ثان يفيد بأن العراق قد فشل في انتهاز الفرصة الأخيرة التي عرضها مجلس الأمن؛
- قال السيد بلير في 6 شباط/فبراير إن المملكة المتحدة ستدرس القيام بعمل عسكري دون

قرار آخر فقط إذا ذكر المفتشون أنهم لا يستطيعون القيام بعملهم وإذا استُخدم حق النقض ضد القرار بشكل غير معقول. ولن تقوم المملكة المتحدة بعمل عسكري من دون أغلبية في مجلس الأمن؛

- لم توافق الولايات المتحدة على مقترحات السيد بلير ليوم 19 شباط/فبراير حول بيان إضافي يحدد اختبارات صعبة لتعاون العراق ومهلة حتى 14 آذار/مارس للتصويت عليه في مجلس الأمن؛
- لم تحصل المسودة الأولية المطروحة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا يوم 24 شباط/فبراير، والتي تدعو مجلس الأمن ببساطة إلى أن يقرر أن العراق لم ينتهز الفرصة الأخيرة التي قدمها القرار 1441 على الدعم؛
- اتسعت الانقسامات في مجلس الأمن خلال شهر شباط؛
- حددت فرنسا وألمانيا وروسياً موقفها المشروط يومي 10 و24 شباط. فقد دعت مذكرتهم المشتركة يوم 24 شباط/فبراير إلى وضع برنامج لعمليات تفتيش مستمرة ومعززة مع جدول زمني واضح وحشود عسكرية لممارسة أقصى قدر من الضغط على العراق لنزع سلاحه؛
- ذكرت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن زيادة مؤشرات التعاون العراقي. وأفاد الدكتور البرادعي يوم 7 آذار/مارس أنه لا يوجد أي دليل على أن العراق استأنف أنشطة نووية، وأنه ينبغي أن يكون ممكناً تزويد مجلس الأمن بتقويم لأنشطة العراق في المستقبل القريب:
- أبلغ الدكتور بليكس مجلس الأمن يوم 7 آذار/مارس أنه كان هناك تسارع في المبادرات من العراق وفي حين أنها لم تكن تشكل تعاوناً فورياً إلا أنها كانت موضع ترحيب. وستقوم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش باقتراح برنامج عمل للحصول على موافقة مجلس الأمن، يقوم على معالجة المهام الأساسية للعراق. وقد يستغرق التحقق من المواقع والعناصر وتحليل الوثائق ومقابلة المستخدمين المعنيين واستخلاص النتائج أشهراً؛
- وفشلت مسودة معدلة لقرار أعدتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا بعد تقريري الدكتور بليكس والدكتور البرادعي يوم 7 آذار/مارس مقترحة يوم 17 آذار/مارس كموعد نهائي للعراق لإظهار تعاونه الكامل في جذب الدعم؛
- ذكرت الصين وفرنسا وروسيا أنها لم تكن تحبذ قراراً يخول استخدام القوة وأن على مجلس الأمن الاستمرار في جهوده لإيجاد حل سلمي؛
- نصح السير جيريمي غرينستوك بأنه قد تكون هناك حاجة إلى «بيان إضافي» بمقاييس محددة لتعاون العراق لضمان الحصول على دعم من المكسيك وشيلي؛

- وأبلغ السيد بلير الرئيس بوش أنه في حاجة إلى أغلبية تسعة أصوات في مجلس الأمن للموافقة النيابية في المملكة المتحدة على العمل العسكري.

تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل قبل تموز/يوليو 2002

806. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 4.1 من التقرير:

- كان الاعتقاد الراسخ بأن نظام صدّام حسين احتفظ بقدرات الحرب الكيمياوية والبيولوجية، وكان عازماً على صونها وإذا أمكن تعزيز قدراتها، بما في ذلك امتلاك القدرة النووية في مرحلة ما في المستقبل، وكان يتبع سياسة نشطة من الخداع والإخفاء، قد مثّل جزءاً من الأساس الذي قامت عليها سياسة حكومة المملكة المتحدة تجاه العراق منذ انتهاء النزاع في الخليج في عام 1991؛
- كان يُنظر إلى البرامج الكيمياوية والبيولوجية وبرامج الصواريخ الفضائية كتهديد للسلم والأمن في الشرق الأوسط، لكن الخطر من العراق كان يُنظر إليه عموماً على أنه أقل خطورة من ذلك القادم من دول أخرى مثيرة للقلق – مثل إيران وليبيا وكوريا الشمالية؛
- عكست التقويمات التي أصدرتها لجنة الاستخبارات المشتركة الشكوك داخل المجتمع الاستخباراتي حول تفاصيل أنشطة العراق؛
- أظهرت التصريحات والبيانات التي أعدتها واستخدمتها حكومة المملكة المتحدة علناً منذ نهاية عام 2001 يقيناً أكبر من تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة حول أنشطة العراق المحظورة والتهديد المحتمل الذي تمثله؛
- كان الميل إلى الإشارة في التصريحات العلنية فقط إلى «أسلحة الدمار الشامل» العراقية قد أسهم في خلق الانطباع بأن العراق يمثل تهديداً أكبر من التقويمات التي كانت لجنة الاستخبارات المشتركة ستدعمها.
- لم يكن في تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة التي صدرت قبل تموز/يوليو 2002 أي شيء من شأنه أن يثير أية أسئلة في أذهان صناع القرار حول التركيبة الأساس لقدرات العراق ونياته. وكان التصور في الواقع في الفترة من أيار/مايو عام 2001 فصاعداً هو أن النشاط العراقي قد زاد منذ رحيل مفتشي الأسلحة، بتمويل من الدخل غير المشروع المتنامي في العراق من التحايل على نظام العقوبات؛
- وتأجل نشر الوثائق حول «أسلحة العراق للدمار الشامل» و«التفتيش عن الأسلحة» و«الإساءة لحقوق الإنسان» في ضوء الحساسيات حول محتواها وأهميتها حتى تصبح السياسة حول العراق أكثر وضوحاً.

تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2002

807. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 4.2 من التقرير:

- زاد الإلحاح واليقين، اللذان أعلنت الحكومة بهما أن العراق كان يشكل خطراً يجب التعامل معه، من الطلب على نشر الإضبارة، وأدى إلى قرار السيد بلير بنشرها في أيلول/سبتمبر بمعزل عن أي قرار بشأن الخطوات إلى الأمام؛
- تم تصميم هذه الإضبارة لـ «تسويغ القضية» وضمان الدعم النيابي والشعبي لموقف الحكومة بأن ثمة حاجة ماسة لضمان نزع سلاح العراق.
- قبلت لجنة الاستخبارات المشتركة عائدية الإضبارة ووافقت على مضمونها. ولا يوجد أي دليل على أن المعلومات الاستخبارية قد أدرجت خطأً في الإضبارة أو أن مكتب رئيس الوزراء أثر في النص بصورة غير صحيحة.
- لم يثبت التقويم الاستخباري بصورة لا يدع مجالاً للشك أن صدّام حسين قد استمر في إنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية أو أن الجهود لتطوير الأسلحة النووية كانت قد استمرت.
- وكان يجب على لجنة الاستخبارات المشتركة إيضاح ذلك للسيد بلير؛
- عرض السيد بلير في بيانه أمام مجلس النواب يوم 24 أيلول/سبتمبر 2002 ماضي العراق والقدرات الحالية والمستقبلية المحتملة كدليل على شدة التهديد المحتمل من أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأنه، في مرحلة ما في المستقبل، سيصبح هذا الخطر حقيقة واقعة؛
- أصبح وصف الإضبارة لقدرات العراق ونياته جزءاً من الخط الأساس الذي قاست على وفقه حكومة المملكة المتحدة التصريحات والإجراءات المستقبلية العراقية ونجاح عمليات التفتيش عن الأسلحة؛
- أنتج الاعتقاد الشائع بأن إضبارة أيلول/سبتمبر 2002 التي بالغت في وثاقة الأدلة إرثاً مدمراً قد يجعل تأمين الدعم لسياسة الحكومة، بما في ذلك العمل العسكري، أكثر صعوبة حيث تعتمد الأدلة على الأحكام الاستنتاجية المستمدة من المعلومات الاستخباراتية؛
- هناك دروس ينبغي تطبيقها عند استخدام معلومات من تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة لدعم القرارات السياسية.

تقويم أسلحة العراق للدمار الشامل بين تشرين الأول/أكتوبر 2002 وآذار/مارس 2003

808. النتائج الرئيسة هي من القسم 4.3 من التقرير:

- كان الاعتقاد الراسخ الموصوف سابقاً في هذا القسم قد كوّن جزءاً من الأساس الذي قامت

عليه سياسة حكومة المملكة المتحدة من أن العراق يجب التعامل معه لينزع سلاحه أو يتم نزع سلاحه. وبقي الأمر هكذا حتى بعد القرار بغزو العراق في آذار/مارس 2003؛

- استندت الاستنتاجات والأحكام حول قدرات ونيات العراق أكثر فأكثر إلى تصرُّف العراق السابق كونه مؤشراً موثوقاً لتصرفاته الحالية والمستقبلية؛
- لم يكن هناك أي اعتبار في ما إذا كان صدّام حسين، إذا واجه احتمال حدوث غزو تقوده الولايات المتحدة، سيتخذ موقفاً مختلفاً؛
- جعلت لجنة الاستخبارات المشتركة الأحكام الواردة في إضبارة أيلول/سبتمبر لحكومة المملكة المتحدة جزءاً من الاختبار للعراق؛
- رفضت التصريحات العراقية التي أكدت عدم وجود أي أسلحة أو برامج وعدّت دليلاً إضافياً على سياسة الإنكار؛
- لم يتم الاعتراف بالمدى الذي اعتمدت فيه أحكام لجنة الاستخبارات المشتركة على الاستدلال وتفسير مواقف العراق السابقة وسلوكه؛
- لم يجر في أي مرحلة افتراض أن العراق قد لا يكون يمتلك أسلحة أو برامج كيمياوية أو بيولوجية أو نووية حددتها ودرستها لجنة الاستخبارات المشتركة أو المجتمع السياسي؛
- كان يجب إجراء إعادة تقويم رسمي لأحكام لجنة الاستخبارات المشتركة في وقت ما بعد تقرير بليكس إلى مجلس الأمن في 14 شباط/فبراير 2003، أو في أقصى تقدير، بعد تقريره المؤرخ 7 آذار/مارس؛
- استمر استخدام المعلومات الاستخباراتية والتقويمات التي أعدتها لجنة الاستخبارات المشتركة حول قدرات العراق ونياتها في إعداد مواد توجيهية لدعم بيانات الحكومة بطريقة أظهرت اليقين دون الاعتراف بحدود المعلومات الاستخبارية؛
- يبقى استقلال لجنة الاستخبارات المشتركة ونزاهتها ذا أهمية كبرى؛
- كان على دائرة الاستخبارات السرية مسؤولية ضمان أن يتم إبلاغ المتلقين الرئيسين لتقاريرها في وقت مناسب عندما ثارت الشكوك حول المصادر الرئيسة وعندما تم لاحقاً سحب المعلومات الاستخبارية.

البحث عن أسلحة الدمار الشامل

809. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 4.4 من التقرير:

- بدأ البحث عن أدلة لأسلحة الدمار الشامل في العراق خلال الحملة العسكرية من جانب قوة مهام الاستكشاف - 75 ثم انتقلت في حزيران/يونيو 2003 إلى مجموعة مسح العراق. وقد شاركت المملكة المتحدة في كليهما؛

- أصبحت الظروف التشغيلية لمجموعة مسح العراق مع تطور التمرد متزايدة في الصعوبة؛ وكان هناك تنافس على الموارد بين عمليات مكافحة الإرهاب والبحث عن أدلة أسلحة الدمار الشامل، وتم تحويل بعض موظفي مجموعة مسح العراق إلى المجموعة الأولى؛
- أبدى السيد بلير اهتماماً وثيقاً بعمل مجموعة مسح العراق وطريقة تقديم تقاريرها والسرد الأوسع حول أسلحة الدمار الشامل، وأثار الموضوع مع الرئيس بوش؛
- كانت الحكومة واثقة من أن تقويمها قبل النزاع لقدرات العراق لأسلحة الدمار الشامل سيتم تأكيده بمجرد إزالة نظام صدّام حسين؛
- أصبح واضحاً بسرعة أنه من غير المحتمل أن يتم العثور على مخزونات كبيرة. وأدى ذلك إلى التشكيك في صدقية كل من الحكومة والمجتمع الاستخباراتي.
- برزت بسرعة مطالبات بتحقيق مستقل برئاسة قاض عن المعلومات الاستخباراتية لما قبل النزاع.
- سارعت الحكومة إلى الاعتراف بالحاجة لإعادة النظر، رافضة لجنة تحقيق مستقلة لصالح مراجعة بدأتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم ولجنة الاستخبارات والأمن في مجلس النواب.
- أصبح من غير الممكن الدفاع عن تردد الحكومة في تشكيل لجنة تحقيق علنية مستقلة في كانون الثاني/يناير 2004 بعدما أعلن الرئيس بوش قراره الخاص بتأليف لجنة تحقيق في الولايات المتحدة.
- سعى السيد بلير، في مواجهة الانتقادات للمعلومات الاستخبارية لما قبل النزاع وعدم وجود دليل على وجود قدرات عراقية حالية لأسلحة الدمار الشامل، للدفاع عن القرار بالقيام بعمل عسكري من خلال التأكيد بدلاً من ذلك على:
  - نيات صدّام حسين السَّوقية؛
  - مخالفات النظام لقرارات مجلس الأمن الدولي؛
  - التأثير الإيجابي للعمل العسكري في العراق على الجهود العالمية لمنع الانتشار النووي؛
- كانت استنتاجات لجنة مسح العراق الرئيسة – بأن قدرات أسلحة الدمار الشامل العراقية قد دمر معظمها في عام 1991 ولكن نية صدام السَّوقية كانت الحفاظ على القدرة على إعادة أسلحته للدمار الشامل – كبيرة، لكنها لم تدعم التصريحات التي قدمتها حكومات المملكة المتحدة قبل الغزو والتي ركزت على قدرات العراق الحالية وعلى تهديد مُلحٍّ ومتنامٍ؛
- استند التفسير الذي قدمه السيد بلير للعمل العسكري في تشرين الأول/أكتوبر 2004 إلى استنتاجات لجنة مسح العراق لكنه لم يكن التفسير الذي قدم قبل النزاع.

المشورة حول الأساس القانوني للعمل العسكري من تشرين الثاني/نوفمبر 2002 إلى آذار/مارس 2003

810. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 5 من التقرير:

- أرسلت يوم 9 كانون الأول/ديسمبر إلى اللورد غولدسميث «تعليمات» رسمية حول تقديم المشورة. وقد أرسلتها وزارة الخارجية والكومنولث نيابة عنها وعن وزارة الدفاع ومكتب رئيس الوزراء. وكانت التعليمات واضحة في أن اللورد غولدسميث لم يكن عليه أن يقدم إجابة فورية؛
- لم يكن مكتب رئيس الوزراء حتى يوم 27 شباط/فبراير متأكداً من أن اللورد غولدسميث سوف يعطي المشورة بأنه كان هناك أساس للعمل العسكري ضد العراق في غياب قرار جديد من مجلس الأمن الدولي؛
- حددت المشورة الرسمية للورد غولدسميث يوم 7 آذار/مارس تفسيرات بديلة للتأثير القانوني للقرار 1441. ومع أن اللورد غولدسميث بقي يعتقد «أن المسار القانوني الأسلم سيكون باستصدار قرار ثان»، إلا أنه خلص (الفقرة 28) إلى أنه «يمكن بناء قضية معقولة بأن القرار 1441 كان قادراً على إحياء التخويل الوارد في القرار 678 دون الحاجة إلى قرار جديد»؛
- كتب اللورد غولد سميث أن القضية المعقولة لا تعني أنه إذا جلبت القضية في أي وقت إلى المحكمة فإنه سيكون على ثقة بأن المحكمة ستوافق مع هذا الرأي. ورأى أن المحكمة قد تخلص إلى أن الفقرتين الفاعلتين 4 و12 تتطلبان قراراً جديداً من مجلس الأمن من أجل إحياء التخويل الوارد في القرار 678؛
- كان هناك قلق في اجتماع عقد يوم 11 آذار/مارس من أن المشورة لم تقدم دليلاً واضحاً على أن العمل العسكري سيكون مشروعاً. وطلب الأدميرال بويس نيابة عن القوات المسلحة، ومحامية الخزانة، السيدة جولييت ويلدون، في ما يتعلق بالخدمة المدنية، من اللورد غولدسميث، بعد الاجتماع، إعطاء إجابة قاطعة عما إذا كان العمل العسكري سيكون مشروعاً بدلاً من غير مشروع.
- خلص اللورد غولدسميث في 13 آذار/مارس إلى أنه، بعد أخذ كل شيء بعين الاعتبار، فإن «الرؤية الأفضل» هي أنه تم استيفاء الشروط لحجة إحياء التخويل في هذه الحالة، وهذا يعني أن هناك أساساً قانونياً لاستخدام القوة دون صدور قرار آخر بعد القرار 1441.
- كتب السيد ديفيد بروميل (أمين السر القانوني للمستشارين القانونيين) إلى السيد ماثيو رايكروفت (أمين السر الخاص للسيد بلير للشؤون الخارجية) في 14 آذار/ مارس: «ينبغي،

كجزء جوهري من الأساس القانوني لعمل عسكري من دون قرار آخر من مجلس الأمن أن تكون هناك أدلة قوية على أن العراق لم يمتثل أو يتعاون بالكامل في تنفيذ القرار 1441 وبذلك يكون قد فشل في انتهاز الفرصة النهائية التي قدمها مجلس الأمن في ذلك القرار. ويدرك المدعي العام أنها وجهة نظر رئيس الوزراء التي لا لبس فيها بأن العراق ارتكب المزيد من الخروق المادية على النحو المحدد في الفقرة [الفاعلة] 4 من القرار 1441. ولكن لأن هذا هو استنتاج رئيس الوزراء، فإن المدعي العام سيكون ممتناً للتأكيد بأن المسألة هي كذلك»؛

- أجاب السيد رايكروفت السيد بروميل يوم 15 آذار/مارس: «أؤكد بهذا أنه فعلاً رأي رئيس الوزراء الذي لا لبس فيه بأن العراق قد ارتكب المزيد من الخروق المادية لالتزاماته كما في الفقرة الفاعلة 4 من قرار مجلس الأمن 1441 بسبب «البيانات الكاذبة أو الإغفال في الإعلانات المقدمة من العراق وفقاً لهذا القرار، وعدم الامتثال والتعاون التام في تفسير هذا القرار»؛
- كان ينبغي على كبار الوزراء النظر في السؤال المطروح في كتاب السيد بروميل ليوم 14 آذار/مارس إما في لجنة الدفاع والسياسة الخارجية أو في «وزارة الحرب»، على أساس مشورة رسمية. وكان على مثل هذه اللجنة أن تقدم تقريراً عن استنتاجاتها إلى مجلس الوزراء قبل الطلب من أعضائه دعم سياسة الحكومة؛
- تم تزويد مجلس الوزراء بنص الجواب الخطي للورد غولدسميث على البارونة رامزي والذي يحدد فيه الأساس القانوني للعمل العسكري؛
- مثلت الوثيقة بياناً عن الموقف القانوني للحكومة – لكنها لم تشرح الأساس القانوني للاستنتاج بأن العراق قد فشل في اغتنام «الفرصة النهائية» بالامتثال لالتزاماته التي قدمها القرار 1441؛
- لم يتم تزويد أعضاء مجلس الوزراء بالمشورة الخطية التي حددت، كما فعلت سابقتها في 7 آذار/مارس، الحجج المتضاربة حول الأثر القانوني للقرار 1441 وبشكل خاص ما إذا كان يخول العمل العسكري دون الحاجة إلى قرار آخر من مجلس الأمن؛
- كان يجب تزويد الوزراء والمسؤولين الكبار الذين ارتبطت مسؤولياتهم بشكل مباشر بالأمر بالمشورة وكان يجب تزويد مجلس الوزراء بها.

تطور الخيارات العسكرية لغزو العراق

811. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 6 من التقرير:

- كان حجم وتركيبة المساهمة العسكرية للمملكة المتحدة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق تقديرياً إلى حد كبير. كانت الولايات المتحدة تريد بعض قدرات المملكة

المتحدة (بما في ذلك القوات الخاصة) واستخدام قواعد المملكة المتحدة وإشراك جيش المملكة المتحدة لتجنب النظر إلى العمل العسكري على أنه أمريكي أحادي الجانب. وكان الحافز الرئيس لتعظيم حجم مساهمة المملكة المتحدة والتوصيات بشأن تأليفها قد جاء من القوات المسلحة، بالاتفاق مع السيد هون؛

- قدرت المملكة المتحدة منذ أواخر شباط/فبراير 2002 أن نظام صدّام حسين لا يمكن إزالته إلا بواسطة غزو تقوده الولايات المتحدة؛
- نصحت وزارة الدفاع في نيسان/أبريل 2002 أنه إذا شنت الولايات المتحدة عملية عسكرية كبيرة، فإنه يجب أن تسهم المملكة المتحدة بفرقة تضم ثلاثة ألوية. وكان ينظر إلى هذا على أنه يتناسب مع قدرات المملكة المتحدة ومطالب الحملة، إذ إن أي شيء أصغر كان سيعرضه في الموازنة سلباً مع مساهمة المملكة المتحدة في تحرير الكويت في عام 1991؛
- نظرت وزارة الدفاع إلى المساهمة العسكرية الكبيرة كسبيل للتأثير في قرارات الولايات المتحدة.
- أراد السيد بلير والسيد هون ترك الباب مفتوحاً أمام خيار المساهمة بقوات كبيرة للعمليات البرية لأطول فترة ممكنة، ولكنهما غيَّرا بين أيار ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر نظرتهما خلافاً لافتراضات الولايات المتحدة بأن المملكة المتحدة ستوفر فرقة؛
- عرض على الولايات المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر توفير القوات الجوية والبحرية لمرحلة التخطيط؛
- نصحت وزارة الدفاع في تشرين الأول/أكتوبر أن المملكة المتحدة كانت معرضة لخطر استبعادها من خطط الولايات المتحدة ما لم توفر قوات برية، «الحزمة 3»، على قدم المساواة مع القوات الجوية والبحرية. ويمكن لهذا أيضاً أن يقلل إلى حد كبير من ضعف المملكة المتحدة أمام مطالب الولايات المتحدة بتقديم مساهمة كبيرة ومكلفة لعمليات ما بعد النزاع؛
- عنت الالتزامات الأخرى بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2002 أن تخطيط المملكة المتحدة للحزمة 3 استند إلى توفير مقر قيادة للفرقة ولواءً مدرعاً للعمليات في شمال العراق. وعُدّ ذلك الحد الأقصى للمساهمة العملية الذي يمكن أن توفرها المملكة المتحدة في المدة المتوقعة للعملية العسكرية للولايات المتحدة؛
- كان نشر القوات يعتمد على موافقة تركيا على عبور قوات المملكة المتحدة؛
- وافق السيد بلير على تقديم الحزمة 3 في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛
- لم يدرس هذا القرار أو عواقبه المحتملة من قبل أي لجنة لمجلس الوزراء كما أنه لم يبلغ إلى مجلس الوزراء؛

- تم في كانون الأول/ديسمبر 2002 تحديد نشر لواء المغاوير 3 كوسيلة تقدم بها المملكة المتحدة مساهمة قيمة في المراحل الأولى من الحملة البرية إذا تم رفض عبورها تركيا. لكن المخاطر التشغيلية لم تعالج بوضوح؛
- خلص السيد هون بعد زيارة إلى تركيا يومي 7 و8 كانون الثاني/يناير 2003 إلى أنه لن يكون هناك أي اتفاق على نشر القوات البرية في المملكة المتحدة من طريق تركيا؛
- وبحلول ذلك الوقت، في أي حال، كانت الولايات المتحدة قد طلبت من المملكة المتحدة الحشد للعمليات في جنوب العراق.

التخطيط العسكري للغزو بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2003

812. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 6.2 من التقرير:

- سببت القرارات التي اتُّخذت في الفترة بين منتصف كانون الأول/ديسمبر 2002 ومنتصف كانون الثاني/يناير عام 2003 بزيادة القوة القتالية المرسلة إلى ثلاثة ألوية وتقديم التاريخ الذي قد تشارك فيه قوات المملكة المتحدة في العمليات القتالية ضغطاً على الجداول الزمنية المتاحة للتحضير؛
- وقد اتخذ القرار بنشر قوة كبيرة للعمليات القتالية المحتملة دون دراسة وزارية جماعية للقرار وآثاره؛
- وكانت القوة الكبيرة التي نُشرت ذات قدرة محددة. فقد كان من الصعب الحفاظ على القوة إذا تأخرت العمليات القتالية حتى خريف عام 2003 أو بعده، وحدّت من القدرات التي كانت متاحة للمساهمة العسكرية للمملكة المتحدة في عمليات ما بعد النزاع؛

المعدات العسكرية (قبل النزاع)

813. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 6.3 من التقرير:

- سببت القرارات التي اتخذت في الفترة بين منتصف كانون الأول/ديسمبر 2002 ومنتصف كانون الثاني/يناير عام 2003 بزيادة القوة القتالية المرسلة إلى ثلاثة ألوية وتقديم التاريخ الذي قد تشارك قوات المملكة المتحدة فيه في العمليات القتالية ضغطاً على الجداول الزمنية المتاحة للتحضير؛
- كانت الإنجازات التي تحققت في إعداد القوات في الوقت المتاح كبيرة جداً ولكن نشر القوات بسرعة أكبر مما كان متوقعاً في افتراضات التخطيط الدفاعي عني أنه عندما بدأ النزاع كانت هناك بعض أوجه القصور الخطيرة في المعدات؛

- تفاقم ذلك النقص بسبب عدم وجود نظام فعال لتتبع المواد، وهو درس من العمليات والتمارين السابقة التي حددتها وزارة الدفاع لكنها لم تعالجها بشكل كافٍ؛
- لم يكن الوزراء مدركين تماماً للمخاطر الكامنة في القرارات ولم تكن وزارة الدفاع ومقر القيادة المشتركة الدائمة على بيِّنة من الوضع تماماً على الأرض خلال النزاع.

التخطيط لعراق ما بعد صدّام حسين

814. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 6.4 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسمين 6.4 و 6.5 من التقرير:

- أدرك الوزراء وكبار المسؤولين والعسكريين في المملكة المتحدة قبل غزو العراق أنه من المرجح أن تكون العمليات المدنية والعسكرية في مرحلة ما بعد النزاع مرحلة حاسمة سوقياً لعمل التحالف في العراق؛
- كان التخطيط في المملكة المتحدة والتحضير لعمليات مرحلة ما بعد النزاع، والذي قام على افتراض أن المملكة المتحدة ستكون قادرة بسرعة على الحد من وجودها العسكري في العراق وإبقاء عدد صغير من المدنيين فقط، غير كاف بالمرة؛
- قدَّمت المعلومات المتاحة للحكومة قبل الغزو دلالة واضحة على الحجم المحتمل لمهمة ما بعد النزاع والمخاطر الكبيرة المرتبطة بالنهج المقترح للمملكة المتحدة؛
- شملت المخاطر المتوقعة التفكك السياسي في مرحلة ما بعد النزاع والعنف المتطرف في العراق وعدم كفاية خطط الولايات المتحدة وعدم قدرة المملكة المتحدة على ممارسة تأثير كبير في خطط الولايات المتحدة، وإحجام الشركاء الدوليين المحتملين عن المساهمة في جهود ما بعد النزاع في غياب تفويض من الأمم المتحدة لإدارة وإعادة الإعمار في عراق ما بعد النزاع؛
- فشلت الحكومة، التي كانت تفتقر إلى الرقابة الوزارية الواضحة للسوق والتخطيط والإعداد لمرحلة ما بعد النزاع وإلى التنسيق الفعال بين الدوائر الحكومية، في تحليل أو إدارة تلك المخاطر على نحو كافٍ؛
- لم يقم السيد بلير، الذي أقر بأهمية مرحلة ما بعد النزاع، بالضغط على الرئيس بوش للحصول على ضمانات أكيدة حول خطط الولايات المتحدة، ولم يدرس أو يطلب المشورة بشأن ما إذا كان عدم وجود خطة مرضية يدعو إلى إعادة تقويم شروط مشاركة المملكة المتحدة، ولم يجعل الاتفاق على هذه الخطة شرطاً لمشاركة المملكة المتحدة في العمل العسكري.

الغزو

815. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 8 من التقرير:

- استغرق الأمر أقل من شهر لتحقيق رحيل صدّام حسين وسقوط بغداد؛
- وقد اتخذ القرار بالتقدم في البصرة من قبل القادة العسكريين في الميدان؛
- كانت المملكة المتحدة غير مستعدة لرد فعل وسائل الإعلام تجاه الصعوبات الأولية. وقد استخفت أيضاً بالحاجة إلى الايصال المستمر للرسائل الرئيسة لإطلاع الرأي العام حول أهداف وتقدم الحملة العسكرية، بما في ذلك في العراق؛
- يجب على أية عمليات عسكرية في المستقبل إعداد الترتيبات للاتفاق على الرسائل الرئيسة ونشرها في كل من لندن وفي الميدان، قبل أن تبدأ العمليات؛
- لبّت المملكة المتحدة طلب الولايات المتحدة بعد الغزو بأن تتحمل قيادة منطقة المسؤولية العسكرية التي تشمل أربع محافظات في جنوب العراق، وهو الموقع الذي شغلته لمدة ست سنوات، من دون قرار وزاري رسمي ومن دون إجراء تحليل قوي لآثار الخطة السَّوقية للمملكة المتحدة أو قدرة الجيش على دعم التزامات المملكة المتحدة المحتملة في المنطقة.

فترة ما بعد الغزو

816. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 9.8 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسمين 9.1 و9.7 من التقرير:

- كان الهدف السَّوقي الأكثر ثباتاً للمملكة المتحدة في ما يخص العراق بين 2003 و2009 هو تقليل مستوى قواتها المحشدة؛
- جهدت المملكة المتحدة منذ البداية لأن يكون لها تأثير حاسم في سياسات سلطة الائتلاف المؤقتة على الرغم من تورطها بالكامل في قراراتها كدولة الاحتلال المشتركة؛
- بدأت الخطط السَّوقية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول العراق تتباعد على الفور تقريباً بعد النزاع. وعلى الرغم من إدارة الاختلافات، إلا أن المملكة المتحدة كانت في أوائل عام 2007 تجد صعوبة في التقليل من الاختلاف، الذي كان، في ذلك الوقت بارزاً؛
- خسرت المملكة المتحدة فرصاً واضحة لإعادة النظر في السلوك العسكري في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي)؛
- يبدو أن كبار أفراد القوات المسلحة قد توصلوا خلال عامي 2004 و2005 إلى وجهة

نظر مفادها أنه لن يتم تحقيق سوى القليل في منطقة الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي)، وأنه سيكون من الأصوب تركيز الجهد العسكري على أفغانستان حيث قد يكون له تأثير أكبر.

- كانت القرارات بشأن الموارد للعراق منذ تموز/يوليو 2005 فصاعداً تتخذ بصورة عملية تحت تأثير متطلبات جهود المملكة المتحدة في أفغانستان. وعلى الرغم من أن العراق بقي الجهد الرئيس المعلن للمملكة المتحدة إلا أن الحكومة لم يعد لديها خيار التعزيز الجوهري لقواتها هناك؛
- اعتمدت خطط المملكة المتحدة لخفض مستويات القوات على انتقال المسؤولية الرئيسة عن الأمن إلى قوات الأمن العراقية، حتى لو كانت قدرة هذه الأخيرة على تحمُّل هذه المسؤولية مشكوكاً فيها؛
- بذلت المملكة المتحدة الوقت والجهد لإعادة كتابة خططها السَّوقية والتي كانت تميل إلى وصف الحالة المرجوّة دون أن تحدد كيف سيتم التوصل إليها؛
- انسحبت قوات المملكة المتحدة من العراق في عام 2009 في ظروف لم تستوفِ الأهداف التي حددت في كانون الثاني/يناير عام 2003.

إعادة الإعمار

817. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 10.4 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسمين 10.1 و10.3 من التقرير:

- فشلت المملكة المتحدة في التخطيط والإعداد لبرنامج إعادة الإعمار الرئيس المطلوب في العراق؛
- كانت إعادة الإعمار هي الركيزة الثالثة في سلسلة الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة للعراق. ولم تحل الحكومة الكيفية التي ستقوم إعادة الإعمار بموجبها بدعم الأهداف الواسعة للمملكة المتحدة؛
- تولت وزارة التنمية الدولية بعد استقالة السيدة كلير شورت، وزيرة التنمية الدولية، واعتماد قرار مجلس الأمن الرقم 1483 في أيار/مايو 2003، قيادة جهود المملكة المتحدة لإعادة الإعمار في العراق. وكانت وزارة التنمية الدولية ستحدد في وقت لاحق، ضمن الإطار الذي وضعته الحكومة، نطاق وطبيعة ذلك الجهد؛
- كان يجب على وزارة التنمية الدولية في ما يخص النقاط الرئيسة، النظر في الأسئلة السَّوقية حول حجم جهود المملكة المتحدة لإعادة الإعمار في العراق ونقطة تركيزها والغرض منها؛

- قامت سلطة الائتلاف المؤقتة التي تقودها الولايات المتحدة باستبعاد المملكة المتحدة من المناقشات حول السياسة النفطية وعلى الإنفاق من صندوق تنمية العراق.
- استمر العديد من الإخفاقات التي شملت التخطيط قبل الغزو والإعداد طوال فترة ما بعد النزاع. وكانت تشمل التنسيق الضعيف بين الإدارات وعدم كفاية التعاون المدني والعسكري والفشل المتسلسل في استخدام الموارد؛
- جعلت البيئة غير المستقرة وغير الآمنة من الصعب على نحو متزايد إحراز تقدم في إعادة الإعمار. على الرغم من أن المستخدمين والمتعاقدين طوّروا طرائق مبتكرة لتنفيذ المشاريع وإدارة المخاطر، إلا أنهم لم يتغلبوا على المعوقات أبداً. وأشار شهود عيان للجنة التحقيق إلى بعض النجاحات، ولا سيَّما في بناء قدرات المؤسسات الحكومية المركزية العراقية والحكومة المحلية في البصرة؛
- إن الدروس المستفادة من خلال الاستعراضات المتتالية لنهج المملكة المتحدة لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع، في العراق وغيره، لم تطبق في العراق.

اجتثاث البعث

818. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 11.2 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسم 11.1 من التقرير:

- كانت القرارات الأولية بشأن شكل اجتثاث البعث وتنفيذها ذات تأثير سلبي كبير ودائم في العراق؛
- كان الحد من اجتثاث البعث إلى المستويات الثلاثة الأعلى للحزب، بدلاً من مده ليشمل المستوى الرابع، سيقلل كثيراً الضرر على معافاة العراق واستقراره السياسي بعد الغزو؛
- كانت قدرة المملكة المتحدة على التأثير في قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بخصوص نطاق سياستها محدودة وغير رسمية.
- اختارت المملكة المتحدة عدم التحرك بشأن الشكوك المسوَّغة إزاء تسليم تنفيذ سياسة اجتثاث البعث إلى مجلس الحكم.

إصلاح القطاع الأمني

819. النتائج الرئيسة هي من القسم 12.2 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسم 12.1 من التقرير:

- لم تكن لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ما بين عامي 2003 و2009 خطة سوقية متماسكة لإصلاح قطاع الأمن؛

- بدأت المملكة المتحدة العمل على إصلاح قطاع الأمن في العراق دون فهم صحيح لما ينطوي ذلك عليه وقللت أكثر فأكثر من حجم المهمة؛
- لم تكن المملكة المتحدة قادرة على التأثير في الولايات المتحدة أو أن تسهم بطريقة تنتج مقاربة لكل العراق؛
- لم تكن هناك أي وسيلة نوعية لدى المملكة المتحدة لقياس التقدم المحرز. وكان التركيز على عدد الضباط المدرّبين لقوات الأمن العراقية، وليس نوعية الضباط، ساذجاً وأعطى شعوراً مضللاً بالراحة؛
- وعنى عزم المملكة المتحدة بعد عام 2006 على الانسحاب من العراق أن ما كان يطمح إليه لقوات الأمن العراقية قد خفض إلى ما يمكن أن يكون «جيداً بما فيه الكفاية» للعراق، لكنه لم يتضح ما يعني ذلك من الناحية العملية؛
- كان تطور الجيش العراقي أكثر نجاحاً كثيراً من تطور جهاز الشرطة العراقية. لكن المملكة المتحدة كانت ما تزال تدرك قبل انسحابها من العراق أن الجيش العراقي لم يتم اختباره كفاية. ولم تكن المملكة المتحدة واثقة من أن الجيش العراقي قد يستطيع الحفاظ على الأمن دون دعم.

الموارد

820. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 13.2 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسم 13.1 من التقرير:

- بلغت التكلفة المباشرة للنزاع في العراق ما لا يقل عن 9.2 مليار جنيه إسترليني (ما يعادل 11.83 جنيه إسترليني في عام 2016). وصرف 89 بالمئة من هذا المبلغ بالإجمال على العمليات العسكرية؛
- لم يتأثر قرار الحكومة المشاركة في عمل عسكري ضد العراق باعتبارات التكلفة المالية المحتملة للمملكة المتحدة للغزو أو لفترة ما بعد النزاع؛
- لم يتم تزويد الوزراء بتقديرات تكاليف النزاع العسكري ومرحلة ما بعد النزاع، أو بالمشورة بشأن القدرة على تحمل التكاليف، عندما اتخذت القرارات بشأن حجم مساهمة المملكة المتحدة العسكرية في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق ودور المملكة المتحدة في فترة ما بعد النزاع. وكان ينبغي أن يجري ذلك؛
- لم تكن هناك حاجة مفصلة لموارد مالية إضافية للعمليات العسكرية في العراق لم يتم توفيرها.
- أدت الترتيبات اللازمة لتمويل المتطلبات التشغيلية العاجلة العسكرية والتكاليف العسكرية

الأخرى دورها على النحو المنشود ولم تقيد قدرة جيش المملكة المتحدة على القيام بعمليات في العراق؛

- لم تقيد الضوابط التي فرضتها وزارة الخزانة على ميزانية وزارة الدفاع في أيلول/سبتمبر 2003 قدرة جيش المملكة المتحدة على القيام بعمليات في العراق.
- كانت الحكومة بطيئة في الاعتراف بأن العراق كان عملية متواصلة وفي التكيف مع ترتيبات التمويل لدعم كل من العمليات العسكرية والأنشطة المدنية.
- قد تكون الترتيبات لتأمين التمويل للأنشطة المدنية بطيئة ولا يمكن التنبؤ بها. تم تمويل بعض الأنشطة المدنية ذات الأولوية العالية في وقت متأخر أو جزئياً فقط.

المعدات العسكرية (ما بعد النزاع)

821. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 14.2 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسم 14.1 من التقرير:

- واجهت قوات المملكة المتحدة بين عامي 2003 و2009 في العراق ثغرات في بعض مناطق القدرة الرئيسة، بما في ذلك التنقل المحمي والاستخبارات والمراقبة والتقاط الأهداف والاستطلاع ودعم الطائرات السمتية.
- لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية من هو الشخص أو القسم داخل وزارة الدفاع الذي كان مسؤولاً عن تحديد وتوضيح الفجوات في القدرات؛
- لا يجب التغاضي عن التأخير في توفير عربات الدوريات المحمية متوسطة الوزن والفشل في تلبية حاجات قوات المملكة المتحدة في الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) للاستخبارات والمراقبة والتقاط الأهداف والاستطلاع والطائرات السمتية؛
- كانت وزارة الدفاع بطيئة في الاستجابة للتهديد المتنامي في العراق من العبوات الناسفة. وكان مدى خيارات التنقل المحمي المتاحة للقادة في الفرقة متعددة الجنسيات (الجنوب الشرقي) محدودة. وعلى الرغم من أن العمل قد بدأ قبل عام 2002 لتوفير عربات إضافية متوسطة الوزن للدوريات المحمية، إلا أنها لم يتم طلبها إلا في تموز/يوليو 2006 بعد تدخل وزاري؛
- لم يقف التمويل عائقاً مباشراً لتقديم واستخدام حلول إضافية للثغرات في العربات متوسطة الوزن للدوريات المحمية، لكنه يبدو أن التركيز بعيد المدى للجنة الإدارية للمجلس العسكري على برنامج نظام التأثير السريع المستقبلي منعها من معالجة مسألة أكثر إلحاحاً تتعلق بقدرات الوزن للعربات متوسطة الوزن للدوريات المحمية؛

- كان لقرار نشر القوات في أفغانستان تأثير جوهري في توافر القدرات الأساس للحشد في العراق، وبخاصة الطائرات السمتية والاستخبارات والمراقبة والتقاط الأهداف والاستطلاع.

المستخدمون المدنيون

822. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 15.2 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسم 15.1 من التقرير:

- بذلت الحكومة قبل غزو العراق الحد الأدنى من الاستعدادات لنشر المستخدمين المدنيين؛
- كانت هناك فجوة دائمة بين قدرة الحكومة المدنية ومستوى طموحها في العراق؛
- لم يكن هناك أي اعتبار متكامل من الحكومة للمدى الذي يمكن أن يكون المدنيون فيه فعّالين في بيئة غير آمنة للغاية، أو للمتطلبات الأمنية اللازمة للمدنيين للقيام بعملهم على نحو فعال؛
- تشير الأدلة التي اطلعت عليها لجنة التحقيق إلى أن الحكومة أدركت واجبها برعاية المدنيين المقيمين في المملكة المتحدة والعاملين محلياً في العراق. وقد بذلت جهداً كبيراً للحفاظ على سلامة المدنيين وحمايتهم في بيئة خطرة؛

المستخدمون العسكريون

823. النتائج الرئيسة التالية هي من القسم 16.4 من التقرير وترتبط بالأدلة من القسمين 16.1 و16.3 من التقرير:

- كان جيش المملكة المتحدة عام 2002 يعمل ضمن حدود المبادئ التوجيهية التي تم الاتفاق عليها في المراجعة السَّوقية للدفاع لعام 1998 ويتجاوز هذه الحدود أحياناً. ونتيجة لذلك، يجري خرق «إرشادات التوافق» لبعض الوحدات والحرف المتخصصة؛
- زاد القرار الذي اتخذته الحكومة بالمساهمة بقوة عسكرية في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق حتماً من خطر أن يعرّض المزيد من أفراد الخدمة لخرق مبادئ التوافق. ولم تؤخذ مسألة الضغط المحتمل على أفراد الخدمة بعين الاعتبار في هذا القرار؛
- كانت هناك تحسينات كبيرة في توفير الرعاية الطبية والرعاية الصحية النفسية والرعاية التأهيلية المتاحة لأفراد الخدمة خلال العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق؛
- أجريت معظم الاتصالات بين وزارة الدفاع والعائلات الثكلى بدقة ولطف. لكنها لم تسر كذلك في حالات قليلة. وقد حسنت وزارة الدفاع تدريجياً الكيفية التي تعاملت بها مع العائلات الثكلى ودعمتها، يدفعها جزئياً الجمهور المتماسك والضغط الوزاري؛
- زاد القرار الذي اتخذته الحكومة في عام 2006 بنشر قوة ثانية متوسطة الحجم في ولاية هلمند في أفغانستان من الضغوط على أفراد الخدمة وعلى عناصر الرعاية والأنظمة الطبية والتحقيق في وزارة الدفاع وعلى منظومة نظام الطب الشرعي؛

- تركز جزء كبير من الجهود التي بذلتها وزارة الدفاع والحكومة من 2006 على معالجة تلك الضغوط؛
- كان على وزارة الدفاع أن تخطط لمعالجة تلك الضغوط وتستعد لها، بدلاً من مواجهتها كردّ فعل؛
- كان على الحكومة أن تتحرك عاجلاً لمعالجة تراكم التحقيقات في وفاة أفراد الخدمة. وقد أسهم الدعم الذي قدمته في حزيران/يونيو 2006 في إزالة التراكم؛
- أجرت وزارة الدفاع عدداً من التحسينات على أسلوب مجلس التحقيق، لكنه لم يتم استكشاف بعض المقترحات لإصلاح كامل وأكثر موضوعية (بما في ذلك إدخال عضو مستقل). وقد حسنت وزارة الدفاع إلى حد كبير الطريقة التي تواصلت بها مع العائلات الثكلى ودعمتها في ما يتعلق بالتحقيقات العسكرية والاستجوابات؛
- كانت وزارة الدفاع أقل فعالية في تقديم الدعم لأفراد الخدمة الذين استخدموا فردياً (الفئة التي شملت جميع الاحتياط تقريباً) وأسرهم، من الوحدات النظامية.

الضحايا المدنيون

824. النتائج التالية هي من القسم 17 من التقرير:

- ترى لجنة التحقيق أن على الحكومة المسؤولية أن تبذل كل جهد معقول لإدراك التأثيرات الممكنة والحقيقية لأعمالها العسكرية على المدنيين؛
- أكد السيد بلير في الشهور التي سبقت الغزو الحاجة إلى التقليل من عدد الضحايا المدنيين الذين يسقطون في غزو العراق. وقدمت أجوبة وزارة الدفاع تأكيدات مبنية على أساليب الاستهداف الدقيقة التي تحكم العملية الجوية؛
- قدمت وزارة الدفاع تقديراً فضفاضاً للضحايا المدنيين بسبب الهجوم على العراق بناء على عمليات سابقة؛
- عندما نستعيد الأحداث ندرك أنه كان يجب بذل المزيد من الجهود في فترة ما بعد النزاع لتحديد عدد الضحايا في صفوف المدنيين والآثار الأوسع للعمليات العسكرية على المدنيين. وقد خصص من الوقت لمناقشة ما هو القسم الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن قضية سقوط ضحايا من المدنيين أكبر مما خصص للجهود المبذولة لتحديد العدد الفعلي؛
- كان اهتمام الحكومة بقضية الضحايا من المدنيين العراقيين يدفعه قلقها من الاتهامات بأن قوات التحالف كانت مسؤولة عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين وللحفاظ على الدعم المحلي للعمليات في العراق.

الدروس والعبر

825. حددت لجنة التحقيق في عدد من الأقسام في هذا التقرير دروساً واضحة، وهي تتعلق على وجه الخصوص بتلك العناصر من مشاركة المملكة المتحدة في العراق التي يمكن تكرارها في العمليات المستقبلية.

826. كان قرار الانضمام إلى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 نتاج مجموعة معينة من الظروف التي ليس من المحتمل أن تتكرر. فإن الغزو، على عكس الحالات الأخرى التي استُخدمت فيها القوة العسكرية، لم يسببه عدوان بلد آخر أو كارثة إنسانية تتكشف. لهذا السبب فإن الدروس التي استقتها لجنة التحقيق من أسس ما قبل النزاع من هذا التقرير هي إلى حد كبير محددة بالسياق ومثبتة في استنتاجاته. فالدروس عن اتخاذ القرار الجماعي الوزاري، حيث إن المبادئ المحددة ثابتة، كانت استثناءً. فهذه الدروس وغيرها التي لها تطبيقات عامة، مبينة أدناه.

قرار الذهاب إلى الحرب

827. يعد دعم الشعب وفهمه للعملية العسكرية الكبرى في النظام الديمقراطي ضرورياً. ولذلك فمن المهم تجنب المبالغة في ما يمكن أن يحققه العمل العسكري، ومن الجنوح إلى التقليل من المخاطر. ويجب أن يساعد التقويم الواقعي لإمكانات وحدود القوة المسلحة والتحديات الناتجة من التدخل في شؤون الدول الأخرى أي حكومة مستقبلية في المملكة المتحدة على إدارة الاحتمالات، بما في ذلك توقعاتها هي.

828. يجب على الحكومة، عندما يبرز احتمال العمل العسكري، عدم الالتزام بهدف سياسي ثابت قبل وضوح إمكان تحقيقه. فإعادة التقويم المنتظم أمر ضروري لضمان أن الافتراضات التي يقوم عليها وضع السياسات وتنفيذها ما تزال صحيحة.

829. عندما تصبح قضية ما من اختصاص مجلس الأمن فإن حكومة المملكة المتحدة لا يمكن

أن تتوقع احتفاظها بالسيطرة على الكيفية التي ستتم بها مناقشتها، وفي نهاية المطاف اتخاذ القرار بشأنها إلا إذا كانت قادرة على العمل مع مصالح وبرامج الدول الأعضاء الأخرى. وفي ما يتعلق بالعراق، فإن الدور المستقل للمفتشين كان بعداً آخر.

830. لا يجوز أن يسمح للجدول الزمني العسكري بأن يفرض الجدول الزمني الدبلوماسي. فإذا اتُّبعت سياسة دبلوماسية قسرية فإن القوى يجب حشدها بطريقة يمكن بها زيادة أو تقليل التهديد بالعمل العسكري وفقاً للوضع الدبلوماسي، ويمكن الإبقاء على هذه السياسة ما دامت هناك ضرورة.

831. كان موضوع التأثير في الولايات المتحدة على المستوى السَّوقي والإداري هاجساً مستمراً لكل مستويات حكومة المملكة المتحدة.

832. يطمح كل رؤساء الوزارات دائماً إلى ممارسة حكمتهم السياسية في كيفية التعامل مع العلاقة مع الولايات المتحدة. وهذا سيعتمد على العلاقات الشخصية وكذلك على طبيعة القضايا التي تجري معالجتها. وترى لجنة التحقيق أنه لا توجد في كل هذه المسائل السَّوقية والدبلوماسية صيغة موحدة من شأنها أن تكون مناسبة في جميع الحالات.

833. إن من الصعب التأكد مما إذا كان قد مورس بعض التأثير حتى لو استعدنا الأحداث. ومن المحتمل جداً أن تحدث وجهات نظر الحلفاء فرقاً عندما تأتي في جانب واحد من النقاش الداخلي، وهناك العديد من الحالات التي أحدثت فيها حجج المملكة المتحدة فرقاً في تشكيل وتنفيذ السياسة الأميركية. فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة حليفان وثيقان، لكن العلاقة بين الاثنين غير متكافئة.

834. تنطوي ممارسة النفوذ دائماً على مزيج من تحديد الشروط الأساسية للنجاح في جهد مشترك وعلى درجة من المساومة للتأكد من أن النهج يتوافق مع المصلحة الوطنية. وفي حالات مثل التي سبقت غزو العراق:

- إذا حُدِّدت تدابير معينة كشرط مسبق للنجاح فإنها يجب تأكيد أهميتها منذ البداية، فلا توجد جوائز لتقاسم الفشل؛
- ينبغي متابعة تلك التدابير التي هي الأكثر جوهرية دائماً وباستمرار؛
- إذا افترضنا أن نتيجة المساهمة في منطقة واحدة هي انتفاء الحاجة إلى مساهمة أخرى في منطقة أخرى، فإن ذلك ينبغي أن يكون واضحاً؛
- لا يجب جعل التأثير هدفاً في حد ذاته، حيث إن ممارسة النفوذ هي وسيلة لتحقيق غاية.

835. سوف تظل هناك طلبات لأدلة واقعية لشرح خلفية القرارات السياسية المثيرة للجدل بما في ذلك، عند الاقتضاء، الاستخدام الصريح والعلني للمعلومات الاستخبارية التي تم تقويمها.

836. تشارك لجنة التحقيق استنتاجات مراجعة بتلر أنه كان من الخطأ عدم رؤية المخاطر في الجمع في إضبارة أيلول/سبتمبر لتقويم لجنة الاستخبارات المشتركة للمعلومات الاستخبارية وغيرها من الأدلة مع تفسير وعرض الأدلة من أجل تسويغ القضية للعمل السياسي.

837. تختلف طبيعة اثنين من الوظائف اختلافاً جوهرياً. فيمكن أن نرى أن تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة المقتبسة، والمنشورة مع هذا التقرير، تحتوي على لغة متأنية تهدف إلى ضمان عدم إعطاء الأدلة وزناً أكثر مما تحتمل. إلا أن تنظيم الأدلة من أجل تقديم حجة في صوغ البيانات الوزارية ينتج نوعاً مختلفاً تماماً من الوثائق.

838. أنتج الاعتقاد الشائع بأن إضبارة أيلول/سبتمبر 2002 بالغت في ثبات الأدلة حول قدرات العراق ونياته من أجل التأثير في الرأي و«تسويغ القضية» من أجل العمل على نزع سلاح العراق، تراثاً ضارّاً بما في ذلك تقويض الثقة في تصريحات الحكومة، وبخاصة تلك التي تعتمد على المعلومات الاستخبارية التي لا يمكن التحقق منها بصورة مستقلة.

839. نتيجة لذلك، ففي الحالات التي قد تشمل فيها الاستجابة السياسية العمل العسكري والأدلة، على الأقل جزئياً، وتعتمد على الأحكام الاستنتاجية المستمدة من المعلومات الاستخبارية غير المكتملة بالضرورة، قد يكون الحصول على دعم لموقف الحكومة والاتفاق على العمل أكثر صعوبة.

840. إن الاستخدام الصريح والعلني لمواد من تقويمات لجنة الاستخبارات المشتركة لدعم القرارات السياسية سيكون نادراً. ولكننا بناء على الأدلة المستقاة من تجميع إضبارة أيلول/سبتمبر فإن الدروس لأي عملية مماثلة في المستقبل ستكون كما يلي:

- الحاجة إلى فصل واضح للمسؤولية عن تحليل وتقويم المعلومات الاستخبارية عن المسؤولية عن تقديم الحجة للسياسة؛
- أهمية الدقة في وصف الوضع. ففي حالة إضبارة أيلول/سبتمبر مثلاً استُخدم مصطلح «برنامج» لوصف الأنشطة المختلفة في مراحل مختلفة جداً من النضج. فقد كان هناك «برنامج» لزيادة مدى صاروخ الصمود. ولم يكن هناك «برنامج» بأي معنى هادف لتطوير وإنتاج الأسلحة النووية. وقد شوّش استخدام المختصر (CW) أو (BW) في ما يتعلق

بقدرة العراق على ما إذا كانت الإشارة إلى الأسلحة أو الحرب. وحجب الاستعمال المستمر لمصطلح «أسلحة الدمار الشامل» دون مزيد من التوضيح الاختلافات بين الأثر المحتمل للأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية والقدرة على استخدامها بفعالية. ولم يكن هناك، على سبيل المثال، فرق كبير بين آثار قذيفة مدفعية مملوءة بغاز الخردل، وهو سلاح ميداني، وبين صاروخ فضائي طويل المدى برأس حربي كيمياوي أو بيولوجي، وهو سلاح إرهابي؛

- الحاجة إلى تحديد الثقة بمتانة قاعدة الأدلة ووصفها بدقة. فقد تكون هناك أدلة «موثوق بها» أو أدلة تجعل القضية «لا يتطرق إليها للشك». لكن من غير المحتمل أن تكون هناك الكثير من الظروف عندما يمكن تطبيق تلك الأوصاف بصورة صحيحة على أحكام استنتاجية تعتمد على المعلومات الاستخبارية؛
- الحاجة إلى الصراحة حول احتمال حدوث الأمور. فقد أزيل من الإضبارة وبصورة صحيحة إمكان إنتاج العراق واستخدامه عبوة نووية بدائية. لكن الادعاء بأن العراق قد يصنع سلاحاً نووياً خلال سنة أو اثنتين إذا حصل على المواد الانشطارية ومكوّنات أساسية أخرى من مصادر أجنبية قد أدرج دون معالجة إمكان تحقيقه واحتمال حدوثه. إضافة إلى ذلك، فقد أعطى الملخص الإداري الأولوية لرأي المعهد الدولي للدراسات السَّوقية بأن العراق سيكون قادراً على تجميع الأسلحة النووية في غضون أشهر إذا كان أمكنه الحصول على المواد الانشطارية، دون الرجوع إلى المادة في النص الرئيسي للإضبارة التي توضح أن المملكة المتحدة أخذت وجهة نظر مختلفة جداً؛
- الحاجة إلى الدقة في التمييز بين الحقائق والمعرفة من جهة وبين الرأي والحكم أو الاعتقاد من جهة أخرى؛
- الحاجة إلى اليقظة لتجنب تجاوز الخط عن غير قصد من الافتراض إلى اليقين، بما في ذلك من طريق التكرار المستمر للمعلومة المتداولة.

841. عندما تستخدم المعلومات الاستخبارية التي تم تقويمها علناً وبوضوح لدعم قرار سياسي، فإن إخضاع هذه التقويمات والمعلومات الاستخبارية التي تقوم عليها للتدقيق اللاحق من قبل هيئة مستقلة مناسبة، مثل لجنة الاستخبارات والأمن، بهدف تحديد دروس للمستقبل، لن يكون مفيداً.

842. حددت لجنة التحقيق في سياق الدروس المستفادة من إعداد إضبارة أيلول/سبتمبر لعام 2002 في القسم 4.2 من التقرير فوائد فصل المسؤوليات لتقويم المعلومات الاستخبارية عن وضع الحجج لدعم الخطط السياسية.

843. تعزز الأدلة في القسم 4.3 من التقرير هذا الدرس. فهي توضح أنه استمر استخدام

المعلومات الاستخبارية والتقويمات التي أعدتها لجنة الاستخبارات المشتركة حول قدرات العراق ونياته في إعداد مواد إعلامية لدعم بيانات الحكومة بطريقة أظهرت اليقين دون الاعتراف بحدود المعلومات الاستخبارية.

844. يبقى لاستقلال ونزاهة لجنة الاستخبارات المشتركة أهمية قصوى.

845. كتب المرحوم السير بيرسي كرادوك في تأريخه عن لجنة الاستخبارات المشتركة، وكما جاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية في تموز/يوليو 2003 ما يلي: «من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون المعلومات الاستخبارية والخطط السياسية متقاربة ولكن متميزة. فإذا كانت التقويمات متميزة للغاية فإنها تصبح نشاطاً منكفئاً على نفسه ذاتي الاعتبار ينتج القليل أو لا شيء مهماً لصناع القرار... وإذا كانت العلاقة قريبة جداً فإن الخطط السياسية تبدأ بالتأثير في التقديرات منتجة الإجابات التي يريدها صانعو القرار... ويصبح المحللون حاشية، في حين أن وظيفتهم الصحيحة هي تقديم النتائج التي توصلوا إليها... دون خوف أو محاباة. فأفضل ترتيب هو وضع المعلومات الاستخبارية والخطط السياسية في غرف منفصلة ولكن مجاورة، مع أبواب للتواصل وجدران رقيقة...»[278].

846. أبلغ السيد سترو لجنة الشؤون الخارجية في 2003: «إن السبب في أن لدينا لجنة للاستخبارات المشتركة منفصلة عن وكالات الاستخبارات هو على وجه التحديد أن الذين يحصلون على المعلومات الاستخبارية ليسوا هم من يقومون مباشرة بوضع التقويم لها. وهذه واحدة من نقاط القوة المهمة جداً لنظامنا بالمقارنة مع معظم الأنظمة الأخرى في جميع أنحاء العالم.»[279].

847. أيدت لجنة الشؤون الخارجية هذا الإدراك[280]. وذكرت أن لجنة الاستخبارات المشتركة لديها «دور حيوي في الحفاظ على استقلال ونزاهة المعلومات الاستخبارية»، وأن «استقلال وحياد دورها الخاص» كان «في غاية الأهمية». وأوصت اللجنة بأن على الوزراء أن «يضعوا في الحسبان في جميع الأوقات أهمية ضمان عدم تعرُّض لجنة الاستخبارات المشتركة لأي من الضغوط السياسية».

848. قالت الحكومة في ردها على لجنة الشؤون الخارجية: «نحن متفقون. تؤدي لجنة

---

(278) Percy Cradock, *Know Your Enemy – How the Joint Intelligence Committee saw the World* (New York: John Murray, 2002).

(279) Ninth Report from the Foreign Affairs Committee, Session 20022003, 7 July 2003, The Decision to Go to War in Iraq, HC 8131, parag. 153.

(280) Ibid., parag. 156-157.

الاستخبارات المشتركة دوراً حاسماً في تزويد الحكومة بتقويمات موضوعية حول مجموعة من القضايا التي تهم المصالح الوطنية.»[281].

غزو العراق

849. اعتمدت الخطة العسكرية لغزو العراق على نجاح التقدم السريع نحو بغداد، بما في ذلك إقناع الشعب العراقي بتصميم التحالف على إزالة النظام.

850. كانت الحكومة بنهاية شهر آذار/مارس قد أدركت الحاجة إلى الإيصال المستمر للرسائل السَّوقية وتحسين القدرات للوصول إلى مجموعة واسعة من الشعب في المملكة المتحدة والعراق والمجتمع الدولي الأوسع. ولكن كان واضحاً أن هناك حاجة لترتيبات أقوى لدمج جهود التحالف في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والقوات المنتشرة في العراق.

851. لعله كاد سيكون متوقعاً رد فعل وسائل الإعلام والشعب العراقي على الصعوبات التي تمت مواجهتها في غضون أيام من بدء العملية، التي كان من المقرر أن تستمر لمدة تصل إلى 125 يوماً، لو كانت هناك دراسة أكثر دقة للتصورات المحتملة قبل الصراع، ولو كانت سائل الإعلام قد فهمت بصورة أفضل المفهوم الأصلي للعمليات وطبيعة ردود التحالف على المواقف التي واجهتها عندما بدأت الحملة.

852. ينبغي عدم التقليل من صعوبة وتعقيد إيصال الرسائل السَّوقية البارزة بنجاح إلى كل الجماهير التي تحتاج الحكومة الوصول إليها. ويجب في أي عمليات عسكرية في المستقبل وضع الترتيبات المصممة خصيصاً لتلبية الظروف لكل عملية في كل من لندن وفي الميدان قبل بدء العمليات.

853. عندما انضمت المملكة المتحدة إلى طلب الولايات المتحدة بأن تتحمل مسؤولية قيادة منطقة المسؤولية العسكرية التي تشمل أربع محافظات في جنوب العراق، فإنها فعلت ذلك دون تحليل دقيق لأي من الآثار السَّوقية في المملكة المتحدة أو في القدرة العسكرية لدعم الإمكانات المحتملة للمملكة المتحدة في المنطقة.

854. ينبغي اتخاذ خطوة بهذا الحجم بتأنٍّ وبعد دراسة الآثار السَّوقية الواسعة ودلالات الموارد والمسؤوليات العارضة.

855. يتطلب هذا من جميع الدوائر الحكومية التي تشترك مسؤولياتها أن تكون مشاركة رسمياً في

(281) Foreign Secretary, November 2003, The Decision to Go to War in Iraq Response of the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, November 2003, Cm6062, parag. 27.

تزويد الوزراء بمشورة متماسكة مشتركة بين الإدارات قبل اتخاذ القرارات - الوظيفة المناسبة لنظام اللجنة الوزارية.

فترة ما بعد النزاع

856. لم تشارك المملكة المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في غزو واحتلال واسع النطاق لدولة ذات سيادة (تليها المسؤولية المشتركة للأمن وإعادة الإعمار لمدى طويل) بل وعارضته. ومن غير المرجح أن تتكرر الظروف الخاصة بالعملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق. ومع ذلك، فإنه يمكن استخلاص بعض الدروس حول العمليات الرئيسة في الخارج، ومقاربة المملكة المتحدة للتدخل المسلح.

857. لم تحقق المملكة المتحدة أهدافها على الرغم من أفضل الجهود وقبول المخاطر في بيئة خطرة من جانب المستخدمين العسكريين والمدنيين.

858. وعلى الرغم من أن المملكة توقعت انشغالها في العراق لفترة طويلة بعد النزاع إلا أن الحكومة لم تكن مستعدة للدور الذي وجدت المملكة المتحدة نفسها فيه منذ نيسان/أبريل 2003. ونبع الكثير من الأخطاء التي حدثت من غياب التحضير.

859. تكون بعض العناصر الأساس في أي مهمة من هذا النوع ذات أهمية قصوى:

- أفضل تقدير ممكن من مسرح العمليات، بما في ذلك الخلفية السياسية والثقافية والعرقية وحالة المجتمع والاقتصاد والبنية التحتية؛
- تقويم واقعي للمخاطر؛
- أهداف واقعية ضمن ذلك السياق، وإذا لزم الأمر محدودة – بدلاً من مثالية وتقوم على افتراضات متفائلة؛
- تخصيص الموارد اللازمة للقيام بهذه المهمة – العسكرية والمدنية على حد سواء.

860. كانت كل هذه العناصر مفقودة من مقاربة المملكة المتحدة لعراق ما بعد النزاع.

861. حينما تكون المسؤولية مشتركة، فمن الضروري أن يتم الاتفاق تحريرياً ومقدماً على الكيفية التي سيتم فيها صنع القرار والحكم ضمن تحالف أو ائتلاف. وتعمل المملكة المتحدة طبيعياً مع الحلفاء، كما فعلت في العراق. أما داخل تحالف حلف شمال الأطلسي، فقد طورت تدريجياً قواعد وآليات لاتخاذ القرار وتقاسم المسؤولية وفهمها جيداً. لكن التحالف في العراق، على النقيض من ذلك، كان تحالفاً مخصصاً. وحاولت المملكة المتحدة وضع بعض مبادئ الحكم في مذكرة التفاهم المقترحة للولايات المتحدة، ولكن لم تضغط

لتحقيق هذا الأمر. وأدى هذا إلى وضع المملكة المتحدة في وضع غير مريح وغير مُرضٍ بقبول المسؤولية المشتركة من دون القدرة على تقديم إسهامات رسمية في عملية صنع القرار.

862. إن النمط المحدد للمرحلة الأولى من التدخل، كما ظهر في العراق، حاسم. إذ يجب أن يكون التأثير الأقصى في الأسابيع والأشهر الأولى وإلا ضاعت الفرص إلى الأبد، فمن الصعب جداً التعافي من بداية بطيئة أو ضارة.

863. الحقيقة الواقعة أمر حيوي، فالتقويم المفرط في التفاؤل يؤدي إلى اتخاذ قرارات سيئة. ويجب أن يكون لكبار صنّاع القرار – الوزراء ورؤساء الأركان وكبار المسؤولين – سيل من التقارير الدقيقة والصريحة. فالسلوك القائم على مقولة «ممكن فعله» متأصل أكثر فأكثر في القوات المسلحة للمملكة المتحدة - الإصرار على أداء المهمة مهما كانت الظروف صعبة - لكن هذا يمكن أن يمنع الحقيقة من الوصول إلى آذان كبار المسؤولين. وفي بعض الأحيان في العراق، لم يجد حملة الأخبار السيئة من يصغي لهم. وقد وجد صناع القرار الذين يزورون العراق في عدة مناسبات (بما في ذلك رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس هيئة الأركان العامة) الوضع على أرض الواقع أسوأ كثيراً مما كان قد ذكر لهم. فهناك حاجة لاستخدام آليات فاعلة لمواجهة الميل للتفاؤل، سواء من خلال التغييرات في ثقافة إعداد التقارير أو في استخدام قنوات متعددة من المعلومات - داخلية وخارجية - أو استخدام الزيارات.

864. إن من المهم الاحتفاظ بهامش مرونة في الموارد - في الأفراد والمعدات والتمويل - والقدرة على تغيير الخطط التعبوية للتعامل مع التطورات السلبية على الأرض. ففي العراق، فقدت تلك المرونة بعد نشر مواز للقوات في إقليم هلمند في أفغانستان، وهو ما حدّ من تجهيز المعدات (مثل الاستخبارات والمراقبة والتقاط الأهداف والاستطلاع) وأزال خيار التعزيز الفعّال. إن أي قرار للحشد إلى أقصى حدود القدرات ينطوي على درجة عالية من المخاطر. وفي ما يتعلق بالعراق، لم تتم دراسة المخاطر التي ينطوي عليها النشر الموازي لعمليتين متوسطتي الحجم دائمتين بتشدد وتمعن كافيين.

865. إن الإدارة، في مجمع الحكومة، لجهد حكومي عابر وبالمستوى الذي كان مطلوباً في العراق هي مهمة معقدة. فهي تحتاج للقيادة المخلصة من قبل شخص يمتلك الوقت والطاقة والنفوذ. ولا يمكن واقعياً أن يقوم بها رئيس الوزراء وحده، بل هي تتطلب وزيراً كبيراً لديه مسؤولية القيادة وله حق الوصول إلى رئيس مجلس الوزراء، وهو لهذا قادر على أن يدعو من يشاء للتأثير في حل المشاكل أو النزاعات. إن جهداً مشتركاً ومتماسكاً

بين الإدارات، وبدعم من بنية قادرة على محاسبة الإدارات، مطلوب لدعم مثل هذا الوزير.

إعادة الإعمار

866. يجب أن تكون نقطة البداية لأي مناقشة حول إعادة الإعمار في ظروف مشابهة لتلك التي مر بها العراق بين 2003 و2009 هي أن هذا هو الحيِّز الذي يكون فيه التقدم شديد الصعوبة.

867. لم يكن التخطيط والتحضير الأفضل لعراق ما بعد صدّام حسين سيمنع بالضرورة الأحداث التي وقعت في العراق بين 2003 و2009. ولم يكن ممكناً للمملكة المتحدة الاستعداد لكل طارئ. وكان يمكن للخطط والتحضير الأفضل أن يقلّلا بعض المخاطر التي تعرضت لها المملكة المتحدة والعراق بين 2003 و2009 وزادت احتمال تحقيق النتائج المرجوّة من شعبَي المملكة المتحدة والعراق.

868. أدت عمليات المراجعة المتعاقبة من أواخر عام 2003 لمقاربة المملكة المتحدة لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، والتي توسعت لاحقاً لتشمل المفهوم الأوسع لتحقيق الاستقرار، إلى سلسلة من التغييرات لمقاربة المملكة المتحدة لعمليات ما بعد النزاع. وعلى الرغم من هذه التغييرات فإن العديد من أوجه القصور التي ميزت مقاربة حكومة المملكة المتحدة للتخطيط والتحضير لما قبل النزاع في عام 2002 وأوائل عام 2003 قد استمرت بعد الغزو.

869. يستمر الإطار السَّوقي الجديد لحكومة المملكة المتحدة لتحقيق الاستقرار والآلية الجديدة للتنسيق بين الإدارات وزيادة الموارد المتاحة الآن، في التطور. وإذا كانت التغييرات المستقبلية ستسبب زيادة فعالية عمليات المملكة المتحدة، فإنها يجب أن تعالج الدروس للتخطيط والإعداد والتنفيذ المستمدة من تجربة العراق.

870. تنطبق الدروس التي تم تحديدها من قبل لجنة التحقيق على كل من التخطيط والإعداد لعمليات ما بعد النزاع، التي تعَدّ إعادة الإعمار جزءاً رئيساً فيها لكنها ليست العنصر الوحيد، وعلى عمليات مرحلة ما بعد النزاع نفسها.

871. يجب أن يعتمد تحليل المواد المتاحة على وجهات نظر متعددة، وأن تعكس وجهات نظر معارضة وتحدد المخاطر - بما في ذلك ما يرتبط بأي ثغرات في المعرفة - وأن تأخذ في اعتبارها مجموعة من الخيارات.

872. يجب أن يكون تبادل المعلومات بين جميع الإدارات على أوسع نطاق كما هو ضروري لدعم هذه المقاربة.

873. يجب أن يكون جمع المعلومات وتحليل طبيعة وحجم المهمة المحتملة منهجياً وشاملاً قدر الإمكان، ويجب الحصول على آراء وتطلعات المجتمعات المحلية.

874. إن الخطط المستمدة من هذا التحليل يجب أن:

- تدمج مجموعة من الخيارات المناسبة لحالات الطوارئ المختلفة؛
- تعكس تقويماً واقعياً لموارد وقدرات المملكة المتحدة (والشركاء)؛
- تدمج الأهداف والقدرات المدنية والعسكرية لدعم خطة سوقية واحدة للمملكة المتحدة؛
- تتعرض لتدقيق ومواجهة على المستوى الوزاري وكبار المسؤولين والخبراء؛
- تتم مراجعتها بانتظام، ويتم تنقيحها إذا تغيَّر السياق السَّوقي والمخاطر أو الكلفة المتوقعة كثيراً.

875. يتعين على الحكومة أن تستعد لمجموعة من التصورات وليس فقط لأفضل الأحوال، ويجب ألّا تفترض أنها سوف تكون قادرة على الارتجال.

876. حيث إن المملكة المتحدة تعَدّ شريكاً صغيراً وغير قادرة خلال التخطيط أو التنفيذ على ضمان النتائج المتوخاة، فإنها يجب أن تقرر ما إذا كانت ستضع شروطاً لاستمرارها في المشاركة وما إذا كان المزيد من المشاركة سيكون متسقاً مع الخطط السَّوقية للمملكة المتحدة.

877. ينبغي أن تعكس التصريحات العلنية مدى طموح المملكة المتحدة وأن تعكس تقويماً واقعياً لما يمكن تحقيقه، وإلا فهي معرضة لخطر خيبة أمل أكبر وفقدان صدقية المملكة المتحدة.

878. ستستمر أولويات ومصالح الإدارات حتماً في التباعد حتى عند وجود هيئة مشتركة بين الإدارات ولها دور يمر عبر كل الحكومة، والتي هي حالياً (وحدة الاستقرار). لذلك فإن التعاون بين الإدارات يحتاج إلى تعزيز مستمر على المستويات الرسمية والوزارية.

879. يجب أن يكون رئيس (وحدة الاستقرار) في مستوى عال بما فيه الكفاية وأن تتمتع وحدة الاستقرار بالاعتراف داخل الحكومة وخارجها كمركز للتميُّز في مجال عملها إذا أُريدَ أن تكون للوحدة صدقية ونفوذ في مقر رئيس الوزراء وفي مجلس الأمن القومي ووزارة المالية ووزارة الخارجية والكومنولث ووزارة التنمية الدولية ووزارة الدفاع، وفي الجيش.

اجتثاث البعث

880. من الواجب بعد سقوط أي نظام قمعي اتخاذ خطوات لمنع أولئك الذين تم تعريفهم كمرتبطين ارتباطاً وثيقاً بهذا النظام من الاستمرار في تولي مناصب النفوذ في الحياة العامة. ويجب أن يكون تطوير الخطط التي تقلل العواقب غير المرغوب فيها، والتي تنفذ بعدالة وتقوم على فهم قوي للسياق الاجتماعي الذي سيتم خلاله تنفيذها، جزءاً أساساً من التحضير

لأي مرحلة لما بعد النزاع. وينبغي أن يشمل هذا الأمر التدابير الرامية إلى معالجة المخاوف ضمن السكان على نطاق أوسع، بما في ذلك ضحايا النظام القديم، وتعزيز المصالحة.

881. إن تحديد نطاق هذه التدابير هو من الأهمية بمكان. فإن جلب الكثير جداً أو القليل جداً من الأفراد إلى نطاق التدابير مثل اجتثاث البعث يمكن أن تكون لها عواقب بعيدة المدى على قدرة القطاع العام وعلى استعادة ثقة الشعب في مؤسسات الحكم.

882. ومن المهم أيضاً أن نفكر بدقة بالنتائج الإدارية للتدابير الواجب تطبيقها وعملية تنفيذها.

883. يعني احتمال إساءة الاستخدام أنه من الضروري أن يكون قد تم التفكير بدقة في أنواع الرقابة التي يجب أن تكون حيادية وغير حزبية بأقصى قدر ممكن.

إصلاح القطاع الأمني

884. يجب أن تحدد الخطة السَّوقية لإصلاح القطاع الأمني مهام العناصر المختلفة ذات الصلة بقطاع الأمن والهياكل اللازمة لأداء هذه المهام. ويجب أن يقود النظر في هذه الأسئلة إلى مناقشات قوية حول الكيفية التي يمكن أن تتغير بها المتطلبات الأمنية مع مرور الوقت.

885. إن فهم العديد من النماذج المختلفة الموجودة دولياً عن الأمن الداخلي والشرطة والعدالة الجنائية ضروري. لكن هذه النماذج لا يمكن النظر إليها بصورة منعزلة لأن ما يصلح في بلد ما ربما لا يصلح بالضرورة في آخر قد تكون له تقاليد مختلفة جداً. لذلك فإن من المهم للخطة السَّوقية لإصلاح القطاع الأمني أن تأخذ في الاعتبار كله التاريخ والثقافة والممارسات الموروثة للبلد أو المنطقة المعنية. وتحتاج الخطة السَّوقية أيضاً إلى أن تكون مستندة إلى وجهات نظر وتطلعات السكان المحليين.

886. ينبغي أن تبين الخطة السَّوقية معيار العمل المطلوب لكل وظيفة وأن تحدد كيف يختلف عما هو موجود إذا كان هناك أي اختلاف. ويجب أن تحدد الخطة السَّوقية وهي تبين ذلك أين تحتاج القدرة للتطوير وأن تقدم تقويماً جدياً عن كيفية استخدام أفضل السبل لاستخدام الموارد المادية المتاحة.

887. إن من الضروري أن تكون للمملكة المتحدة وسيلة مناسبة لقياس نجاح أي خطة لإصلاح القطاع الأمني. فإذا وضعت خطة سوقية واضحة وأخذت في الاعتبار وجهات نظر السكان المحليين، فإن المؤشرات على هذا النجاح يجب أن تكون واضحة. ولا ينبغي أن تركز سطحياً إلا نادراً على مجموعة من الأرقام بل يجب أن يكون التقويم أكثر نوعية وشمولاً.

الموارد

888. إن الاتجاه في التشريع الوزاري بأن تقدير كلفة اقتراح ينبغي أن تدرج في المذكرة المقدمة إلى مجلس الوزراء أو لجنة وزارية ينطبق على العمليات العسكرية بنفس القدر. فمن المناسب عند تقويم الخيارات العسكرية النظر في المخاطر المالية جنباً إلى جنب مع غيرها من أشكال المخاطر. وفي حين أن الحكومات نادراً ما ترغب في استبعاد خيارات على أساس الكلفة فقط، إلا أن عليها أن تعترف أيضاً أن الكلفة قد تصبح مع مرور الوقت مشكلة وتجعل من الصعب الاستمرار في العملية العسكرية على المدى الطويل.

889. يجب تحديد الخطط السَّوقية وخطط تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، وتحديد الميزانية (أو الميزانيات) التي من شأنها أن تؤمّن تلك الموارد وأن تضمن توافرها.

890. يجب على الحكومة عند وضع الخطط السَّوقية وخطط العمليات العسكرية والمدنية معالجة الآثار المترتبة على الآليات المختلفة التي تستخدم لتمويل العمليات العسكرية والأنشطة المدنية ومدى إعطاء تلك الآليات حوافز عكسية للعمل العسكري بما يجعل من الأسهل تأمين التمويل اللازم للعمليات العسكرية المتفق عليها بدلاً من الأنشطة المدنية.

891. ينبغي على أي حكومة أن تعالج أيضاً السياسة المالية الصريحة والضمنية التي، بالرغم من ضرورة عدم وجود أي قيود على توفير التمويل للعمليات العسكرية، فإن من المعقول أن تجد الإدارات التمويل للأنشطة المدنية الجديدة من داخل الميزانيات القائمة لنفس العملية العسكرية والمدنية، والتي من المرجح أن يتم تخصيصها تماماً لأولويات الإدارات القائمة.

892. ومن المرجح أن الحكومة لن تشارك في عمليات مدنية وعسكرية كبرى مثل العراق إلا نادراً.

893. ينبغي على الحكومة أن تقر أن العناصر المدنية (بما في ذلك النشاط الدبلوماسي وإعادة الإعمار وإصلاح القطاع الأمني) في مثل هذه العمليات ستكون حاسمة لنجاح الخطة السَّوقية، وقد تكون كبيرة جداً ويجب أن تتوافر لها الموارد الكافية.

894. قد يكون أحد الترتيبات إنشاء ميزانية للعناصر المدنية في العملية بقيادة واحد من كبار الوزراء لديه المسؤولية الرئيسة وداعماً لخطة سوقية متماسكة للمملكة المتحدة. وستتم إدارة هذه التخصيصات، حين يتم التخصيص من تلك الميزانية للدوائر الفردية، من خلال القيود القانونية والسياسية للإدارات. ويجب على هذا الترتيب أن:

- يضمن توفير الموارد للخطة السَّوقية للمملكة المتحدة؛

- يعزز العمل المشترك؛
- يقلل احتمال «الحل التلاعبي»؛
- يكون قادراً على الاستجابة للأولويات تلك السنة؛
- يقلل كمية الوقت الذي يحتاج أن يصرفه الوزراء وكبار المسؤولين في الجدل حول تمويل الأنشطة الفردية.

895. تعترف لجنة التحقيق أنه منذ عام 2003 جرت تغييرات كبيرة في النهج السَّوقي والتشغيلي في المملكة المتحدة لإعادة الإعمار والاستقرار، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بتمويل هذه العمليات.

المعدات العسكرية (ما بعد النزاع)

896. تجاوزت المملكة المتحدة عن علم، عندما قررت إجراء عمليات متزامنة في العراق وأفغانستان افتراضات التخطيط الدفاعي. وهذا يعني أن جميع الموارد منذ تلك اللحظة فصاعداً كانت في طريقها إلى الاستنفاد. وينبغي أن يستند أي قرار تتخذه المملكة المتحدة لعمليات طويلة الأمد تتجاوز افتراضات التخطيط الدفاعي على تحليل أكثر صرامة لآثارها المحتملة، بما في ذلك توافر القدرات المطلوبة لقوات المملكة المتحدة.

897. عرفت وزارة الدفاع في بداية العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق أن لديها ثغرات في القدرات المتعلقة بالتنقل المحمي والاستخبارات والمراقبة والتقاط الأهداف والاستطلاع وأن أياً منها قد يكون له تأثير كبير في العمليات. ويجب دائماً إعلام الوزراء بمثل هذه الثغرات المعروفة في القدرات بشكل واضح.

898. يجب أن تكون وزارة الدفاع ناشطة في السعي لفهم وتوضيح الاحتياجات من المعدات الجديدة أو الإضافية. وقد أبلغت وزارة الدفاع لجنة التحقيق أنه لم تكن هناك إجابة بسيطة عن السؤال الذي يطلب أن يعرف أين تقع المسؤولية الرئيسة عن تحديد مكمن الثغرات في القدرة أثناء العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق، وهذا غير مقبول. إذ يجب أن تكون الأدوار والمسؤوليات عن تحديد وتوضيح الثغرات في القدرة في العمليات المستمرة محددة بوضوح ومبلغة ومفهومة من جانب الجهات المعنية. ومن الممكن أن هذا الأمر قد عولج بعد الفترة التي يغطيها هذا التحقيق.

899. يجب على المسؤولين عن اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار في القدرات العسكرية القيام باستمرار بتقويم ما إذا كان التوازن بين الحاجات التشغيلية الحالية وبرامج الدفاع على المدى الطويل صحيحاً، ولا سيَّما لمواجهة خطر متطور على العمليات الجارية.

900. لم يكن هناك خلال السنوات الأربع الأولى من العملية العسكرية للمملكة المتحدة في العراق بيان واضح للسياسة التي تحدد المستوى المقبول من المخاطر على قوات المملكة المتحدة ومن كان مسؤولاً عن إدارة تلك المخاطر. واقترحت وزارة الدفاع على لجنة التحقيق أن السياسات المتعاقبة التي تحدد مسؤولية تحمُّل المخاطر وإدارة الأمور بوضوح قد عالجت هذا الغياب، كما تمت مراجعة عمليات إدارة المخاطر الأوسع في وزارة الدفاع. وسوف يحتاج مستوى حماية القوة المطلوبة لمواجهة التهديد في أي عملية مستقبلية إلى معالجته بصراحة.

المستخدمون المدنيون

901. تعترف لجنة التحقيق أنه منذ عام 2003 أُجريت تغييرات جوهرية لنهج المملكة المتحدة السَّوقي والتشغيلي لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. وقد كانت بعض هذه التغييرات، بما في ذلك إنشاء قدرة استعداد مدنية في المملكة المتحدة جاهزة للإرسال، هي نتيجة مباشرة للدروس المستفادة من أوجه قصور خطيرة في نشر المستخدمين المدنيين في العراق في مرحلة ما بعد النزاع.

902. وقد تأثرت فعالية الجهود المدنية للمملكة المتحدة في العراق في مرحلة ما بعد النزاع سلباً بسبب مجموعة من العوامل، منها غياب التنسيق الحكومي الفعّال حول المخاطر وواجب الرعاية والشروط والمتطلبات المطبقة على المستخدمين في العراق.

903. انعكست ظروف العمل الصعبة للمدنيين في العراق في فترات خدمة قصيرة وإجازات متكررة. واعتمدت الإدارات المختلفة ترتيبات مختلفة طوال الحملة في العراق، وهذا أدى إلى مخاوف حول انقطاعات في الاستمرارية وفقدان الزخم وانعدام الذاكرة المؤسسية وعدم كفاية المعرفة المحلية.

904. سوف تستمر الإدارات المختلفة بنشر المستخدمين المدنيين في وظائف مختلفة. وقد لا يكون القياس لجميع جوانب ذلك التوزيع مناسباً، لكنه ينبغي النظر إلى مزيد من المواءمة بين سياسات الإدارات كلما كان ذلك ممكناً. وينبغي تطبيق نفس النهج على الأفراد المستخدمين محلياً.

905. يجب على الإدارات في جميع المراحل، بما في ذلك التخطيط، إعطاء الاعتبار الكامل لمسؤولياتها وواجب الرعاية تجاه الأفراد المستخدمين محلياً الذين يقدمون مساهمة أساسية وقد يواجهون مخاطر معينة في بيئة غير آمنة.

906. ينبغي تقويم كل عمليات الاستخدام المدنية ومراجعتها ضمن إطار واحد وصارم يمر

عبر كل الوزارات لإدارة المخاطر. وينبغي للإطار توفير وسائل للحكومة ككل لإيجاد توازن فعّال بين الأمن والكفاءة التشغيلية، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب حول توفير التدابير الأمنية المناسبة.

.907 كان نظام القياس وتوحيد فترة الخدمة للمدنيين المستخدمين من جانب الإدارات المختلفة سيخفف العبء الإداري الشامل وربما بعض التوترات بين الأفراد من مختلف الإدارات الحكومية الذين يخدمون في العراق. ولكن البيئة كانت صعبة ومرونة الأفراد وظروفهم تختلف. وكان إدخال خيار تمديد فترة الخدمة استجابة مناسبة.

.908 يتعين على الإدارات خلال أي عملية من هذا النوع الحفاظ على إجراءين لاستخلاص المعلومات المنهجي من المستخدمين العائدين إلى المملكة المتحدة: واحد لتلبية واجب من واجبات الرعاية، والآخر لتعلم الدروس من تجاربهم.

.909 من أجل تحديد الأفراد ذوي المهارات المناسبة، يجب أن يكون هناك وضوح حول الأدوار التي يقومون بها. وينبغي حيثما كان ذلك ممكناً تجنيد الأفراد واستخدامهم لأدوار محددة بوضوح مناسبة لمهاراتهم وأقدميتهم. ويجب أن توفَّر لهم المعدات اللازمة لأداء هذه الأدوار على مستوى عال.

.910 ينبغي أن تنظر الحكومة في استحداث آلية للاستجابة للزيادة في الطلب على القدرة في لغة معينة.

.911 ترى لجنة التحقيق أن عدم قدرة وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الدفاع ووزارة التنمية الدولية على تأكيد عدد المستخدمين المدنيين الذين استُخدموا أو الذين يعملون في العراق، وفي أي مواقع وأي وظائف، هو فشل ذريع. ويجب أن توفّر نظم إدارة البيانات معلومات دقيقة عن أسماء ووظائف ومواقع جميع المستخدمين الذين على الإدارات مسؤولية واجب رعايتهم.

التسلسل الزمني للأحداث

قبل 2001

2 آب/أغسطس 1990	صدّام حسين غزا الكويت.
29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990	مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 678.
3 نيسان/أبريل 1991	مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 687.
كانون الأول/ديسمبر 1998	عملية ثعلب الصحراء.
	2 حزيران/يونيو 1999 اللجنة الوزارية للدفاع والسياسة الخارجية أقرت سياسة الاحتواء المستمر.
	17 كانون الأول/ديسمبر 1999 مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 1284.

2001

23 شباط/فبراير	السيد بلير والرئيس بوش اتفقا على الحاجة إلى سياسة حول العراق تحظى بدعم واسع في الشرق الأوسط.
11 أيلول/سبتمبر	القاعدة هاجمت مركز التجارة العالمي والبنتاغون.
26 تشرين الثاني/نوفمبر	الرئيس بوش دعا إلى عودة مفتشي الأسلحة إلى العراق.

2002

29 كانون الثاني/يناير	الرئيس بوش ألقى خطابه عن «محور الشر».
7 آذار/مارس	مجلس الوزراء ناقش الخطة السَّوقية حول العراق.
5-7 نيسان/أبريل	لقاء السيد بلير والرئيس بوش في كراوفورد؛ السيد بلير ألقى كلمة في مدينة «College Station».
23 تموز/يوليو	السيد بلير يعقد اجتماعاً حول السياسة تجاه العراق.
28 تموز/يوليو	السيد بلير أرسل مذكرة إلى الرئيس بوش بدأها بقوله «سأكون معك، مهما كان».

7/6 أيلول/سبتمبر	لقاء السيد بلير والرئيس بوش في كامب ديفيد.
12 أيلول/سبتمبر	الرئيس بوش قال إنه سوف يعرض عدم تعاون العراق على الأمم المتحدة ممهداً الطريق للقرار 1441.
24 أيلول/سبتمبر	دعوة مجلس النواب للانعقاد؛ نشر الإضبارة.
11/10 تشرين الأول/أكتوبر	الكونغرس الأمريكي خوّل استخدام القوة في العراق.
31 تشرين الأول/أكتوبر	القرار بعرض «الحزمة 3» لأغراض التخطيط.
8 تشرين الثاني/نوفمبر	مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 1441.
13 تشرين الثاني/نوفمبر	العراق أعلن التزامه بالقرار 1441.
2003	
14 كانون الثاني/يناير	اللورد غولدسميث قدم مسودة مشورته القانون للسيد بلير.
17 كانون الثاني/يناير	القرار المبدئي بإرسال قوات المملكة المتحدة إلى جنوب العراق.
27 كانون الثاني/يناير	الدكتور بليكس والدكتور البرادعي قدّما تقريريهما إلى مجلس الأمن الدولي.
31 كانون الثاني/يناير	لقاء السيد بلير والرئيس بوش في واشنطن.
5 شباط/فبراير	عرض وزير الخارجية بأول في مجلس الأمن الدولي.
14 شباط/فبراير	الدكتور بليكس والدكتور البرادعي قدّما تقريريهما إلى مجلس الأمن الدولي.
15 شباط/فبراير	انطلاق تظاهرات «أوقفوا الحرب».
24 شباط/فبراير	المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا تعرض مشروع قرار ثانٍ.
7 آذار/مارس	مشورة اللورد غولدسميث حول قانونية العمل العسكري في العراق. الدكتور بليكس والدكتور البرادعي قدّما تقريريهما إلى مجلس الأمن الدولي.
12 آذار/مارس	الاعتراف بأن القرار الثاني لن ينال دعم الأغلبية في مجلس الأمن الدولي.
13 آذار/مارس	اللورد غولدسميث توصل إلى «رؤية أفضل» بأن الغزو قانوني.
16 آذار/مارس	قمة الأزور.
17 آذار/مارس	آخر اجتماع لمجلس الوزراء قبل الغزو اتفق على الطلب من مجلس النواب تأييد استخدام القوة في العراق.

18 آذار/مارس	المناقشة النيابية والتصويت حول العراق.
ليلة 20/19 آذار: بدء غزو العراق	
7 نيسان/أبريل	قوات المملكة المتحدة دخلت البصرة.
16 نيسان/أبريل	الفريق أول فرانكس أصدر «رسالة التحرير للشعب العراقي».
1 أيار/مايو	الرئيس بوش أعلن «أنجزت المهمة».
16 أيار/مايو	الأمر الرقم (1) لسلطة التحالف المؤقتة (اجتثاث البعث من المجتمع العراقي) .
22 أيار/مايو	مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 1483.
23 أيار/مايو	الأمر الرقم (2) لسلطة التحالف المؤقتة بإلغاء بعض هياكل الجيش العراقي والاستخبارات.
13 تموز/يوليو	تعيين مجلس الحكم.
19 آب/أغسطس	هجوم بالمتفجرات على مقر الأمم المتحدة في فندق القناة في بغداد.
24/23 تشرين الأول/أكتوبر	مؤتمر مدريد للمانحين.
15 تشرين الثاني/نوفمبر	إعلان الجدول الزمني للإدارة العراقية الانتقالية.
13 كانون الأول/ديسمبر	القوات الأمريكية قبضت على صدّام حسين.
2004	
1 آذار/مارس	الاتفاق على قانون الإدارة الانتقالية.
31 آذار/مارس	كمين لأربعة متعاقدين مدنيين أمريكيين أشعل اضطرابات في الفلوجة.
أواخر نيسان/أبريل	نشر صور إساءة معاملة السجناء في أبي غريب.
8 حزيران/يونيو	مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 1546.
28 حزيران/يونيو	انتهاء الاحتلال: تعيين الحكومة العراقية المؤقتة (الجعفري رئيساً للوزراء).
29 حزيران/يونيو	السيد بلير أعلن نشر مقر فيلق التحالف للرد السريع في أفغانستان.
2005	
30 كانون الثاني/يناير	انتخاب المجلس الوطني الانتقالي.
3 أيار/مايو	الحكومة العراقية الانتقالية تسلمّت السلطة (الجعفري رئيساً للوزراء).
21 تموز/يوليو	القرار بنشر فريق إعادة الإعمار الإقليمي والدعم العسكري إلى مقاطعة هلمند في أفغانستان.

15 تشرين الأول/أكتوبر	الاستفتاء حول الدستور العراقي.
19 تشرين الأول/أكتوبر	الولايات المتحدة أعلنت عن الخطة السَّوقية «الإزالة والسيطرة والبناء».
15 كانون الأول/ديسمبر	الانتخابات النيابية في العراق.
2006	
26 كانون الثاني/يناير	موافقة مجلس الوزراء على نشر القوات في مقاطعة هلمند.
نيسان إلى حزيران/يونيو	تشكيل حكومة المالكي.
1 أيار/مايو	قوات المملكة المتحدة أصبحت مسؤولة عن هلمند.
28 أيلول/سبتمبر	بدء عملية السندباد في البصرة.
نهاية تشرين الأول/أكتوبر	سحب معظم المستخدمين المدنيين للمملكة المتحدة من موقع قصر البصرة.
2007	
10 كانون الثاني/يناير	الرئيس بوش أعلن عملية «الاندفاع» الأمريكية.
27 حزيران/يونيو	السيد بلير غادر موقعه؛ السيد براون أصبح رئيساً للوزراء.
13 آب/أغسطس	بداية تقلص عنف جيش المهدي ضد قوات المملكة المتحدة.
2-3 أيلول/سبتمبر	قوات المملكة المتحدة غادرت موقع قصر البصرة.
16 كانون الأول/ديسمبر	انتقال البصرة إلى السيطرة العراقية الإقليمية.
2008	
25 آذار/مارس	بداية صولة الفرسان لرئيس الوزراء المالكي.
18 كانون الأول/ديسمبر	السيد براون أعلن خطط سحب معظم قوات المملكة المتحدة.
2009	
30 نيسان/أبريل	إنجاز المهمة العسكرية الرئيسة للمملكة المتحدة في العراق.
15 تشرين الأول/أكتوبر	التصديق على اتفاقية التدريب والدعم البحري بين المملكة المتحدة والعراق.
2011	
22 أيار/مايو	مغادرة آخر فريق تدريب بحري للمملكة المتحدة من العراق.

فهرس

- أ -

أثنار، خوسيه ماريا: 57

اجتثاث حزب البعث (العراق): 13، 121، 145، 163، 177، 178، 185

الإحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق (2003): 11، 12، 13، 15، 72، 100، 111، 113، 114، 118، 119، 120، 148، 160، 168

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001: 17، 19، 23، 24، 62، 69، 72، 73، 94

الإرهاب: 17، 23، 24، 38، 62، 64، 65، 69، 70، 71، 72، 74، 78، 81، 105، 146، 147، 155

أسلحة الدمار الشامل العراقية: 13، 16، 19، 21، 24، 26، 27، 29، 32، 33، 35، 36، 37، 41، 60، 61، 67، 93، 96، 100، 103، 146، 152، 153، 154، 155، 170

الأسلحة النووية: 23، 25، 62، 94، 95، 99، 153، 170، 171

إعادة الإعمار (العراق): 13، 108، 109، 112، 117، 119، 123، 125، 132، 139، 140، 162، 163، 176، 185

الأمم المتحدة:

مجلس الأمن الدولي:

القرار رقم 678: 42، 88، 89، 90، 92، 156، 183

القرار رقم 687: 20، 183

القرار رقم 1284: 19، 20، 21، 24، 28، 29، 34، 59، 183

القرار رقم 1382: 24

القرار رقم 1441: 17، 33، 34، 35، 36، 38، 39، 41، 42، 43، 45، 47، 50، 52، 53، 59، 61، 82، 86، 87، 88، 89، 90، 92، 93، 100، 101، 110، 149، 150، 151، 156، 157

القرار رقم 1483: 117، 118، 121، 162، 185

القرار رقم 1637: 137

أوماند، ديفيد: 65

إيفانوف، إيغور: 45

- ب -

بارشر، أوشا: 12

باول، كولن: 37

بترايوس، ديفيد: 142

البرادعي، محمد: 40، 47، 151، 184

براون، غوردون: 5، 11، 90، 108، 142، 186

البرنامج النووي العراقي: 94

بروميل، ديفيد: 90، 91، 156، 157

بريمر، بول: 118، 120، 121، 122، 125

برينتون، توني: 56

بلير، توني: 12، 17، 18، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 60، 61، 62، 66، 68، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 76، 78، 79، 80، 81، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 95، 97، 98، 99، 100، 104، 106، 108، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 117، 120، 121، 122، 123، 125، 127، 128، 129، 130، 133، 134، 135، 136، 140، 141، 142، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 155، 156، 158، 160، 167، 183، 184، 185، 186

بليكس، هانز: 20، 38، 39، 40، 41، 46، 49، 102، 151، 154، 184

بن لادن، أسامة: 23، 63، 64، 70، 71، 72

بوتين، فلاديمير: 47، 50

بوش، جورج (الإبن): 17، 18، 22، 24، 25، 26، 27، 30، 31، 32، 34، 36، 37، 38، 39، 40، 42، 44، 48، 49، 50، 51، 53، 55، 56، 57، 58، 59، 67، 76، 78، 81، 95، 100، 103، 104، 112، 113، 114، 122، 123، 125، 127، 128، 136، 147، 148، 149، 150، 152، 155، 160، 183، 184، 185، 186

بول، جوناثان: 80، 82

بويس، مايكل: 29، 79، 90، 156

بينز، غراهام: 115، 143

- ت -

تبيت، كيفين: 74

تشيلكوت، جون: 12

تفجيرات لندن (7 تموز/يوليو 2005): 71

تفجير مسجد الإمام العسكري (22 شباط/فبراير 2006): 137

تنظيم القاعدة: 23، 63، 64، 69، 70، 72، 81

توربي، غلين: 134

تورنبول، أندرو: 79، 85

- ج -

جاكسون، مايك: 116، 117، 124، 134، 136، 137

الجعفري، ابراهيم: 137

جونز، براين: 98

الجيش الأمريكي: 29، 38، 108، 127، 136

الجيش العراقي: 134، 135، 145، 164، 185

جيش المهدي (العراق): 126، 140، 142، 143، 145، 186

الجيوش الرديفة: 137، 138، 139، 140، 143

- ح -

حرب الخليج (1990-1991): 30، 67، 131، 152

الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 12، 15، 73، 75، 174

حزب العمال البريطاني: 44، 89

حسين، صدّام: 12، 13، 15، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 26، 27، 28، 30، 31، 32، 33، 34، 36، 39، 40، 41، 42، 44، 45، 46، 48، 51، 57، 58، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 71، 72، 81، 83، 84، 93، 98، 99، 101، 103، 104، 105، 110، 120، 126، 147، 150، 152، 153، 154، 155، 158، 160، 161، 176، 183، 185

حلف شمال الأطلسي (الناتو): 130، 174

- د -

الدستور العراقي الجديد: 122

دو فيلبان، دومينيك: 56

ديرلوف، ريتشارد: 26، 29، 64، 79

- ر -
رامسفيلد، دونالد: 118
رايس، كوندوليزا: 29، 38، 40، 51، 112، 136
رايكروفت، ماثيو: 82، 90، 91، 92، 156، 157
ريتشاردز، ديفيد: 117، 124
ريتشموند، ديفيد: 116
ريد، جون: 89، 132، 133، 134، 135، 138
- س -
سانشيز، ريكاردو: 125
سترو، جاك: 12، 26، 27، 34، 35، 36، 37، 44، 45، 47، 49، 50، 52، 53، 54، 55، 56، 58، 67، 78، 81، 82، 87، 88، 89، 90، 92، 95، 96، 106، 108، 110، 111، 121، 129، 130، 147، 148، 150، 172
ستيراب، جوك: 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144
سجن أبو غريب: 127
سكارليت، جون: 78، 97، 100
سلطة الائتلاف المؤقتة (العراق): 73، 118، 119، 120، 121، 122، 127، 161، 163
سلوكومب، والت: 120
السيستاني، علي (السيد): 122
- ش -
شو، جوناثان: 143
شورت، كلير: 79، 90، 93، 108، 162
شيراك، جاك: 50، 51، 52، 53، 55، 56، 59
شيريف، ريتشارد: 140
شينوالد، نايجل: 141
- ص -
صبري، ناجي: 34
- ع -
علاوي، إياد: 128
عملية ثعلب الصحراء في العراق (1998): 89، 183
عملية صولة الفرسان (آذار/مارس 2008): 143، 186
عنان، كوفي: 34، 40، 51
العنف الطائفي: 137
- غ -
غرينستوك، جيريمي: 35، 42، 46، 49، 53، 54، 55، 57، 88، 107، 121، 122، 125، 126، 151
غولدسميث، بيتر: 12، 34، 38، 42، 43، 48، 58، 84، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 156، 157، 184
غيلبرت، مارتن: 12
- ف -
فرانكس، تومي: 25
فراي، روبرت: 123، 126، 129، 130
فريدمان، لورانس: 12
- ق -
قانون حرية المعلومات (2000): 82
القانون الدولي: 28، 89
قمة الأزور (16 آذار/مارس 2003): 57، 184
قوات الأمن العراقية: 126، 128، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 138، 140، 144، 145، 162
- ك -
كامبل، اليستر: 50
كرادوك، بيرسي: 172
كروكر، ريان: 142
كلينتون، بيل: 21، 76
كوك، روبن: 58، 67، 80
كيلي، ديفيد: 104
- ل -
لاغوس، ريكاردو: 43، 46
لجنة الاستخبارات المشتركة: 20، 21، 23، 24،

26، 30، 36، 63، 64، 65، 66، 69، 70، 71، 72، 78، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 113، 114، 116، 123، 124، 130، 133، 135، 143، 145، 152، 153، 154، 170، 172، 173

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش: 20، 29، 36، 47، 49، 56، 59، 61، 73، 89، 91، 94، 96، 100، 151

لجنة هتون: 104

لين، رودريك: 12

- م -

المالكي، نوري: 143، 186

مانينغ، ديفيد: 30، 43، 51، 59، 87، 110، 111، 117، 123، 136

مانينغهام- بولر: 65، 71، 72

ماير، كريستوفر: 111

المجتمع الدولي: 12، 17، 19، 26، 33، 41، 44، 59، 67، 73، 74، 86

مجلس الأمن الدولي: 12، 14، 16، 19، 20، 34، 35، 38، 40، 41، 46، 57، 59، 73، 86، 93، 105، 149، 151، 152، 155، 156، 183، 184، 185

مجلس العموم البريطاني: 11، 15، 22، 32، 33، 37، 40، 41، 42، 45، 48، 50، 54، 55، 58، 59، 60، 66، 67، 68، 69، 84، 86، 93، 104، 106، 112، 132، 133، 155

مكول، جون: 128

منظمة الشفافية الدولية: 145

ميجور، جون: 12

- ن -

نظام طالبان: 17، 23، 72، 74، 78، 146

- هـ -

هوتون، نيكولاس: 139

هولمز، جون: 45

هوم، كريستوفر: 45

هون، جيف: 45، 74، 78، 81، 84، 87، 89، 108، 110، 111، 116، 121، 130، 158، 159

- و -

الوحدة العربية: 4

الوكالة الدولية للطاقة الذرية: 40، 59، 68، 73، 94، 151

وود، مايكل: 119

ووكر، مايكل: 124، 125، 127، 128، 130، 132، 134

ويب، سيمون: 78

ويلدون، جولييت: 90، 156

هذا الكتاب

اعتادت القوى العظمى أن تبحث عن مبررات آنية ومباشرة («نظيفة») لتخوض حروبها المقرَّرة مسبقاً لأهداف استراتيجية (قذرة) أبعد من تلك الأهداف المباشرة المعلنة. هكذا خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حروبها طوال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وكان آخرها غزو العراق واحتلاله عام 2003، تحت مبررات كاذبة تتعلق بأسلحة دمار شامل يملكها العراق وبتورط نظامه بالإرهاب.

ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى بريطانيا، الحليف الأساسي للولايات المتحدة في حربها الأخيرة تلك. لكن ما اختلف في الموضوع أن المبررات «النظيفة» الكاذبة التي قدمها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير إلى حكومة بلاده ومجلس عمومها لتشريع مشاركته في تلك الحرب لم تمر بلا محاسبة بعد انكشاف زيفها ونتائجها الكارثية، كما تمر عادة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يقدم هذا الكتاب الترجمة العربية للملخّص التنفيذي لتقرير لجنة التحقيق في شأن العراق التي ألّفها رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون عام 2009 للتحقيق في التباسات مشاركة بريطانيا في غزو العراق واحتلاله عام 2003 في عهد رئيس الوزراء الأسبق توني بلير.

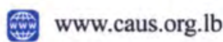
يساهم هذا الكتاب في تقديم تفاصيل مهمّة عن واحدة من أخطر الحروب التي خاضتها بريطانيا (إلى جانب الولايات المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى تدمير وشل قدرات واحد من أهم البلدان العربية اقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً وحضارياً وتهديداً لإسرائيل. ويعد الكتاب خلاصة عمل سبع سنوات للجنة التحقيق البريطانية التي وضعت عام 2016 تقريراً مؤلفاً من اثني عشر جزءاً تدين بصورة واضحة تورط الحكومة البريطانية في تلك الحرب.

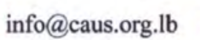
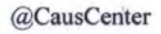
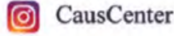
طارق عبد الجبار العاني

- خريج قسم هندسة العمارة في كلية الهندسة في جامعة بغداد.
- حائز شهادة الدكتوراه الأولى في العمارة من جامعة هلسنكي التقنية.
- شارك في وضع كتابين بالإنكليزية عن الإبادة في العراق، وله عدة مقالات حول القضايا العربية نشرت في الصحافة الفنلندية.
- ترجم عدة كتب ومقالات من الفنلندية والإنكليزية إلى العربية أو العكس.

مركز دراسات الوحدة العربية

بنـايـة «بيت النهضة» شارع البصرة، ص.ب: 6001 - 113
الحمرا - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 - 750087 (9611 +)
بـرقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: 750088 (9611 +)

 www.caus.org.lb
@CentreForArabUnityStudies

 info@caus.org.lb
 @CausCenter
 CausCenter

الثمن: 12 دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN: 978 - 9953 - 82 - 845 - 9
9 789953 828459